جـامـعـة الـشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاث المحتلة

(طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى)

Foreign policy of the United Arab Emirates about the three occupied Arab islands (Greater and Lesser Tunbs and Abu Musa)

إعداد الطالب

خليل إبراهيم الجسمي

الرقم الجامعي

(401110046)

إشراف

الأستاذ دكتور/ عبد القادر محمد فهمي الطائي

قدمت هذه الرسالة أستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الصيفي 2013/2012

التفويض

أنا الباحث / خليل إبراهيم محمود أحمد الجسمي ، من دولة الإمارات العربية المتحدة . أفوض جامعة الشرق الأوسط بالمملكة الأردنية الهاشمية بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات ، أو المنظمات ، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الأسم : خليل إبراهيم محمود أحمد الجسمي.

التاريخ : 2013/6/25م

التوقيع :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة الموسومة بالعنوان : " السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاث المحتلة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) "

وأجيزت بتاريخ : 2013/6/25م

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1-الأستاذ الدكتور / عبد القادر فهمي الطائي (مشرفاً ورئيساً)	.....
2-الأستاذ الدكتور / محمد حمد القطاطشة (عضواً)	.....
3-الدكتور / غازي أسماعيل الربابعة (عضواً خارجياً)	.....

شكر وتقدير

أشكر الله سبحانه وتعالي الذي أحمده وأستعين به وأتوكل عليه في كل صغيرة وكبيرة من حياتي ، اللهم لك الحمد على أنك جعلتني مسلماً عربياً وهديتني إلى الصراط المستقيم وزرعت شغف العلم في روحي وعقلي.

الشكر الجزيل لدولتي فيكفيني شرفاً أني نلت فرصة العيش على أرضها والتمتع بخيراتها فهي لم تقصر فينا ووفرت لنا كل سبل الحياة الكريمة تحت ظل أولياء أمورنا اللذين نفديهم بأرواحنا.

أشكر عائلتي على حسن تربيتهم لي وترسيخ القيم والمبادئ والعادات والتقاليد الأصيلة في نفسي وعلى روح المسؤولية والإعتماد على الذات.

أشكر أسرتي (زوجتي . أبنائي) ، على وقوفكم معي وتحمل مشقة السفر والدراسة وتشجيعي ، فما أقوم به وأسعى إليه هو لأجلكم ولأجل أن أرى أبنائي في وضع أفضل مما كنت عليه ولأجنبهم مشقة الحياة التي عاصرتها في طفولتي.

أشكر كل الرجال المجهولين الذين لا يسعني ذكرهم ولكن بصماتهم ودورهم لن أنساها ما حييت ، فأقول لهم بأنه غير الأجر من الله سبحانه وتعالى على إحسانكم فيه ، فإنني لن أنسى جهودكم ، وأسأل الله تعالى أن يعينني على رد الجميل.

الباحث / خليل إبراهيم الجسمي

الإهداء

أتقدم بالإهداء إلى بلدي دولة الإمارات العربية المتحدة ، صاحبة الأرض والسيادة على الجزر الثلاث المحتلة التي لم تتوانى عن الدفاع عن قضية الجزر ووظفت كل طاقاتها وإمكانياتها ، وإلى شعب الإمارات الكريم ، وبالأخص سكان الجزر الثلاثة المحتلة الذين مازالوا يعانون دون أن يتراجعوا عن أرضهم أو يقبلوا بأي تنازلات.

أتقدم بالإهداء إلى جميع أساتذتي الكرام فهم أصحاب فضل في مسيرتي العلمية ،الذين لم يتوانوا في بذل كل ما لديهم من علم وخبرة في سبيل إيصال المعرفة ، وبالأخص الأستاذ الدكتور / **عبدالرؤوف زهدي حسين مصطفى** عميد كلية الآداب والعلوم ، وأستاذي العزيز والمشرف على رسالتي الأستاذ الدكتور / **عبد القادر محمد فهمي الطائي.**

أتقدم بالإهداء إلى جميع الدول العربية والإسلامية والأجنبية التي وقفت مع دولة الإمارات في مساعيها نحو أسترداد حقها في الجزر الثلاث المحتلة ، وكذلك شعوب العالم التي منذ اليوم الأول للعدوان خرجت أستنكاراً ورفضاً للإحتلال الإيراني.

أتقدم بالإهداء إلى جميع الباحثين والكتاب الذين قمت بالإستعانة بمؤلفاتهم وأبحاثهم في رسالتي حول الجزر الثلاثة المحتلة ، فهم لم يقصروا في تناول هذه القضية وأثبات الأحقية التاريخية والقانونية لدولة الإمارات العربية المتحدة فيها.

أتقدم بالإهداء إلى كل مواطن عربي وأقول له هذه الجزر الثلاث المحتلة قبل أن تكون جزء من دولة الإمارات العربية المتحدة فهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير ، وقبل أن يكون الإحتلال الإيراني مساس بالأمن الوطني الإماراتي فهو مساس بالأمن القومي العربي ، فلا تنظروا لمساحتها وإنما لأهميتها الجغرافية والإقتصادية للأمة العربية.

الباحث / خليل إبراهيم الجسمي

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الشكر والتقدير	د
الإهداء	ه
فهرس المحتويات	و
قائمة الملحقات	ي
الملخص باللغة العربية	ك
الملخص باللغة الإنجليزية	ل
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
المقدمة	1
مشكلة الدراسة وأسئلتها	2
أهداف الدراسة	3
أهمية الدراســـــة	4
فرضية الدراسة	5
حدود الدراســـــــــة	5
محددات الـــــــــدراســـــــــــــة	5

مصطلحات الدراسة	6
الإطار النظري	8
الدراسات السابقة	11
ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	16
منهجية الدراسة	17
الفصل الثاني: الخليج العربي والجزر العربية الثلاث	18
المبحث الأول: مكانة الخليج العربي والجزر العربية الثلاث في سياسات القوى الدولية والإقليمية	18
المطلب الأول: السياسة البريطانية في منطقة الخليج العربي والجزر العربية الثلاث	19
المطلب الثاني: السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي والجزر العربية الثلاث	30
المطلب الثالث: السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي والجزر العربية الثلاث	43
المبحث الثاني:أسانيد السياسة الخارجية الإماراتية التاريخية والقانونية وفي تعاملها مع قضية الجزر العربية الثلاث المحتلة	51
المطلب الأول: حجية السند التاريخي في السياسة الخارجية الإماراتية	52
المطلب الثاني: حجية السند القانوني في السياسة الخارجية الإماراتية	61
الفصل الثالث:الجزر العربية الثلاث ومكانتها في السياسة الخارجية الإماراتية	75
المبحث الأول: أهمية الجزر العربية الثلاث ومكانتها في السياسة الخارجيةالإماراتية	75
المطلب الأول: الأهمية الجيوستراتيجية للجزر العربية الثلاث	76
المطلب الثاني: الأهمية العسكرية – الأمنية للجزر العربية الثلاث	89

المطلب الثالث: الأهمية الإقتصادية للجزر العربية الثلاث	103
المبحث الثاني:الجهود الدبلوماسية للسياسة الخارجية الإماراتية لمعالجة قضية الجزر العربية الثلاث	108
المطلب الأول: الجهود الدبلوماسية على مستوى العلاقات البينية الإماراتية – الإيرانية	109
المطلب الثاني: الجهود الدبلوماسية على المستوى الإقليمي	118
المطلب الثالث: الجهود الدبلوماسية على المستوى الدولي	128
الفصل الرابع: خيارات السياسة الخارجية الإماراتية في التعامل مع قضية الجزر العربية الثلاث	138
المبحث الأول: الخيارات المرنة – التوافقية	139
المبحث الثاني: الخيارات المتصلبة – الإكراهية	150
الفصل الخامس:الخاتمة والإستنتاجات والتوصيات	156
أولاً: الخاتمة	156
ثانياً: الإستنتاجات	158
ثالثاً: التوصيات	162
قائمة المراجع	165
أولاً: المراجع باللغة العربية	165
ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية	172
قائمة الملحقات	173

173	**قائمة الملحقات**
173	ملحق (1): خارطة تقسيم جزيرة أبو موسى بين الشارقة وإيران
174	ملحق (2):خارطة قديمة باللاتينية تحمل مسمى " الخليج العربي "
175	ملحق (3):خارطة موضح عليها أسم " خليج البصرة "
176	ملحق (4):خارطة موضح عليها أسم " خليج القطيف "
177	ملحق (5):خارطة عثمانية عليها أسم " خليج القطيف العربي "
178	ملحق (6):صورة بالأقمار الصناعية تظهر التحصينات العسكرية الإيرانية بجزيرة أبو موسى

قائمة الملحقات

الرقم	المحتوى	الصفحة
1	خارطة تقسيم جزيرة أبو موسى بين الشارقة وإيران	173
2	خارطة قديمة باللاتينية تحمل مسمى الخليج العربي	174
3	خارطة موضح عليها أسم " خليج البصرة "	175
4	خارطة موضح عليها أسم " خليج القطيف "	176
5	خارطة عثمانية عليها أسم " خليج القطيف العربي "	177
6	صورة بالأقمار الصناعية تظهر التحصينات العسكرية الإيرانية بجزيرة أبو موسى	178

السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاث المحتلة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى)

إعداد

خليل إبراهيم الجسمي

إشراف

الأستاذ دكتور / عبد القادر محمد فهمي الطائي

الملخص

هدفت الدراسة للكشف عن السياسة الخارجية الإماراتية وأهدافها والمرتكزات والثوابت التي تحكمها ، وتعاطيها مع ملف إحتلال إيران للجزر العربية الثلاث . وإظهار الأسانيد التاريخية والقانونية والتعرف على أهم الأبعاد الأمنية ، والسياسية ، والإقتصادية ، والمتغيرات الإقليمية والدولية التي تؤثر في السياسة الخارجية الإماراتية تجاه إيران وملف الجزر العربية الثلاث المحتلة ، وذلك بالفترة الممتدة ما بين (1971 – 2012). وأنطلق من فرضية:" شكل أحتلال إيران للجزر العربية الثلاث تحدياً أمنياً وسياسياً أنعكس على السياسة الخارجية الإماراتية نحو إيران باعتبارها قضية تمس الأمن الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة التي هي جزء من الأمن القومي العربي". وقد أعتمد على المنهج التاريخي والوصفي التحليلي والقانوني فضلاً على منهج التحليل النظمي وأتخاذ القرار. تألفت الرسالة من عدة فصول ومباحث ومطالب ، تم التطرق فيها إلى مكانة الخليج العربي والجزر العربية الثلاث في سياسات القوى الدولية والإقليمية ، والأسانيد التاريخية والقانونية للسياسة الخارجية الإماراتية ، بالإضافة إلى الأهمية الجيوستراتيجية ، والأمنية ، والإقتصادية للجزر العربية الثلاث ، والجهود الدبلوماسية للسياسة الخارجية الإماراتية لمعالجة قضية الجزر العربية الثلاث المحتلة . وأخيراً خيارات السياسة الخارجية الإماراتية وقد أنتهت الرسالة بخاتمة بالإضافة إلى أهم الإستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها الباحث في الدراسة.

Foreign policy of the United Arab Emirates about the three occupied Arab islands (Greater and Lesser Tunbs and Abu Musa)

By

Khalil Ibrahim Mahmood Ahmad Aljasmi

Supervisor

Prof.Dr. Abdul Qader Mohammed Fahmi

Abstract

The study aimed to detect the UAE and foreign policy objectives, pillars and constants that are governed by, and dealing with the file of Iran's occupation of three Arab islands. And show the grounds of historical, legal, and identify the most important dimensions of security, political, economic, and variables regional and international influence in foreign policy Emirati toward Iran and file three occupied Arab islands, so the period between (1971 - 2012). And start from the premise: "the form of Iran's occupation of three Arab islands militarily and politically challenging reflected on the UAE's foreign policy towards Iran as an issue affecting the national security of the United Arab Emirates (UAE), which is part of the Arab national security." The rely on historical method and the analytical and descriptive as well as legal systemic approach to analysis and decision making. Consisted message from several chapters and Investigation and the demands were addressed them to the status of the Arabian Gulf and Arab islands three in the policies of the international powers and regional organizations, and the basis of historical and legal aspects of foreign policy, the UAE, in addition to important geo-strategic, security and economic development of the three Arab islands, and diplomatic efforts of foreign policy UAE to address the issue three occupied Arab islands. Finally, the UAE's foreign policy options The letter ended with a conclusion in addition to the main conclusions and recommendations reached by the researcher in the study.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

اتسمت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة التي وضع نهجها مؤسس الدولة المغفور له بأذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه ، بالحكمة ، والاعتدال ، والتروي ، وارتكزت على قواعد استراتيجية ثابتة تتمثل في الحرص على التزامها بميثاق الأمم المتحدة وإحترامها للمواثيق ، والقوانين الدولية ، وإقامة علاقات مع جميع دول العالم على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ، والجنوح إلى حل النزاعات الدولية بالحوار والطرق السلمية ، والوقوف إلى جانب قضايا الحق والعدل ، والإسهام الفعال في دعم الاستقرار والسلم الدوليين . وحققت دبلوماسية دولة الإمارات العربية المتحدة انفتاحاً واسعاً على العالم الخارجي أثمر عن إقامة شراكات استراتيجية سياسية ، واقتصادية ، وتجارية ، وثقافية ، وعلمية ، وتربوية ، وصحية مع العديد من الدول في مختلف قارات العالم ، بما عزز المكانة المرموقة التي تتبوأها في المجتمع الدولي.

تأسيساً على ما تقدم ، تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة مساعيها السلمية لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث : طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، (وأبوموسى) التي احتلتها إيران عشية قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر 1971م.

تعد قضية الجزر المحتلة من القضايا الخلافية في العلاقات الإماراتيـــة – الإيرانيـــة ، فإيران تدعي دوما بأن الأمر لا يتعدى مجرد سوء فهم ، وترفض جميع المحاولات نحو حـــل سلمي للقضية ، وأي تدخل سواء كان إقليمي أو دولي ، وحتى الاحتكام لمحكمة العدل الدولية، وتحاول أن تعمق الأزمة بسلسلة من السياسات والإجراءات الاســـتفزازية والمهـــددة للأمـــن والسلم الدوليين ، الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول الإمارات العربية المتحدة التي تحظـــى بمساندة مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية وحتى المجتمع الدولي.

وتحاول هذه الدراسة الكشف عن السياسة الخارجية الإماراتية حيال جزرها العربيـــة المحتلة : طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، (وأبوموسى) ، وأثر هذا الاحتلال على أمـــن الخليج العربي ، وكيفية مواجهة دول مجلس التعاون الخليجي لهذا التحدي الإيرانـــي . وقـــد برزت على الساحة الخليجية تصريحات منددة من المسؤولين في دول مجلس التعاون الخليجي ، وقد أعلن مراراً أن دول مجلس التعاون لا تجد مبرراً لاحتلال إيران لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة ، وأن هذا الاحتلال يشكل خطراً كبيراً على شعوب المنطقة ، ويهدد الأمـــن والسلم العالميين.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

يشكل احتلال إيران للجزر العربية الثلاث: طنـــب الكبـــرى ، وطنـــب الـــصغرى ،(وأبوموسى) ، تحدياً يواجه السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، خاصـــة وأن هذا الاحتلال له أبعاد سياسية ، واقتصادية ، وأمنية ، لذلك يتبلور الغرض من هذه الدراســـة في توضيح أبرز توجهات السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة وكيـــف تـــأثرت

وتعاملت دولياً مع احتلال إيران لجزرها الثلاث ، والمشكلات التي كانت وما تزال تواجهها نتيجة الاحتلال الإيراني لجزرها ، وبناء عليه تم صياغة الأسئلة التالية :-

1. ما المرتكزات التي تحدد طبيعة السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ؟
2. ما الثوابت الحاكمة للسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال احتلال إيران الجزر العربية الثلاث ؟
3. ما الأسانيد التاريخية والقانونية التي تؤكد أحقية دولة الإمارات بالجزر العربية الثلاث المحتلة؟
4. كيف تتعامل دولة الأمارات مع سياسات إيران حول موضوع الجزر الثلاث المحتلة؟
5. ما السياسات التي تتبعها إيران في علاقاتها مع منطقة الخليج العربي بصفة عامة والإمارات بصفة خاصة ؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى:-

1- الكشف عن السياسة الخارجية الإماراتية وأهدافها والمرتكزات والثوابت التي تحكمها ، وكيف تعاملت مع السياسات الإيرانية.
2- تعاطي دولة الإمارات مع ملف احتلال إيران للجزر العربية الثلاث : طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، (وأبوموسى). وإظهار الأسانيد التاريخية والقانونية التي تؤكد أحقية الأمارات بالجزر المحتلة.

3- التعرف على أهم الأبعاد الأمنية ، والسياسية ، والإقتصادية ، والمتغيرات الإقليمية والدولية التي تؤثر في السياسة الخارجية الإماراتية حيال المنطقة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تحاول الاقتراب من السياسة الخارجية لدولة الأمارات العربية المتحدة وتحليلها ذلك أنه بالرغم من أن موضوع الجزر الثلاث المحتلة قد شملته العديد من الدراسات والأبحاث في جانبها القانوني والتاريخي إلا أن الباحث يسعى نحو التركيز على النواحي السياسية ، والإقتصادية ، والأمنية ، والاستراتيجية وأبعادها على السياسة الإماراتية نحو إيران وملف الجزر العربية الثلاث المحتلة ، لذا يأمل الباحث أن تستفيد الجهات التالية من نتائج الدراسة وتوصياتها:

- **مراكز البحوث والدراسات:** تسعى هذه الدراسة أن تقدم تحليلاً معمقاً للسياسة الخارجية وتوجهاتها وأبرز العوامل المتعلقة باحتلال الجزر العربية الثلاث : طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، (وأبوموسى) ، وكيف تؤثر هذه العوامل في توجيه وتحريك السياسة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- **وزارة الخارجية الإماراتية:** تسعى هذه الدراسة إلى الخروج بعدة توصيات في ضوء التحليل الذي سوف يتم، ومن الممكن أن تفيد وزارة الخارجية من مراحل التحليل والتوصيات التي تقدم.

- **صناع القرار والمهتمون بهذا الملف:** إذ من الممكن أن تقدم الدراسة معلومات جديدة آملين أن تسهم في إغناء معلوماتهم حول السياسة الخارجية الإماراتية حيال احتلال إيران للجزر العربية الثلاث : طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، (وأبوموسى).

فرضية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها : " شكل احتلال إيران للجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة الذي تزامن مع فترة استقلال الدولة وقيام الاتحاد تحدياً أمنياً وسياسياً انعكس على السياسة الخارجية الإماراتية نحو إيران باعتبارها قضية تمس الأمن الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة التي هي جزء من الأمن القومي العربي".

حدود الدراسة

- حدود مكانية: اقتصرت الدراسة على الإمارات العربية المتحدة وإيران.
- حدود زمنية: أقتصرت الدراسة على الفترة الممتدة ما بين (1971 – 2012).

محددات الدراسة

أبرز المعوقات والصعوبات التي من الممكن أن تواجه الباحث في معالجة مثل هذا الموضوع هي ندرة الدراسات السابقة الخاصة بالسياسة الخارجية الإماراتية ، وعدم قدرة الباحث على الوصول إلى معلومات تتعلق بموضوع الدراسة في أرشيف وزارة الخارجية الإماراتية ، وكذلك درجة السرية والكتمان التي تتمتع بها البيانات والمعلومات الخاصة بالعلاقة بين البلدين المتوفرة لدى جمهورية إيران الإسلامية.

مصطلحات الدراسة

نظراً لموضوع الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة فإنه من الضروري وضع المصطلحات الأساسية التالية والتطرق إليها:-

السياسة الخارجية: هي سلوك ، أو مجموعة سلوكيات ، يكون مصدرها الدولة ، وهذا السلوك يوصف بأنه خارجي ، ذلك أن ميدان حركته وتفاعله هو البيئة الخارجية للدولة . أما موضوعه فهي الوحدات الدولية التي يتكون منها المجتمع الدولي ، وبالتالي فهو موجه إلى الغير من وحدة النظام الدولي . وعلى هذا ، تكون السياسة الخارجية نشاطاً صادراً عن السلطة السياسية داخل الدولة ، أو الوحدة القرارية التي تأتي في قمة الهرم السياسي . بمعنى ، أن هذا النشاط تختص به فئة محدودة ، قد تكون فرداً أو مجموعة أفراد ، وهؤلاء مخولون من الناحيتين القانونية والدستورية لاتخاذ قرارات ترسم حركة الدولة وتحدد مساراتها على الصعيد الخارجي (فهمي،23:2009).

إذن السياسة الخارجية هي السياسات والأفعال والإجراءات التي تتبعها الدولة في مواجهة غيرها من وحدات النظام الدولي.

الجزر العربية الثلاث المحتلة " طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، (وأبوموسى) " : هي جزر تقع ضمن أرخبيل مضيق هرمز جنوب الخليج العربي، تتبع لإمارة رأس الخيمة ، بالنسبة إلى طنب الكبرى يسكنها نحو 700 نسمة من العرب ، تقع على مدخل مضيق هرمز، وتبعد عن إمارة رأس الخيمة 75 كيلومتراً وعن الساحل الشرقي للخليج العربي مسافة 50 كيلومتراً . يبلغ طول الجزيرة نحو 12 كيلومتراً وعرضها 7 كيلومترات. تمتاز بسطحها

المنبسط، وفيها مرتفع جبلي أقيمت على قمته منارة لإرشاد السفن وذلك في عام 1912. وبالنسبة إلى جزيرة طنب الصغرى كانت تعرف في بعض المصادر بجزيرة (نابيو). هي على شكل مثلث طولها كيلومتر واحد، وعرضها 700 متر، وأرضها ذات طبيعة صخرية على شكل تلال يبلغ أقصى ارتفاعاتها 116 متراً . بالنسبة إلى جزيرة أبو موسى فإنها تبعد عن مدينة الشارقة نحو 60 كيلومتراً، بينما تبعد عن الساحل الشرقي للخليج العربي بحولي 72 كيلومتراً . والجزيرة ذات شكل طولي تبلغ مساحتها حوالي 20 كيلومتراً وأراضيها سهلية منخفضة فيها تل جبلي يسميه السكان (جبل الحديد)، ويبلغ ارتفاعه 360 قدماً، وجبل آخر يطلق عليه الأهالي (جبل الدعالي)، « أي جبل القنافذ » وفيها بعض التشكيلات المعدنية مثل الغرانيت والمغر وهو أكسيد الحديد الأحمر (http://ar.wikipedia.org).

قامت إيران باحتلال الجزر التابعة لدولة الأمارات العربية المتحدة طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، واللتين تم احتلالهما بفعل القوة العسكرية في 29 نوفمبر 1971م ، بعد إعلان بريطانيا خروجها من منطقة الخليج العربي . وعلى الرغم من وجود مذكرة تفاهم بين حاكم الشارقة وإيران على جزيرة (أبوموسى) أعلن عنها في 29 نوفمبر 1971م ، إلا أن إيران أخلت بمذكرة التفاهم وقامت باحتلال الجزيرة بعد أن قامت بإنزال قواتها في 30 نوفمبر1971م ، ومنذ الثمانينات بدأت تمارس سياسات استفزازية ، حتى بلغ بها الأمر احتلال باقي الجزيرة في مارس 1992م (http://www.emirates-islands.ae/).

الإطار النظري والدراسات السابقة

أ. الإطار النظري

تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلي حماية مصالحها الوطنيـــة وأمنهـــا الـــداخلي وأهدافها الفكرية والأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي وقد تحقق الدولة هـــذا الهـــدف عبـــر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخـــرى . وقد شهد القرن العشرين ارتفاعاً ملحوظاً في درجة أهمية السياسة الخارجية ، وأصبحت اليوم كل دول العالم تعتمد التواصل والتفاعل فيما بينها عبر صيغ دبلوماســـية ، ويتـــولي تحديـــد السياسة الخارجية للدولة إما رئيسها أو رئيس الوزراء وذلك على وفق الدستور.

السياسة الخارجية في إحدى أهم مظاهرها تنصرف إلى دراسة المظهـــر الخـــارجي لحركة الدولة وتحليله . هذا يعني ، أنه لا يشترط أن تأخذ هذه الحركة شكلاً سياسياً فقط ، بل قد تتعدد أبعاد هذه الحركة ومضامينها لتكـــون ثقافيـــة ، أو اجتماعيـــة ، أو اقتـــصادية ، أو عسكرية . جملة هذه الأنشطة هي التي تشكل مضمون حركة الدولة وطبيعتها التي تختص بها السياسة الخارجية.

ينسحب هذا الإطار النظري لمعنى ومفهوم السياسة الخارجية ومفهومها ، على السلوك السياسي الخارجي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، إذ هو محكوم بجملة قواعد وثوابت تشكل أساس متطلباته الفكرية – النظرية ، ومن منهجية واضحة تحدد ملامحها المصلحة الوطنيـــة العليا لما يفترض اتباعه من أنماط سلوكية في التعامل مع الغير من وحدات المجتمع الدولي ، وبما يضمن تحقيق الأهداف الحيوية والمصالح الأساسية (William, 1971:17).

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول إن السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحـــدة تتميز ، منذ حصولها على الاستقلال ، بالثبات والالتزام بـــالمواقف والمبـــادئ التـــي حـــدد مرتكزاتها الوطنية والعربية والدولية دستور البلاد، وأرسى معالمها ومنطلقاتها في التحـــرك على الساحتين العربية والدولية المغفور له صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيـــان ، وسار على خطاه من بعده صاحب السمو الشيخ خليفه بن زايد آل نهيان وإخوانهما بـــالمجلس الأعلى للاتحاد.

كما ترتكز هذه السياسة على مجموعة من القواعد الثابتة التي تعمـــل علـــى خدمـــة المصالح الوطنية العليا، والالتزام بنصرة القضايا العربية والإسلامية والدوليـــة ، والاهتمـــام بتطوير العلاقات الإنسانية مع جميع دول العالم وشعوبه ، بالإضافة إلى الوقوف بجانب الحق والعدل في المحافل الدولية ، مما أكسب دولة الإمارات مكانة مرموقة على الصعيدين العربي والدولي.

لقد نص دستور دولة الإمارات العربية المتحدة في المادة الأولى على أن «الإمـــارات العربية المتحدة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة ، ويجوز لأي قطر عربي مستقل أن ينـــضم إلى الاتحاد متى وافق المجلس الأعلى للاتحاد على ذلك بإجماع الآراء» ، وحـــددت المـــادة السادسة إنتماء الدولة «الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك، وشعب الإتحاد شعب واحد، وهو جزء من الأمة العربية» ، وقد نصت المادة الثانية عشرة أن «تستهدف سياسة الإتحاد الخارجية نصرة القـــضايا والمـــصالح العربية والإسلامية وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أســـاس من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والأخلاق المثلى الدولية» (دستور:1996).

أما أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات، فقد حددته الدولة منذ أيامها الأولى في الخطاب الذي ألقاه المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بمناسبة العيد الوطني الأول لدولة الإمارات في بداية تأسيسها عام 1971م ، فقد أكد –رحمه الله– على أن أهداف السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تتحرك في أربعة اتجاهات وهي:

أولاً: إقامة علاقات طيبة بين دولة الإمارات المتحدة وبين الدول المجاورة والتعاون معها، وحل الخلافات بالطرق الودية والسلمية.

ثانياً: الحرص على أن تقوم الدولة الاتحادية بدورها في الوطن العربي، والإلتزام بالمواثيق المبدئية والأساسية التي أتخذتها مع هذه الدول.

ثالثا: تعزيز التضامن والتعاون الإسلامي مع مختلف الدول الإسلامية بجميع الميادين.

رابعا: التعاون المثمر مع جميع الشعوب بمختلف المجالات لتوفير الأمن والسلام والتقدم.

وفي الوقت الذي أعلنت فيه بريطانيا نيتها الانسحاب من منطقة الخليج العربي في 9 أبريل 1968م ، كانت إيران تتطلع وبشدة لأن تكون القوة البديلة القادرة على ملء الفراغ الناتج عن الإنسحاب البريطاني ، وأن تحكم سيطرتها وتبسط نفوذها على منطقة الخليج العربي ، معتبره أن هذه المنطقة تقع ضمن مجالها الحيوي الذي يعزز إكتمال بناء نموذجها الإمبراطوري ، إذ بمجرد إنسحاب بريطانيا سارعت إيران في 30 نوفمبر 1971م لاحتلال الجزر وخرقت بذلك أتفاقية التفاهم التي وقعتها إيران مع حاكم الشارقة آنذاك الشيخ خالد بن

محمد القاسمي والتي توسطت فيها بريطانيا حول جزيرة أبو موسى والذي ما كان ليوقعها في 29 نوفمبر 1971م لولا إدراكه لفارق القوة مع إيران (جزر الإمارات:2102).

ب. الدراسات السابقة

فيما يلي الدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تمكن الباحث من الاطــلاع عليهــا والمتعلقة بموضوع الدراسة ، " السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة حيال الجزر العربية الثلاث المحتلة طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، (وأبوموسى) ":-

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة الدكتور محمد حسن عيدروس (2002) المعنونــة بـــ "الجــزر العربيــة والإحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية الإيرانية " وتحدثت هذه الدراسة عن موضوع هام ألا وهو أطماع إيران وإدعاءاتها واحتلالها للجزر العربية ومن خلال الدراسة أبرز مجموعة من النقاط التاريخية الهامة التي تبرز وتوضح وتؤكد على سيادة وملكيــة الجــزر العربيــة للإمارات وأوضحت الدراسة أن مسالة الجزر العربية تعتبر من أهم الحلقات فــي العلاقــات العربية الإيرانية وفي أمن الخليج العربي وكذلك أتضح الدور البريطاني المزدوج في الأحداث التاريخية وأن الملكية السياسية والتاريخية والجغرافية والوثائق الرسمية تثبت حق الإمارات ، وتظهر كيف أن إيران قامت بالتهديد ثم الإحتلال العسكري للجزر العربية وأنه يشكل خطــر حقيقي على أمن الخليج العربي لأنه ممر مائي إستراتيجي حيوي وما تحتويه مــن الــنفط ، ورأى أن حل مشكلة الإحتلال الإيراني لا يحسمها السلاح ولا الحرب حيث تبقــي الطــرق السلمية على أساس الحوار والتفاوض أنجح الوسائل للتوصل إلي حل وفقــاً لميثــاق الأمــم

المتحدة وقواعد القانون الدولي والإحتكام إلي محكمة العدل الدولية وقبول طرفي النزاع مسبقاً للجوء إليه والرضوخ للحكم الصادر عنه.

دراسة الدكتور / نايف علي عبيد (2004) المعنونة بـــ "السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيـــق" وتهدف إلي التحليل العميق والموضـــوعي للسياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تعد طرفاً فاعلاً ومؤثراً وقطباً سياسياً واقتصادياً بارزاً على الساحتين الخليجية والعربية والتي لها من الإسهامات البنـــاءة والأدوار المتميزة على مختلف الأصعدة الإقليمية والعالمية وهذه دراسة شاملة بمحاورها وإتساع أفاقها وغزارة مادتها العلمية حيث تتضمن تعريف السياسة الخارجية وأهدافها وأدواتها ومحـــدداتها والمنهج المستخدم في دراستها وتحليل مجموعة المحددات الرئيسية التي تؤثر فـــي تـــشكيل المضمون الأساسي لسياسة دولة الإمارات الخارجية ورسم صورة شاملة للجهـــاز الرئيـــسي المنوط به رسم تلك السياسات الخارجية وبلورة أهدافها وتحديد مرتكزاتها والذي يقـــع عليـــه أيضا عبئ إدارتها تمكيناً لها من بلوغ غاياتها المنشودة وكذلك قام المؤلف بتحليل العلاقـــات الإقليمية والدولية لدولة الإمارات وخلص في نهاية الدراسة إلى أن السياسة الخارجية تختلـــف من دولة إلى أخرى ، كما تختلف أيضا بإختلاف المتغيرات والتطـــورات داخليـــة كانـــت أم خارجية أم الاثنين معا بما يتلاءم وأهداف هذه الدولة وقدراتها حيث توصل أن أهم ما يميـــز دولة الإمارات العربية المتحدة هو أنها دولة حديثة الإستقلال صغيرة الحجم تتميز بتعدد وكثرة الوافدين خليجية الموقع عربية الإنتماء إسلامية المعتقد نفطية الموارد وظفت جزءاً كبيراً من مواردها الإقتصادية في تحديث مجتمعها ، إتحادية في تركيبتهـــا الـــسياسية والإقتـــصادية ، ولصانع القرار دور محوري في توجيه سياستها الخارجيـــة وحاولـــت أن توظـــف وســـائلها

الدبلوماسية والإقتصادية في سبيل تحقيق أهداف سياستها الخارجية المتمثلة في مناصرة القضايا العربية والمساعدات الإنسانية وحل نزاعاتها الخارجية بالطرق السلمية والعمل على تحقيق الأمن والإستقرار الدوليين ، وهناك إتساع العلاقات الدبلوماسية لدولة الإمارات حيث أنه توجد ثلاث دوائر متداخلة ، الدائرة الخليجية والدائرة العربية والدائرة الدولية.

دراسة عبد اللطيف الصيادي (2012) المعنونة بـ "التسوية القانونية للنزاع الإماراتي – الإيراني على الجزر الثلاث (دراسة تحليلية إستراتيجية في ضوء الوثائق التاريخية وأحكام القانون الدولي)" هدفت إلى التعرف على الأسباب الحقيقية لنشوء النزاع في جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وتناولت الأحكام القانونية الدولية المترتبة على غزو إيران للجزر ، وقد ثبت من الوثائق البريطانية وتصريحات المسئولين الإيرانيين أن الأهمية الإستراتيجية والأمنية والإقتصادية للجزر الثلاث كانت دافعاً لإحتلالها . إن الأسلوب العسكري الذي أتبعته إيران عام 1971 يعد عملاً غير مشروع وخرقاً للأعراف والمواثيق الدولية ، وبأن قيام إيران عام 1992 بإنتهاك خط الحدود الفاصل في جزيرة أبوموسى والمحدد بمذكرة التفاهم المبرمة عام 1971 يعد إخلالاً جوهرياً بأحكام هذه المذكرة . بالتالي فإن تسوية النزاع في الجزر الثلاث بالوسائل السياسية تبدو أمراً متعذراً . رغم الكم الهائل من الخرائط التاريخية الذي تقدمت بها إيران لإثبات سيادتها إلا أنه لوحظ غموض تلك الخرائط وإنعدام دقتها الفنية فضلاً عن صعوبة الإعتداد بها من الناحية القانونية لصدورها عن جهات غير رسمية . وثبوت إذعان إيران وإعترافها الضمني بالسيادة العربية في الجزر بتفاوضها مع الحكومة البريطانية لإقناع حاكم رأس الخيمة بتأجيرها جزيرة طنب الكبرى أو بيعها ثم طلبها من الوسيط البريطاني الضغط على حاكم الشارقة ليتنازل لها عن جزيرة أبوموسى

وبالتالي من غير المتصور أن تزعم دولة ما إمتلاكها حقوقاً مكتسبة في أقليم يخضع لـــسيادة دولة أخرى ثم تبين فيما بعد أنها قدمت عروضاً سابقة لشرائها أو إستئجارها.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

دراسة الدكتور/ أيمن العوري/ براين أوكانيل (2003) بعنوان "الإحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث: المساعي السلمية والآثار الإقليمية والدولية" تهدف هذه الدراسة الى شرح قضية الجزر الإماراتية المحتلة الثلاث وإلى تعريف وتثقيف الدبلوماسيين والإعلاميين وجميع أصحاب التخصصات والكفاءات في العالم العربي والمجتمع الدولي بقضية الجزر المحتلة من قبل إيران ، وتوضيح حرص دولة الإمارات وتوجيهات القيادة الرشيدة في العمل المستمر والدؤوب لحل الخلاف مع إيران بشأنها وبالطرق السلمية والأخوية وكذلك عرض التطور التاريخي للأحداث والدور الكبير الذي قامت به دولة الإمارات لتفادي تصعيد التوتر مع الجارة إيران أملاً في أن يسود المنطق والحق والعدل فتعترف القيادة الإيرانية بالحقوق التاريخية والقانونية بسيادة دولة الإمارات على الجزر الثلاث ولقد دعت القيادة الرشيدة بالإمارات الحكومة الإيرانية لقبول التحكيم الدولي عن طريق عرض القضية برمتها على محكمة العدل الدولية ، وخلصت هذه الدراسة إلى أن الشعب الإيراني يتشكل من أعراق وقوميات مختلفة وعديدة تعاني من مشكلة الهوية الثقافية مما يجعل البعض يغالي فيما يعرف بالقومية الفارسية كوسيلة لتحقيق مكاسب فردية وسياسية وهذا ما جعل بعض المراجع الدينية والعسكرية والسياسية في إيران تتبني المغالاة في التطرف والمزايدة على قضية الجزر العربية الثلاث المحتلة وإعتبارها جزءاً لا يتجزأ من إيران وبأنها ستحارب ثمانون عاماً دفاعاً

عنها إلى غير ذلك من التصريحات الأخرى التي بالنهاية سوف تضر إيران ومصالحها وشعبها وتسمح لمجموعة تسعى لزيادة نفوذها بإستغلال قضية الجزر الإماراتية كوسيلة لتضليل الشعب الإيراني وزيادة العداء بينه وبين جيرانه.

دراسة توماس ماتير (2005) المعنونة بـــ "الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمـــارات العربية المتحدة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى" والتي تحدث فيها عن تاريخ الجزر وسبل إستغلالها وهوية قاطنيها والفترة التي سكنوا فيها الجزر وتناول فيها الجـــدل القـــانوني المتعلق بالمطالبات والمطالبات المقابلة بالسيادة على الجزر من قبل دولة الإمارات العربيـــة المتحدة وإيران وأسس إثبات الحق في ملكية الجزر ونـــاقش التـــداعيات الإقليميـــة للوجـــود الإيراني في الجزر وردود فعل العالم العربي على السياسات الإيرانية في عهد الشاه ومن ثـــم الجمهورية الإسلامية الإيرانية وتطرق إلى مصالح وأدوار ومسؤوليات المنظمـــات الدوليـــة والدول الرئيسية التي تقودها وقام بمراجعة تحليلية للأهمية الإستراتيجية للسلم والإستقرار في منطقة الخليج العربي بالنسبة الى المنطقة والعالم على حد سواء والأهمية الناجمة عن تـــسوية النزاع بشأن الجزر وفيما يتعلق بأمن الخليج فمن المرجح أن تبقي قضية الجزر قضية قابلـــة للإنفجار إذا ما تركت دون تسوية.

دراسة أبو طالبي (2007) المعنونة بـــ "إيران ومستقبل أمن الخليج العربي"

أظهرت الدراسة مدى أهمية تأمين أمن الخليج العربي على المدى الطويل من خلال ترتيبات أمنية إقليمية جديدة تقودها الولايات المتحدة وإيران بالإضافة إلي الدول العربية ، ذلك أنه في حالة غياب أي ترتيبات أمنية فإن الولايات المتحدة سوف تضطر إلى الإعتماد على وجودها العسكري والنفوذ السياسي للحفاظ على الأمن ، هذا بدوره سوف يولد المزيد من العداء ضد

أمريكا وسيشجع على الضغط عليها للإنسحاب من المنطقة ، وفي حالة إستبعاد إيران من أي ترتيبات أمنية بالخليج العربي سيعمل على إيجاد قوى ومعادية وأرضاً خصبة لمعاداة أمريكا وأنتشار التشدد في حين أن ضمها سيستفيد منه المجتمع المدني وقوى الإعتدال بإيران.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

الدراسات السابقة وإن تطرقت إلى موضوع قضية الجزر العربية الثلاث المحتلة إلا أن بعضها تناول الشق القانوني بنوع من التفصيل على حساب الجانب التاريخي والسياسي ، والبعض الأخر ركز على الشق التاريخي بالتفصيل والتحليل ، وبالتالي ليست هناك دراسات تناولت الشق السياسي ، والإستراتيجي ، والأمني بشكل دقيق ومفصل وعززته بالشق القانوني والتاريخي ، فعلى سبيل المثال تناولت رسالة الدكتوراه التي تقدم بها الباحث محمد حسن عيدروس والتي غلب عليها الطابع التاريخي وتحمل عنوان "العلاقات العربية – الإيرانية منذ 1921 وحتى 1971" تلك الدراسة التاريخية توقفت عند العام 1971 ولم تتضمن تحليلاً سياسياً متعمقاً ، ولكن سنستفيد منها في الإلمام بالجوانب التاريخية لسياسة الإمارات نحو إيران وجذورها التاريخية . ونأمل أن تضيف الدراسة الحالية أبعاداً جديدة لم تتطرق إليها الدراسات السابقة.

سوف تلجأ هذه الدراسة إلى عدد من المصادر المتاحة والمتوفرة عن موضوعها ، والتي نأمل منها أن تكفل الوصول إلى صورة نهائية وواضحة عن السياسة الخارجية لدولة الإمارات وتعاطيها مع ملف الجزر المحتلة والمحددات والأهداف التي ترتكز عليها ، وبهذا الصدد سوف نستفيد من الوثائق الرسمية والبيانات والتصريحات الرسمية لكبار المسئولين في

دولة الإمارات ، وكذلك الدراسات والبحوث العلمية المنشورة وغير المنشورة كالرسائل العلمية وغيرها ، بالإضافة طبعاً إلى الكتب العربية والأجنبية المرتبطة بموضوع الدراسة ، وأخيراً إلى المقالات والكتابات الصحفية ذات الصلة بالموضوع.

منهجية الدراسة

إنطلقت الدراسة بالإعتماد على عدة مناهج تحليلية تحقيقاً لمبدأ التكامل المنهجي ووفق ماتقتضيه الضرورات العلمية ، فقد أعتمد الباحث في دراسته على المنهج التاريخي وأستخدمه في مواضيع محددة لضرورة تبيان الإمتدادات السياسية في حقبة زمنية سابقة وربط الوقت المعاصر بها.

كما أستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، حيث يتم من خلاله وصف مشكلة الدراسة وأبعادها تمهيداً لتحليلها وهذا هو المعيار المتبع في المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات الداخليه والدولية على حدٍ سواء.

كما اعتمد الباحث على المنهج القانوني بهدف دراسة الموضوع من جوانبه القانونية . هذا فضلاً عن اعتماد منهج التحليل النظمي ومنهج اتخاذ القرار اللذين يعينان على تفهم السلوك السياسي الخارجي للدولة.

الفصل الثاني

الخليج العربي والجزر العربية الثلاث

المبحث الأول

مكانة الخليج العربي والجزر العربية الثلاث في سياسات القوى الدولية والإقليمية

تحظى منطقة الخليج العربي بمكانة كبيرة لدى القوى الدولية والإقليمية منذ القدم وحتى الوقت الحاضر ، لأسباب عديدة منها أقتصادي ، وأمني ، وجغرافي ، ولذلك حاولت جميع القوى على مر العصور الهيمنة عليها وفرض نفوذها من أجل الحفاظ على مصالحها ، وبالتالي تحولت المنطقة إلى بؤرة صراع دولي بين هذه القوى.

وبالحديث عن هذه القوى فإن أبرزها كان الوجود البريطاني الذي أستنزف خيرات المنطقة وكبلها بمعاهدات وأتفاقيات تكرس هيمنته ولم تخرج من المنطقة إلا بعد أن ضمنت مصالحها . كما أن الوجود الأمريكي يعد الأقوى بالوقت الحاضر وبالتحديد منذ أعلان بريطانيا الأنسحاب من المنطقة عام 1968 وحتى الوقت الحاضر ، وقد رسخت حظورها من خلال أتفاقيات وقواعد عسكرية . وأخيراً وجب الإشارة إلى الدور الإيراني بالمنطقة بأعتبارها قوة أقليمية تحاول أحياء أمجادها وفرض هيمنتها على المنطقة من خلال العنف ودون أي أعتبار لمصالح الدول الخليجية العربية فيها. مع العلم بأن جميع القوى الدولية التي كان لها حظور في المنطقة أنحازت إلى الجانب الإيراني وأغفلت مصالح وحقوق العرب في منطقة الخليج العربي.

المطلب الأول

السياسة البريطانية في منطقة الخليج العربي والجزر العربية الثلاث

لوعدنا بالتاريخ إلى العام 1500 لوجدنا أن العرب كانوا السكان المهيمنين على سواحل الخليج العربي وجزره المتعددة . وتعد الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى) جزء من جزيرة مملكة هرمز التي حكمها العرب والتي كانت تعد من أهم المراكز التجارية ازدهاراً ، وحتى قاطنين الجزر كانوا من قبائل القواسم العربية . وبعد سقوط مملكة هرمز في العام 1622 وفي بداية القرن السابع عشر بقيت الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى مالكاً للعرب وتحت استخدامهم ، فقد أشتهر العرب، وخاصة عرب الجزء الجنوبي والجنوب الشرقي من شبه الجزيرة العربية، بالملاحة والتجارة وسيطروا على الموانئ في المحيط الهندي ونشروا الإسلام وكانوا ينافسون التجار والشركات الأوروبية وبخاصة بريطانيا، ولذلك فكروا في التخلص منهم من خلال السيطرة على المناطق العربية، وخاصة بالوقت الذي كان ممثلي شركة الهند الشرقية البريطانية يتذمرون من منافسة التجار العرب. وإنتهزت بريطانيا الفرصة وتشجعت خاصة بعد أن ثبتت أقدامها في الهند على إثر هزيمة فرنسا وتوقيع معاهدة باريس عام 1763م لذلك فكرت في تأمين مواصلاتها وتجارتها في منطقة الخليج العربي، وأخذت بريطانيا تستعد لضرب القوى الأوروبية المنافسة لها منذ القرن الثامن عشر ونجحت في تحييد البرتغال بعد تحالفها مع هولندا ومن ثم أنفردت بالقضاء على هولندا وعندما شعرت بريطانيا بالمنافسة الفرنسية عادت وتحالفت مع هولندا للقضاء على النفوذ الفرنسي. وهكذا لم يبقى لها سوى القوى الوطنية في الخليج العربي وخاصة القواسم ، وحتى تعطي بريطانيا الشرعية لأعمالها العدوانية بررت حملاتها العسكرية

في منطقة الخليج العربي بأدعاءها حماية التجارة البريطانية ومكافحة القرصنة وتجارة السلاح والرقيق ، ولذلك يقول المؤرخ الفرنسي " جان جاك بيربي " بأن بريطانيا كان هدفها تحويل الخليج العربي إلى بحيرة بريطانية لحماة المستعمرات البريطانية في الهند الذي تعتبر بالنسبة لهم مستودع المواد الخام لصناعاتهم وبأنهم طوال القرن التاسع عشر كانوا يدعمون مواقعهم لتأمين سيطرتهم على سواحل الخليج العربي(عيدروس ، 2002 : 59-65).

أضطر سكان الإمارات العربية بسبب حرمانهم من مزاولة الاعمال التجارية البحرية بسبب الأوروبيين وقطع مصدر رزقهم إلى الدفاع عن أنفسهم وقد كان البريطانيين يعلمون جيداً أن العرب ليسوا بقراصنة وأنهم فقط يسعون نحو حماية مصادر رزقهم ونشاطهم التجاري لذلك تحولت الأعمال الحربية التي يشنها القواسم ضد البريطانيين إلى إعلان الجهاد ضدهم وضد حلفاءهم من الإيرانيين وقد حاولت بريطانيا الإتجار مع العرب من أجل تحييد النشاطات العربية التجارية والعسكرية إلا أن كل تلك المحاولات بائت بالفشل لأن العرب أدركوا أنها مجرد مناورة من بريطانيا التي كانت تحاول بكل جهد أن تسيطر على الخليج العربي لذلك أتبعت عدة طرق منها سياسي ومنها عسكري للسيطرة على المنطقة ، وبدأ القواسم في الأعمال الحربية ضد السفن البريطانية في الخليج العربي والتي بدأت منذ 1778م في عام 1797م أسر القواسم السفينة " ياسين " وأقوى عملياتهم كانت في عام 1798م عندما هاجموا السفينة الحربية " فيبر " في ميناء بوشهر وفي عام 1805م أسروا بحارة قارب " فلاي " الذي أصطدم بجزيرة وغرق ومن ثم الإستيلاء على السفينة " تريمر ، ولذلك قامت بريطانيا بالتحالف مع العمانيين الذين كانوا على خلاف مع القواسم وقادوا هجمات مشتركة ضد القواسم في الجزر التي تخضع لهم مثل " قشم " ومدينة بندر عباس ولكن نظراً لصعوبة

الحفاظ على هذه المكاسب العسكرية وإدراك البريطانيين أن القواسم سيعاودون هجماتهم لإسترجاع ما خسروه أضطرت بريطانيا عام 1806 في الدخول بأتفاقية مع القواسم لم تدم أكثر من سنتين عاد بعدها القواسم في إستهداف البريطانيين وأكبر عملية للقواسم بذلك الوقت عندما أرسلوا أسطول من خمسة وخمسين سفينة للهجوم على السفينة التجارية الضخمة " منيرفا " التابعة لليهودي " صاموئيل منسبتي" وهو المقيم البريطاني في البصرة والتي أنتهت بأسر السفينة البريطانية ، وقد قدر حجم أسطول القواسم بذلك الوقت (ثلاث وستين سفينة كبيرة وثمانمائة وثلاث عشر سفينة صغيرة تحمل أكثر من تسعة عشر ألف رجل) وقد نمت قوة القواسم العسكرية بالإضافة إلى قوى عربية أخرى مثل بني ياس وبي كعب وغيرهم وجميعها كانت تهدد المصالح البريطانية ولكن بريطانيا أصبحت كفتها أرجح بعد أن فرغت من النفوذ الفرنسي وتفرغت للعرب ، وحتى تقضي تماماً على القواسم وتفرض هيبتها وسيطرتها على المنطقة قامت بإرسال حملة عسكرية عام 1809 على القواسم والتي كان هدفها تدمير أسطول القواسم وفك أسر البريطانيين وإرجاع الأراضي للعمانيين حلفاء البريطانيين بذلك الوقت ، وقد كانت حملة كبيرة من حيث العدد والعدة وفي البداية أستطاع البريطانيين من أنزال قواتهم على سواحل رأس الخيمة وقاموا على أثر ذلك بعمليات نهب وتدمير . وعندما علم البريطانيين بأن قوة عسكرية كبيرة للقواسم قادمة قاموا بالهرب والرجوع للسفن ، وتوجهوا بعدها للهجوم على لنجة وقاموا بأحتلالها ومن ثم أنتقلوا إلى مدينة " لافت " القريبة من مضيق هرمز وقاموا بالأعمال التخريبية فيها ، وأنتقلوا أخيرا إلى مدينة شناص وسلمت للعمانيين ، أما القواسم ومنذ عام 1813م أسترجعوا قوتهم وعادوا يهاجمون السفن البريطانية ويسترجعون مواقعهم ونجحوا في الإستيلاء على السفن البريطانية والعمانية

والإيرانية ، مما جعل بريطانيا تفكر في إجراء مفاوضات مع القواسم من خلال المقيم البريطاني في الخليج العربي " بروس " . وقد أيدت حكومة بومباي هذه الإتفاقية ولكن القواسم أستمروا في مهاجمة السفن التي لا تشملها الإتفاقية وهي السفن غير الخاضعة للحماية البريطانية ووصلت تلك الهجمات حتى الساحل الهندي ، وفي عام 1815م وصلت حملات القواسم ونفوذهم إلى البحر الأحمر وفي عام 1816 تمكن القواسم من أسر إثنتي عشر سفينة هندية قرب " ساحل كوج " ومن بعدها أمتدت هجمات القواسم إلى السفن البريطانية وحتى الدول الأخرى حيث أنهم حاولوا أسر السفينة الأمريكية " برشيا " والسفينة الفرنسية " موريشوس " ، حتى وصل أسطول القواسم إلى المحيط الهندي ووصل بهم الأمر إلى السيطرة على سفينة حربية بريطانية تدعى " داريا دوالت " وسحبها إلى سواحل رأس الخيمة (عيدروس ، 2002 : 66-73) .

قامت بريطانيا عام 1816 بحملة عسكرية فاشلة للهجوم على رأس الخيمة ولكن بعد أن أصيبت سفن الأسطول البريطاني أضطروا للتراجع والرجوع إلى الهند وفي المقابل قام القواسم بعمليات عسكرية أكثر قوة ضد البريطانيين وأمتدت حملات القواسم حتى السواحل الهندية وقاموا بأسر وتدمير عدد من السفن البريطانية ، كما لم تسلم السفن الفارسية من الهجمات والتدمير والإستيلاء ، وعلى أثر ذلك تحالف البريطانيين مع الإيرانيين وحشدوا كل قواتهم وأساطيلهم بالمنطقة للقضاء نهائياً على القواسم وبالفعل في عام 1819م وقد أستغلت بريطانيا هزائم السعوديين حلفاء القواسم ووصول قوات محمد علي إلى عمق الجزيرة العربية وسقوط الدرعية وبالتالي سقوط الدولة السعودية الأولى ، وكذلك نجاح البريطانيين في القضاء على الصراعات والحروب في المقاطعات الهندية ساهم في توفير أعداد كبيرة من القوات

البرية ، كما أن القوات العمانية قد شاركت في هذه الحملة بقيادة سعيد بن سلطان والإيرانيين كانوا داعمين أساسيين لتشتيت قوات القواسم في المنطقة ، أما القائد العام للحملة فهو الجنرال " وليم جرانت كير " وقد بدأت الحملة بالإستيلاء على رأس الخيمة ومنها إلى مدينة الرمس ومن ثم توجهت الحملة إلى الساحل الشرقي من إجل القضاء على كامل نفوذ وقوات القواسم فيها ومنها مدينة لنجة ولافت وجزيرة قشم وبعدها إلى منطقة الجزيرة الحمرا ومنها إلى أم القيوين وعجمان والشارقة وغيرها من المدن والموانئ(عيدروس ، 2002 : 74-86) .

قامت بريطانيا خلال السنوات اللاحقة ومن بعد إجهازها على قوة القواسم والحد من نفوذهم في أخضاع المنطقة بسلسلة من الإتفاقيات التي تكرس هيمنتها ونفوذها وتحفظ مصالحها وخاصة سفنها التجارية والحربية وتعطيها الشرعية لإنهاء على ما تبقى من قوات وأسطول القواسم أو الإستيلاء عليها وأمتد أثر هذه الإتفاقية في أنها منعت القواسم وغيرهم من العرب من التعرض حتى لغير البريطانيين مثل الإيرانيين أعداء القواسم ومن تلك الإتفاقيات:-

- أتفاقية السلام العام 1820م مع كبار شيوخ الإمارات العربية.
- أتفاقية الهدنة البحرية الأولى 1835م ، أتبعتها بأتفاقية أخرى عام 1836م وثالثة في 1837م وكانت أخرها أتفاقية الهدنة البحرية الدائمة لعام 1853م ، والتي تتعلق بوقف النزاعات ما بين القبائل العربية التي أمتدت للبحر مما دفع بريطانيا للتدخل حتى لا تهدد مصالحها وسفنها بالمنطقة وجميع هذه الإتفاقيات لم تتطرق إلى المناطق البرية لأن بريطانيا كان يهمها فقط تأمين الخطوط البحرية لها.

- أتفاقية عام 1856م المتعلقة بالقضاء التام على تجارة الرقيق وكان هدفها فقط هو أعطاءها الشرعية لتفتيش السفن العربية تحت هذا المبرر ، ومن ثم وقعت أتفاقية عام 1864م لحماية خطوط التلغراف وعدم التدخل بها أو منعها(عيدروس ، 2002 : 87-112) .

بدأت بريطانيا تواجه قوى منافسة غربية جديدة لنفوذها في المنطقة مما جعلها تسارع إلى شيوخ المنطقة بعدم إقامة أي علاقات ثنائية مع أي دول أجنبية ، وكان من أبرز هذه القوى المنافسة الجديدة والتي توجست منها بريطانيا هو الحظور الألماني المتمثل في شركة " الونكهاور " بالبحرين ، والتقارب مع الدولة العثمانية ومشروع سكة حديد برلين بغداد ومحاولات روسيا الوصول إلى المياة الدافئة وتجدد النفوذ الفرنسي وقد رأي بريطانيا أن كل هذه التحركات الأجنبية هو إستهداف لمصالحها ومنافستها على المنطقة لذلك قامت بعقد عدة إتفاقيات مع قبائل المنطقة لتحكم سيطرتها ونفوذها وتسد أي محاولات نحو دخول المنافسين وأبرز هذه الإتفاقيات هي تلك التي وقعتها في عام 1892م وتولت بموجبها شؤون الدفاع والخارجية وحق التصرف في ثرواتها بعقد إتفاقيات إقتصادية والتحكم في أي إتصال بين الإمارات العربية وبين الدول الأخرى بالإضافة إلى تحريم إستخدام السلاح وفرص التجارة الخارجية (عيدروس ، 2002 : 113-135) . بذلت بريطانيا جهود نحو تقسمة المنطقة وهذه السياسة لم يسلم منها القواسم الذين عملت بريطانيا على تشجيع تجزئتهم بالإعتراف بإنفصال أم القيوين وعجمان ، وحتى القواسم أنفسهم أنقسموا بين رأس الخيمة والشارقة ، ، وكانت بريطانيا تقوم دائماً بتغريم الشيوخ وأتباعهم وإجبارهم على تنفيذ مطالبهم وقد أكد " بادجر " عضو لجنة مسؤول عن المنطقة بذاك الوقت بأن السياسة البريطانية تمتاز بالقسوة والحرص الشديد على أخضاع شيوخ المنطقة للنفوذ البريطاني وبعد الغاء شركة الهند الشرقية

عام 1858م تم تأسيس وزارة شؤون الهند وبناء عليه أصبح ممثلو المقيم البريطاني في الإمارات يحملون لقب " وكلاء السياسيين البريطانيين " (ليونوفيتش ، 2009 558- 568). ويبدو أن الحكومة البريطانية من خلال وزارة الهند في فترة مابين الحربين قد قسمت جزر الخليج العربي التي لم تحدد ملكيتها حتى ذلك الوقت إلى أربع مجاميع ومن ضمنها جزر الإمارات الثلاث المحتلة وفي تلك الفترة أستندت بلاد فارس على طلبها السيطرة على الجزر من خلال خارطة بريطانية أعدها اللورد كيرزن عام 1888م وهي غير رسمية وخارطة أخرى أعدتها مديرية مساحة الهند عام 1897م كما أن بريطانيا أقترحت بضمن جزيرتي طنب لإيران على أن تبقى أبو موسى تحت سيادة الشارقة بعد حصولها على إمتياز الأوكسيد الأحمر ولكنها تراجعت لاحقاً عن المقترح (النجار ، 2008 : 235-247) . وقد أرسلت الحكومة الإيرانية في عام 1913 خطاباً للحكومة البريطانية تطالب فيه بجزيرة طنب ، فأرسل المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي السير " بيرسي كوكس " برد الحكومة البريطانية إلى الحكومة الإيرانية مشيراً بأنه كان قد أوضح موقف حكومته بأن ملكية جزيرة طنب ليست موضع مناقشة وأن الحكومة البريطانية سوف تعيد فتح ملف الإحتلال الإيراني لجزيرة صري في حال أعادت إيران المطالبة بجزيرة طنب(أوكانيل . العوري، 2003 : 33- 45).

جرى تغيير في السياسة البريطانية تجاه المنطقة منذ بداية الثلاثينات فقد أصبحت بريطانيا تمارس سياسات أشد قسوة لإحكام سيطرتها وخاصة مع إنشاء شبكة من الخطوط الجوية البريطانية إلى الشرق الأقصى عبر الخليج العربي وعلى ضوء ذلك قامت بإنشاء مطار لها في الشارقة في يوليو 1932م بعد موافقة حاكمها بذلك الوقت الشيخ سلطان بن

صقر القاسمي ، كما أنشأت منذ بداية الحرب العالمية الثانية قاعدة عسكرية لها بالشارقة تابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني(عيدروس، 2002 : 142).

عمدت السياسة البريطانية في منطقة الخليج العربي منذ تولي الشاه مقاليد الحكم بإيران وبمساعدة من المخابرات الأمريكية والبريطانية ، إلى مساعدة الشاه نحو تحقيق طموحاته بالتوسع الجغرافي من خلال إحتلاله للأراضي العربية ، ومنها جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى وبدأ النفوذ الايراني بتحقيق أهدافه الإقليمية ومحاولة تأثيره على المنطقة كلها. وكل هذا كان تحت اشراف وتفويض الحكومة البريطانية للشاه ليلعب دور الشرطي في الخليج العربي بأعتباره أحد أداه ومنفذ للسياسة البريطانية والأمريكية في المنطقة. فيما يتعلق بالأراضي العربية التي سيطرت عليها إيران أو طالتها الإدعاءات الإيرانية وبالأخص الجزر الثلاث المحتلة والبحرين فإن السياسة البريطانية كانت تقوم على محاولة إيجاد تسوية تنص على عدم مطالبة ايران بالبحرين مقابل التخلي لها عن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى ولم تكن جزيرة أبوموسى ضمن تلك التسوية بذلك الوقت بل تركت فيما بين إيران وإمارة الشارقة . وكانت إيران تخشى التخلي عن البحرين قبل تسليمها الجزر العربية المحتلة ولكن نظراً لمطامع بريطانيا بموارد وخيرات المنطقة ضغطت نحو التسوية فيما يتعلق بالجزر الثلاث المحتلة بين إيران وإمارتي الشارقة ورأس الخيمة . وعلى الرغم من تراجع الحكومة الإيرانية عن المطالبة بالجزر مؤقتاً بعد التهديدات البريطانية إلا أنها كانت ومن خلال سلطة الجمارك الفارسية تسعى إلى زيادة التوتر مع العرب بشأن الجزر العربية الثلاث . ففي منتصف العام 1928 قامت الحكومة الإيرانية بإرسال قارباً مدججاً بعناصر سلطة الجمارك الإيرانية الفارسية إلى جزيرة طنب وقاموا بالإستيلاء على قارب تابع لإمارة دبي وصادروا

كل حمولة هذا القارب . وبوصول الخبر إلى شيوخ الساحل العربي أعدو العدة للرد على هذا التجاوز العدواني الإيراني. ولكن الحكومة البريطانية قامت على الفور بتهدئة الأمور وتدخلت لإطلاق سراح المعتقلين والقارب وحمولته وبررت الحكومة الإيرانية الفارسية عبر رفضها دفع أي تعويضات بأن جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبوموسى تعود ملكيتها لإيران (عيدروس،2002: 251–255).

بذلت بريطانيا خلال فترة أحتلالها لمنطقة الخليج العربي جهود متواصلة من أجل عزل الإمارات عن محيطها العربي وبالتحديد مع أنتشار المد القومي العربي منذ عام 1952م ، وخاصة بعد قرار مجلس الجامعة عام 1963م والذي تعلق حول موضوع الهجرة الأجنبية إلى إمارات الخليج العربي على أثر إكتشاف النفط وما تشكله من خطورة على الهوية العربية للمنطقة . فعندما بدأت الجامعة العربية تهتم بشؤون الخليج العربي كانت بريطانيا تقوم برصد محاولات الجامعة العربية للتواصل مع شيوخ الخليج العربي . وعندما قام السيد " محمد على نوفل " الأمين العام المساعد للجامعة العربي بجولة إلى الإمارات عام 1965م قامت بريطانيا بإيفاد مبعوث لها وهو الوزير " جورج تومبسون " من أجل عرقلة مساعي ممثلي الجامعة العربية وأصدر تحذيراً إلى الشيوخ بعدم الإنضمام للجامعة العربية . ونظراً للعلاقة الجيدة التي كانت تربط بريطانيا مع إسرائيل فقد حاولت بريطانيا جعل منطقة الخليج العربي مركزاً للتهريب وتسويق المنتجات الإسرائيلية وخاصة بعد أعلان الجامعة العربية عن مساعيها نحو إنشاء مكاتب إقليمية خاصة بمقاطعة إسرائيل (إبراهيم ، 2011: 52–53).

أستمر الإحتلال البريطاني للمنطقة حتى قرر البرلمان البريطاني وبمبادرة من حزب العمال والتي كان يرئسها السيد " هارولد ويلسن " على إخلاء القواعد العسكرية شرق السويس

لتكلفتها الباهضة وبعدها سرعان ما أعلنت بريطانيا عن عزمها الإنسحاب النهائي من المنطقة في بيان لها صدر في 16 يناير 1968م وذلك على الرغم من رفض حزب المحافظين لهذا التوجه نحو الإنسحاب من المنطقة (عيدروس ، 2002 : 206-209). وهناك أسباب أخرى دفعتها للإنسحاب من المنطقة غير الجانب المادي وهو قناعتها بأن في إمكانها الحفاظ على نفوذها دون الحاجة للإحتلال أو أقامة القواعد العسكرية ، لذلك أقتنعت بإمكانها الحصول على النفط في ظل وجود دول مستقرة تأخذ بعين الإعتبار العلاقات التاريخية مع بريطانيا وخاصة في ظل تطلعات شعوب المنطقة نحو الإستقلال . ولكن تبين بأن بريطانيا قد أستفادت كثيراً من محادثاتها وتفاهماتها مع إيران وخاصة تلك التي جرت في فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي ، ذلك أنه عندما قررت الحكومة البريطانية أنسحابها من الخليج العربي عام 1968م عرضت على إيران التخلي عن البحرين مقابل الحصول على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزء من جزيرة أبوموسى وحصل ذلك بالفترة مابين عامي (1954-1955) ، وفي صيف عام 1965 علمت إيران بأن البحرين سوف تصبح جزء من إتحاد مستقبلي للخليج العربي فقامت بإيقاف عملية المباحثات وأوصلتها لطريق مسدود ، وعارضت إيران أي مباحثات أو مفاوضات حول موضوع البحرين إلا بعد حل مشكلة جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى (عيدروس،2002: 411-426).

عمدت الحكومة البريطانية وخلال فترة استعمارها لمنطقة الخليج العربي ولأكثر من مائة وخمسين عام على قطع كل أواصر العلاقات والروابط السياسية وحتى الثقافية بين شعوب الخليج العربي والعالم . ومع ذلك فقد بقيت الروابط الوجدانية قائمة وثابتة . ومن خلال البحث والتدقيق في موضوع الجزر العربية المحتلة الثلاث نجد أن السياسة البريطانية

تتحمل المسؤولية التاريخية والقانونية في مسألة تسليم الجزر العربية المحتلة الثلاث للحكومة الإيرانية الفارسية ، والتي هيأت للإحتلال العسكري الإيراني للجزر العربية الثلاث فيما بعد، فقد مارست الحكومة البريطانية الكثير من الضغوط على الطرف العربي حتى أنها وصلت للتهديد المباشر بأن إيران ستأخذ الجزر العربية الثلاث بالقوة إذا ما إقتضى الأمر. (المطيري، 2013 : 119-127). وتأكيداً على الدور البريطاني المنحاز لصالح إيران ودورها في تسليم الجزر لها فإنها ، وبالتعاون مع إيران قد وضعت تصورات حول مسألة التعويضات التى يجب على إيران دفعها لسكان الجزر الراغبين في مغادرتها ، وقد ساهم في وضعها المقيم البريطاني " وليم لوس " ، والتى تنص بشكل واضح بتحمل إيران تكلفة تعويض أي مواطن على أرض هذه الجزر لديه الرغبة في المغادرة النهائية عنها . وكان الهدف من وراء ذلك كله إفراغ هذه الجزر من سكانها وطمس الهوية العربية لها ، وبالتالي إضعاف المطالبة بالحق العربي فيها وإسقاط السيادة عنها (غباش، 2002 : 40-45).

المطلب الثاني

السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي والجزر العربية الثلاث

أتبعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ القرن الثامن عشر سياسة " العزلة أو الحياد " في الشؤون الخارجية ، وقد تبلورت تلك السياسة منذ عام 1823م في اطار مايعرف بـــ " مبدأ مونرو " ، وقد أنحصر النفوذ الأمريكي طوال القرن التاسع عشر في مناطق معينة مثل منطقة المحيط الهادي . غير انه ومع مطلع القرن العشرين ، وبالذات منذ ادارة الرئيس " روزفلت "، إبتدأ الدور السياسي الأمريكي بالتصاعد البطيء والتدريجي . وفي منطقة الخليج العربي أرتبط الوجود الأمريكي الأول بالبعثات التبشيرية البروتستانتية وقد أستخدمت تلك البعثات كإطار لعقد العديد من الإتفاقيات والمعاهدات مع مشيخات الخليج العربي منذ العقد الثامن من القرن التاسع عشر وبالذات مع عمان التي أمتلكت حينها قوة بحرية ، فعلى سبيل المثال أستطاع الكابتن والتاجر الأمريكي " أدموند روبرتس " أقناع المسؤولين في بلده وعلى رأسهم الرئيس "جاكسون" بعقد أتفاقية تجارية مع عمان بتاريخ 18 ايلول عام 1833م ، أما المصالح التجارية الأمريكية في العراق فقد كانت ضئيلة بوجه عام وأقتصرت على أستيراد المنتوجات المحلية (الأعشاب – المنسوجات) . وقد كان قناصل الولايات المتحدة يتولون رعاية تلك المصالح على الرغم من بساطتها ، وحتى المصالح الأمريكية في إيران كانت ضعيفة خلال القرن التاسع عشر وأقتصرت في كثير من جوانبها على البعثات التبشيرية التي وصلت أولها عام 1835م , حيث كان الهدف من وراء تلك الإرساليات انشاء جمعيات بروتستانتية في مناطق فارس المتنوعة وبالتالي أستغلالها للسيطرة على مناطق اقطار الشرق وشمل الإهتمام الأمريكي كذلك الأثار التاريخية ، لذلك أوفدت بعثات للتنقيب عنها منذ العام 1885م , لاسيما

في مناطق العراق الاثرية . وفي حقيقة الأمر فإن محور الدور الإستراتيجي الأمريكي في الخليج العربي أرتبط بشكل وثيق بموضوع الإستثمارات النفطية أبتداءاً من مطلع القرن العشرين . ومنذ العام 1941 لاحظت وزارة الخارجية الأمريكية أن سعيها نحو منابع النفط في الخليج العربي لابد وأن تفرض عليها أتباع أسلوب ذات طابع عسكري (موقع أحمد العلاق ، www.ahmedalalaq.wordpress.com). لذلك فقد كانت أول الإسهامات العسكرية الأمريكية لإيران عام 1941م عندما أرسلت أول بعثة عسكرية لتدريب قوات الأمن الإيرانية ثم أردفتها ببعثة أمريكية أخرى عام 1942م ، وبلغ حجم المساعدات العسكرية الأمريكية لإيران بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام 1971م ما يقارب عشرة مليون دولار ، كما أن تورط أمريكا بالشأن الإيراني ظهر عام 1953م عندما أطاحت الإستخبارات المركزية بحكومة مصدق بالوقت الذي كان للبرلمان الإيراني صلاحيات ومستقل عن الشاه وذلك بسبب قيام حكومة مصدق بتأميم البترول وأتباع سياسة خارجية مستقلة وهذه بذلك قد أعادت الشاه إلى حكم إيران بصلاحيات واسعة وكان هذا أحد العوامل الذي دفع الشاه للولاء لأمريكا كنوع من عرفان الجميل لها وفتح أبواب أيران على أمريكا وبكافة الجوانب الإقتصادية والثقافية والسياسية (عيدروس ، 2002 : 498-500).

يعود الوجود الأمريكي العسكري في منطقة الخليج العربي إلى 28 سبتمبر 1945 م عندما وقعت أتفاقية بين السعودية والرئيس الأمريكي آنذاك "هاري ترومان " على قرار إنشاء قاعدة جوية للقوات الأمريكية في الظهران لتكون أول تواجد عسكري أمريكي في الجزيرة العربية . أما الإتفاقية الثانية والثالثة فكانت عام 1951م وتلت ذلك عدة أتفاقيات أخرى مع السعودية (تاريخ الإتفاقيات العسكرية– وكالة أخبار الشرق الجديد

www.neworientnews.com). وفي حقيقة الأمر فإن الإهتمام الأمريكي بالمملكة العربية السعودية كان أسبق من تاريخ التوقيع على هذه الإتفاقيات العسكرية . ففي عام 1943م صرح الرئيس الأمريكي السابق " فرانكلين روزفلت " بأن " الدفاع عن المملكة العربية السعودية هو مسألة حيوية للدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية " (عيدروس ، 2002 : 539) . وفي بدايات العام 1949 كان هناك تواجد لقوة عسكرية بحرية وجوية صغيرة في البحرين أنذاك . ولعل الغرض من هذا التواجد العسكري الأمريكي هو أيصال رسالة للحكومة البريطانية تظهر مدى أهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بهذه المنطقة التي أخذت أهميتها بالتصاعد تدريجياً . وقد تعزز الوجود الأمريكي العسكري بالمنطقة خاصة بعد أن لمست أمريكا بأن هناك رغبة من قبل الإتحاد السوفييتي نحو التمدد إلى الجنوب وخاصة نحو منطقة الخليج العربي ، وهذا ما دفع أمريكا إلى تعزيز وجودها ليس فقط من أجل حماية أبار النفط الخليجية فقط وإنما أيضاً لأجل أن تكون المنطقة نقطة أنطلاق لها لأي هجوم معاكس على آبار النفط الروسية في " باكو – باطوم " في الجنوب الروسي (عيدروس ، 2002 : 495).

إرتبط التواجد الأمريكي بمنطقة الخليج العربي على المناطق الأمنية التي تشمل إيران وباكستان والكويت والمملكة العربية السعودية . وبالاتفاق مع الحكومة البريطانية كان على الإدارة الأمريكية آنذاك أن تقوم بتزويد إيران أولاً والمملكة العربية السعودية ثانياً بالمنتجات العسكرية والتدريب العسكري وذلك تطلعاً لأن تسهم هاتين الدولتين في نشر الإستقرار والترويج للمصالح الغربية في منطقة الخليج العربي . وعبر تحالفات وإتفاقيات عديدة عقدت ما بين الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية ، تعهدت فيها الإدارة الأمريكية بدعم المساعي البريطانية لإقامة إتحاد مؤلف من تسع إمارات ، وكذلك دعمت الحكومة الأمريكية التحركات

البريطانية لحل النزاعات حول البحرين من خلال حث إيران على التخلي عنها والموافقة على حق تقرير المصير والذي بناء عليه أكد الشعب البحريني على عروبته وكذلك جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى . وفي ضوء تكرار الزيارات السوفييتية لمنطقة الخليج العربي أبدت الحكومة الأمريكية اهتماماً واضحاً بالمنطقة وقررت إبقاء قوة عسكرية فيها تتخذ من البحرين قاعدة لها وتسمى (قوة الشرق الأوسط) . وفي ضوء التحالف البريطاني الأمريكي الإيراني ، في فترة حكم الشاه ، وجدت الحكومة البريطانية والحكومة الأمريكية أن إيران هي القوة الإقليمية الأقدر على لعب دور دفاعي إقليمي وخاصة في منطقة الخليج العربي (أوكانيل. العوري، 2003 : 74-77).

ترتب على القرار البريطاني الإنسحاب من المنطقة عام 1968م وتعنت الشاه في مسألة الجزر ، والتهديد المستمر بالإستيلاء عليها عن طريق القوة بمجرد الإنسحاب البريطاني، نوع من التعقيد والحرج للجانب البريطاني الذي كان وفق الإتفاقيات مع شيوخ المنطقة تقع عليه مسؤولية الحفاظ على مصالحهم وأراضيهم بالوقت الذي كانت فيه بريطانيا تتساهل مع الإعتداءات والتجاوزات الإيرانية ، وكذلك بالنسبة للوجود الأمريكي الذي بدأ يتبلور بالمنطقة . وعلى أثر تهديدات الشاه بالإستيلاء على الجزر ، أعتبرت الإدارة الأمريكية بأن تصريح الشاه الذي هدد فيه بالإستيلاء العسكري على الجزر بمثابه تصلباً في موقفه . وقد عبرت عن القلق من أن الإستيلاء على الجزر سيسبب توتير العلاقات بين إيران والمعتدلين من العرب، ويقوض بالتالي المصالح الأمريكية. كما أعتبرت أيضاً أن ثني الشاه عما عزم عليه من عمل عسكري أمر يمكن أن يضعف دوره القيادي . وأشارت مذكرة صادرة في تاريخ 14 فبراير 1971م عن وزارة الخارجية الأمريكية حول قضية الجزر المحتلة الثلاث

بعد فشل مساعي بريطانيا نحو التسوية إلى : " أننا لا نعتقد أنه من الممكن لاي حاكم خليجي إبرام اتفاق يتنازل بموجبه عن السيادة على هذه الجزر" (شبكة ألم الإمارات، www.alamuae.com/uaeislands). وبناء عليه كانت أمريكا تفكر في طرح أقتراح يتضمن تسوية تقوم على فكرة أن تقوم كل من إيران ورأس الخيمة بالدفاع المشترك عن جزيرتي طنب الكبرى والصغرى بالإضافة إلى ترتيبات أخرى ، لذلك فقد أعلنت الإدارة الأمريكية في أعقاب إعلان الحكومة البريطانية الإنسحاب من منطقة الخليج العربي عام 1968م أنها لن تحل محل الوجود البريطاني في الخليج العربي ولا نية لها في ذلك أو حتى أنها لا تنوي زيادة الإمدادات العسكرية لإيران أو المملكة العربية السعودية . ولقد قامت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق " نيكسون " بأتخاذ عدة خيارات سياسية في النصف الثاني من العام 1970 بعد مراجعة للسياسات الأمريكية في الخليج العربي ، والتي إشتملت على بيع الإمدادات العسكرية لكل من المملكة العربية السعودية وإيران . وفي عامي 1971 – 1972 كانت الإدارة الأمريكية تقوم بإعداد دراسة للأمن القومي بغرض تحديد كيفية تنفيذ التطلعات التي أتخذها نيكسون لمنطقة الخليج العربي لذلك فقد أوعز إلى " هنري كيسنجر " ، الذي كان يرأس مجلس الأمن القومي آنذاك بأعطاء الأولوية للمنطقة على الرغم من إنشغال أمريكا بذلك الوقت بحرب فيتنام (عيدروس ، 2002 : 380-381). وعلى أي حال قامت إيران في العام 1971 ، وبناء على نصيحة من المجموعة الإستشارية الأمريكية في إيران ، بتبني برنامج تحديث لقواتها العسكرية ، وفي ضوء ذلك تسارعت عبر هذا القرار مبيعات الأسلحة الأمريكية للقوات الجوية والبحرية والبرية في إيران عامي 1971 و 1972 . وفي فبراير 1973 تم الإعلان عن صفقة بيع أسلحة أمريكية لإيران بقيمة مليارين دولار أمريكي ،

وقامت المملكة العربية السعودية وبالفترة الزمنية نفسها بعقد صفقة عسكرية مماثلة ، وفي شهر أبريل من العام 1971 قام القنصل الأمريكي في الظهران في المملكة العربية السعودية " لي دينيمور Lee Dinmore " بإبلاغ الخارجية الأمريكية أن " مصطفى زين " الذي كان مستشاراً للشيخ حاكم الشارقة قد أخبره أن الشيخ خالد حاكم الشارقة كان على استعداد لإبرام عقد إيجار لجزيرة أبو موسى مع الشاه مدته 99 عاماً وحذر زين من أن إستيلاء إيران على الجزر العربية الثلاث سيثير غضب الرأي العام العربي اتجاه إيران ، وسوف ينظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بأنها منحازة لإيران وداعمة لها في إحتلالها للجزر الثلاث وهذا الأمر لن يخدم المصالح الأمريكية بمنطقة الخليج العربي . من جهة أخرى فإن بإمكان الولايات المتحدة أن تنال قدراً كبيراً من الثقة إذا ما تم إبرام تسوية ناجحة مثل ما حدث في قضية البحرين والتي بناء على الإستفتاء على حق تقرير المصير الذي جرى عام 1970م أكد الشعب البحريني فيه عروبته وأعلان دولته المستقلة في 1971/8/14م ، والتي قامت إيران بالإعتراف بها(شبكة ألم الإمارات، www.alamuae.com/uaeislands). وعندما أستشعرت أمريكا بأن مصالحها باتت في خطر بعد أن باءت جميع المحاولات البريطانية لإيجاد تسوية بالفشل خاصة تلك الأفكار المتعلقة بمقترح تأجير أو بيع الجزر لإيران التي حاولت أقناع شيوخ رأس الخيمة والشارقة بها . أبلغت الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا عن جدية مصلحتها في حل موضوع النزاع على الجزر وعن ضرورة دراسة المقترحات التي قدمها الشاه والتي قضت بأن تكون السيادة لإيران والممتلكات من حق الشيوخ . وتم طرح هذه الدراسة على الشيخ " خالد القاسمي " حاكم الشارقة وجاء الرد بأن حاكمي الشارقة ورأس الخيمة يهتمان بالسيادة أكثر من أهتمامهما بالمنافع المادية مثل الثروات السمكية والمائية

وإمتياز الأكسيد الأحمر والمعادن والمشتقات النفطية. ورغم المحاولات الساعية إلى التقريب بين وجهات النظر للتوصل إلى حل يقضي بحل النزاع بين إيران والشيوخ العرب ، إلا أن الجانب الإيراني أتصف موقفه بالتزمت وعدم الإستجابة لإي مبادرات تسعى إلى تسوية النزاع المتعلق بموضوع الجزر الثلاث المحتلة ، وهذا التشدد بالموقف الإيراني نابعاً من تحالفها وعلاقاتها القوية مع الحكومة البريطانية ، ومن ثم على قوتها العسكرية التي أنشأتها بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية . ولكن ومن وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية فإنها كانت تنظر للقوة العسكرية الإيرانية على أنها يجب أن تكون قوة مركزية في المنطقة ، وأن المملكة العربية السعودية والمشيخات الخليجية الأخرى ألا تشكل تهديداً لإيران ، بل يجب عليهم أن يعتمدوا على قوة إيران العسكرية لإيقاف المد القومي العربي القادم من العراق واليمن الجنوبي والذي كانت تنظر إليه إيران وأمريكا على حد السواء على أنه تهديد لمصالحها في المنطقة (المطيري،2013 : 111–117). وقد عرض الشاه " محمد رضا " أن يكون حارساً لأمريكا في المنطقة ، وبنفس الوقت كان أمريكا ترى أنها ستتعامل مع شخص واحد وهو الشاه وخاصة بالقرارات المهمة . بينما هناك مجموعة من الأمراء في الساحل العربي وبعضهم غير خاضع للنفوذ الأمريكي ، من هنا كانت الإدارة الأمريكية ترى في الشاه بأعتباره الخيار الأفضل بالنسبة لها . إلا أن ذلك قوبل بأنتقادات حدة من الكونغرس الأمريكي الذي كان يعارض بشدة تزويد إيران بأسلحة متطورة لخشيتهم من تسرب التكنولوجيا الخاصة بها خارج أمريكا وخاصة الطائرات من طراز أف 25 ، وأف 14 الحديثة جداً آنذاك ، ولكن الإدارة الأمريكية قد تغلبت على هذه المعارضة وساهم الشاه في تخفيف حدة هذه الإنتقادات عندما عرض نفسه بأنه حامي للمصالح الرأسمالية في منطقة الشرق الأوسط ورديفاً أساسياً

لإسرائيل، كما أن أمريكا أرادت الحصول على أكبر قدر من الفائدة المادية من خلال تقديم هذه الأسلحة عن طريق أقساط عديدة وقروض بفوائد تدخل في الخزينة الأمريكية وبهذه الطريقة سوف تمتص أمريكا الفائض النقدي الذي نجم عن أسعار البترول المرتفعة بذلك الوقت (عيدروس ، 2002 : 490-493).

نمت العلاقات الإيرانية الإسرائيلية بشكل لافت خلال فترة الستينات خاصة فيما يتعلق بالدعم العسكري الصهيوني لإيران ، وقد جاءت هذه العلاقة في ظل دعم بريطاني وأمريكي لإيران عن طريق مساهمتها الفعالة في تسليح إيران بمختلف الأسلحة الحديثة والتى بعضها تستخدمها إيران حتى الوقت الحاضر ، فقد كانت تهدف أمريكا إلى فتح جبهة جديدة في الخليج العربي تقابل الجبهة الصهيونية في المنطقة العربية وأن تكون المنطقة العربية بين فكي كماشة . ولقد جاء تبني الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني لإيران لكي تقوم بمهمة إشغال العرب خاصة بعد أن تبنت إدارة الرئيس نيكسون خلال الحرب الفيتنامية إستراتيجية جديدة تقوم على مبدأ " الإستجابة المرنة " التي تقوم على فكرة أن يتحمل حلفائها مسؤولية الدفاع عن المصالح الغربية بالمنطقة ومواجهة الأنظمة الراديكالية . وقد عبر عن هذه العلاقة التي تربط أسرائيل بإيران ، والتي ما كان لها أن تتوطد لولا مباركة أمريكا بشكل خاص ، والغرب بشكل عام ، الكاتب البريطاني " جي . دي . جونز G.D.JONES " بالقول " إن إحدى العلاقات التى تثير أكبر قدر من الأهمية ... على المسرح الدولي بالوقت الحاضر هي الصداقة الغريبة التى تبلورت خلال السنوات القليلة بين إيران وإسرائيل ... " (الحياني ، 2007 : 165 – 180). فأمريكا قد أدركت بأن إسرائيل عاجزة لوحدها لتنفيذ جميع الخطط الإستعمارية التي أسندت لها ضد الأمة العربية . لهذا فإن أمريكا أختارت أيران للقيام بدور شبيه بالدور الإسرائيلي

وخاصة وأن أيران تمتاز عن أسرائيل في أنها لديها قدرات أقتصادية أكبر وكما أن أيران لديها الهاجس القومي التاريخي ورغبة في الهيمنة وتحقيق حلم تشكيل الإمبراطورية الفارسية (عيدروس ، 2002 : 552-553).

بدأ قلق المملكة العربية السعودية يزداد بسبب هيمنة إيران على شؤون الجزيرة العربية وانزعاجها أيضاً من التواجد العسكري الإيراني في الخليج العربي وفي عمان واليمن ، وقد لاحظت الولايات المتحدة الأمريكية هذا القلق وحاولت تهدأته من خلال إيجاد آلية تعاون وتفاهم مشترك فيما بين إيران والسعودية ، ومن جانب أخر سعت إلى تزويد السعودية بمعدات عسكرية جديدة ومتطورة حتى أن مدير مبيعات الأسلحة في وكالة مساعدات الأمن الدفاعي " ريتشارد ليوليت قال " بأن المعدات العسكرية الأمريكية قد تكدست في السعودية وشملت جميع المجالات من بيع مقاتلات نوع أف 5 إلى تحديث الحرس الوطني والقوات البحرية والبرية وغيرها " (عيدروس ، 2002 : 502-503). وقد جرت هذه الإجراءات دون النظر لقضية الجزر التي تحتلها إيران مع التأكيد على أن هذه المسألة لا تزال تعد مشكلة كبيرة ، فأمريكا خلال تلك الفترة أكتفت بمجرد تأييد الموقف الإماراتي الداعي لحل الخلاف بشكل سلمي أو عبر محكمة العدل الدولية . ولكن دون أن تقف مع دولة الإمارات في نزاعها مع إيران حول قضية الجزر وأحقيتها بالسيادة على الجزر الثلاث المحتلة ، فالإدارة الأمريكية وبريطانيا تتفقان على أن أستخدام إيران للقوة سوف يؤدي إلى تصعيد خطير في منطقة الخليج العربي . ولغرض حماية مصالحهم الخاصة في منطقة الخليج العربي لم تمكن الإدارة الأمريكية وبريطانيا من منع إيران في أستخدام القوة العسكرية لإحتلال الجزر العربية الثلاث مع أنها كانت تعد الحليف الأقوى في المنطقة آنذاك . ولم تعترض الولايات المتحدة على

إحتلال إيران للجزر العربية الثلاث عام 1971م ، كما لم تفعل بريطانيا سابقاً ، حيث أن الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية لم تتوانيان عن دعم إيران بالسلاح والتجهيزات العسكرية لتكون من أقوى الأنظمة العسكرية في منطقة الخليج العربي وبالتالي فقد سهلت الإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية لإيران مسألة أحتلال الجزر العربية المحتلة الثلاث بشكل مشابه لمسألة أحتلال أسرائيل لفلسطين .

أدت التحولات والأحداث التي جرت في إيران بعد عام 1979م إلى تغيير في العلاقات الأمريكية الإيرانية وزادت مخاوف أمريكا بعد وصول نظام الملالي المعادي لأمريكا وقضية إحتجاز (52) دبلوماسياً أمريكياً لمدة (444) في طهران ، وخاصة في ظل تنامي الخطر السوفييتي والذي تعزز بإحتلال أفغانستان عام 1979م لذلك أتبعت أمريكا سياسة جديدة أكثر شدة في مواجهة إيران ولحماية مصالحها في المنطقة . فقد أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق " جيمي كارتر" في 1980م بأن " أي محاولة من جانب أية قوة خارجية لتحقيق السيطرة على منطقة الخليج ستعد هجوماً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة ، مثل هذا الهجوم سيرد عليه بأية وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية " (أبو الشيح ، 2005 : 189–190). كما أن إدارة الرئيس " رونالد ريغان " تبنت إستراتيجية التدخل الفعال من عام 1986 وحتى عام 1989م نتيجة لحرب الخليج الأولى وخاصة بعد تهديد إيران للملاحة البحرية في مضيق هرمز مما أستوجب عليها زيادة وجودها العسكري وتقديم الدعم العسكري لحلفاءها العرب بالمنطقة . وفي عام 1993م جرى تطور جديد في إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه إيران تمثل في سياسة الأحتواء بأعتبارها مصدر تهديد دائم لدول المنطقة فقد أفصح " مارتن أنديك " المساعد الخاص للرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي عن عزم إدارة الرئيس " بيل كلينتون

"على أعتماد إستراتيجية الإحتواء المزدوج والتي تقوم على الإحتواء إيران وإضعاف إمكانياتها ومنعها من ممارسة أي دور إقليمي مؤثر ، وهذا يتطلب زيادة الوجود العسكري ، وفرض الحصار والعزل الدولي ، ومما ساعد أمريكا على هذه السياسة هو أنحسار خطر الإتحاد السوفييتي وتحول أمريكا إلى الدولة العظمى والقطب الأوحد بالعالم (أبو الشيح ، 2005 : 295-297) . أما بخصوص موقف الولايات المتحدة من قضية الجزر فلم يطرأ أي تغيير جذري إلا بعد عام 1992 ، فعلى ضوء المطالبات الإماراتية الكثيرة والملحة بأحقية السيادة العربية الإماراتية على الجزر العربية المحتلة الثلاث ، تغير الموقف الأمريكي بشكل متفاعل مع مطالبات دولة الإمارات العربية المتحدة التي أتت بشكل سلمي وقانوني . وأدركت الإدارة الأمريكية أنها قد تخسر علاقاتها مع الدول العربية بشكل كامل وقد يضعف موقفها الداعم لإحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية لذا فقد قامت بتحذير إيران بعدم إستخدام القوة العسكرية . وقد صرح " لورنس إيغلبرغر " وزير الخارجية الأمريكية آنذاك في عام 1992م قائلاً " لا أعتقد بأن هناك أي شكوك بأن قضية الجزر قد تتطور وتصبح خطيرة إذا قرر الإيرانيون استخدام القوة " ودعت الإدارة الأمريكية طرفي النزاع لحل المسألة سلمياً . وفي أجتماع لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي ، أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى " إدوارد جيرجيان " بالقول " أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدر الموقف الحاسم الذي أتخذه مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية بشأن التصعيد الإيراني في جزيرة أبوموسى وأننا ندعو الطرفين لحل الخلاف سلمياً رغم قناعة الإدارة الأمريكية بأن دول الخليج العربي هي صديقة لها وما زالت تواجه التهديدات الإيرانية بهدف فرض الهيمنة على الخليج العربي ". وعبرت الولايات المتحدة ، لكل من طرفي النزاع بأنها

لا تريد أن تكون طرفاً في هذه النزاعات القائمة بينهم ، فبرغم العداء الشديد الذي تكنه الإدارة الأمريكية لإيران إلا أنها وجدت بوادر أعتبرتها إيجابية في التعامل مع إيران بسبب موقف إيران المؤيد للتحالف الدولي في حرب الخليج الثانية (أوكانيل. العوري، 2003 : 78-81).

رغم الخطاب الحاد بين إيران والولايات المتحدة ، فإن الطرفين يجمعهما العديد من المصالح المشتركة . فقد قضت أمريكا على أثنين من ألد أعداء إيران ، هما حركة طالبان السنية التي كانت تشكل هاجس أمني لإيران على جبهتها الشرقية ، ونظام صدام حسين الذي دخلت معه في حرب طويلة لثماني سنوات تسببت في خسائر بشرية ومادية هائلة لإيران . كما أن هناك مصلحة لدى كل من طهران وواشنطن في إيجاد حالة من عدم الإستقرار في العراق ، بالإضافة طبعاً لضمان التدفق المستمر للنفط الذي يعد هدفاً إستراتيجياً للبلدين . ويعبر أحد منظري السياسة الخارجية الأمريكية ووزير الخارجية الأمريكي الأسبق " هنري كيسنجر " في كتاب له بعنوان " هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية ؟ " بالقول " هناك عدد محدود من دول العالم التي لا توجد لدى الولايات المتحدة أسباب للدخول معها في منازعات كإيران ، فلا توجد دولة ترتبط بمصالح مشتركة مع الولايات المتحدة أكثر من المصالح الأمريكية مع إيران " (القلم ، 2008 : 115). وقد أدى الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م إلى ترتيب بيئة إقليمية جديدة تتوافق مع المصالح والأهداف الإيرانية في المنطقة ، وبالتالي فإن هدف طهران في التحول إلى قوة سياسية وعسكرية إقليمية مهيمنة قد تحقق ، كما أن نفوذ إيران في العراق أصبح أقوى من أي وقت مضى وأصبح لها وكلاء لخدمة أهدافها بالعراق من خلال فئة من العراقيين الشيعة وخاصة من تلك المجموعات التي سبق وأن أحتضنتها طهران أثناء صراعها مع نظام صدام حسين كحزب الدعوة وغيرهم . كما أن هذا

الغزو قد عزز نفوذ إيران في منطقة الخليج العربي وبدأت تمارس سياسة مزدوجة ما بين جهود لطمأنة البلدان الخليجية وبين سياسة أنطوت على تهديدات فعلى سبيل المثال في عام 2007م قام الرئيس " محمود أحمدي نجاد " بزيارة إلى كل من الكويت والإمارات وعمان لطمأنت تلك الدول وخاصة حول الملف النووي الإيراني بالوقت التي مارست فيها إيران سياسة التهديد من خلال تصريحات صادرة من الأميرال " علي شمخاني " كبير المستشارين العسكريين للمرشد ووزير الدفاع آنذاك بالقول " أن دول الخليج العربي ستصبح هدفاً لوابل من الصواريخ الباليستية " ، وتصريح من وزير خارجية إيران الأسبق " منو شهر متقي " عام 2007م من أن موضوع الجزر الإماراتية " غير قابل للنقاش " (كشك ، 2012 : 174-180).

بررت الإدارات الأمريكية عدم رغبتها في إتخاذ موقف حاسماً تجاه إيران بشأن قضية الجزر الثلاث المحتلة بأنها لا تريد تعقيد الأزمة لذلك لم ترغب بالوقوف بشكل صريح مع دولة الإمارات العربية المتحدة بل كانت تؤكد دائماً على رغبتها في نهاية سلمية وعادلة للقضية من خلال الحوار المباشر أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية ، ولكن بالوقت نفسه فإن أمريكا ترى بأن تعزيز إيران لقدراتها العسكرية وأقتناءها للأسلحة وخاصة الصواريخ الباليستية وتهديداتها المستمرة لدول المنطقة يشكل تهديد مباشر لمصالحها في منطقة الخليج العربي ، وبالوقت نفسه فهي مستفيدة من حالة عدم الإستقرار التي تسود بالمنطقة من خلال صفقات السلاح وكذلك الحصول على المزيد من القواعد والتسهيلات العسكرية.

المطلب الثالث

السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي والجزر العربية الثلاث

أرتكزت السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي على أبعاد جيوسياسية خطيرة وذلك لمعرفتها بمدى الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي كموقع جغرافي واقتصادي مميز . فقد أمتاز الخليج العربي ومنذ القرون القديمة بموقعه الإستراتيجي وقربه من مضيق هرمز والذي يعد مركزاً لخمس جهات متصلة بالجزيرة العربية والمشرق العربي والوطن العربي والشرق الأوسط والمحيط الهندي . ولقد كانت إيران وما زالت مصدر تهديد وعدوان على منطقة الخليج العربي بدءاً بإيران الصفوية ، ومروراً بإيران الشاهنشاهية ، وانتهاء بإيران الآيات ، فجميع الأنظمة السياسية التي تعاقبت على حكم إيران كان يراودها حلم السيطرة على منطقة الخليج العربي ، وخاصة وأن منطقة الخليج العربي تتوسط طرق المواصلات البحرية والجوية بين أوروبا والشرق الأوسط وغرب آسيا وجنوب شرقها ، وقربها أيضاً من الاتحاد السوفييتي سابقاً الذي يفصله الخليج عن الوصول إلى المياه الدافئة في المحيط الهندي وإلى بحر العرب والقرن الأفريقي ، ويعتبر الخليج العربي أيضاً أهم منفذ بحري يربط إيران بالعالم كما يتم عبره تصدير النفط الإيراني للخارج . ونظراً لهذه الإستراتيجية المهمه لموقع الخليج العربي فإن الأطماع الإيرانية ما زالت تزداد وتتفاقم وتحاول الحكومة الإيرانية بشتى الوسائل مد الهيمنة الفارسية في منطقة الخليج العربي ، لإعادة الإمبراطورية الفارسية ، وقد حاولت إيران وعبر القرون الماضية إثبات ما تدعيه بحقها الشرعي والقانوني في منطقة الخليج العربي بشكل عام والبحرين بشكل خاص وذلك من خلال إيعازها للكتاب والباحثين الإيرانيين بإجراء البحوث وبتشجيع الإتجاهات القومية عبر قنوات الشعر والأدب حيال المنطقة.

تعد الإدعاءات الإستعمارية الإيرانية بمنطقة الخليج العربي بعيدة العهد وليست بالقريبة والصراع بين العرب والفرس يرجع إلى الهجرات العربية إلى بر فارس خاصة تلك التي رافقت الفتوحات الإسلامية نحو الساحل الشرقي . وقد أحدث سقوط الدولة الصفوية في إيران عام 1722 فوضى داخلية تركت فراغاً سياسياً مما أسهم في المزيد من الهجرات العربية . وقد حاول نادر شاه بمحاولة توطيد نفوذه بين العرب بجنوب فارس من خلال جلب أعداد كبيرة من الأتراك من الهضبة الإيرانية وأسكنهم في الساحل الشرقي وقد تطلع لإحتلال بعض الأراضي العمانية مستغلاً الحروب الأهلية . وقد أستطاعت القوات الإيرانية هزيمة القوات العمانية في منطقة البريمي عام 1737 بعد أن طلب الإمام العماني " سيف بن سلطان الثاني " المساعدة للتصدي لخصومه ، إلا أن القوات الإيرانية تعرضت فيما بعد إلى هزيمة كبيرة أجبرت فيها على الإنسحاب . ولكن سرعان ماعادوا مرة أخرى في عام 1742م . ولكن في عام 1743م تمكنت القوات العمانية بقيادة الإمام " أحمد بن سعيد " من أسترجاع كافة الأراضي وتعرضت القوات الإيرانية إلى خسائر فادحه (عيدروس ، 2002 : 74 – 100). هناك الكثير من الأدلة على جموح إيران وأطماعها بالمنطقة العربية ، فهي لم تقتصر على الجزر الثلاث المحتلة أو البحرين ، بل تعدى ذلك إلى مناطق وأقاليم أخرى مثل الأحواز العربية . فعندما نشب النزاع بين الدولتين العثمانية والفارسية حول الأحواز وشط العرب ما كان أن ينتهي لولا تدخل بريطانيا وروسيا والتي أسفرت عن معاهدة " أرضروم الأولى عام 1821م . وفي ضوء هذه المعاهدة والمعاهدة الثانية عام 1847م أبتلعت إيران مدينة المحمرة وميناءها وجزيرة الخضر " عبادان " . ومما يعزز من التأكيد على إنطلاق السياسة الإيرانية من نزعة قومية فارسية هو ما ذكره رئيس وزرائها " حلنجي ميرزا " في مذكرة وجهها إلى

وزير الخارجية البريطانية عام 1840م جاء فيها : " إن الشعور السائد لدى جميع الحكومات الفارسية المتعاقبة أن الخليج الفارسي من بداية شط العرب إلى مسقط بجميع جزره وموانئه بدون إستثناء ينتهي على فارس بدليل أنه خليج فارسي وليس عربياً " (زين العابدين ، 2007 : 31-35). أما في عام 1887م أحتلت بلاد فارس إمارة لنجة العربية ومن ثم جزيرة صيري ، وليس هناك ما يثبت أنها كانت تحت سيطرة الإيرانيين ، وحتى شيوخ القواسم لم يعترفوا بذلك ، وقد أثارت إيران موضوع الجزر بشكل خاص في عهد " رضا شاه " الذي تولى الحكم بأيران بالفترة ما بين (1925 – 1941) عندما طالبت إيران بالحصول على جزيرة أبو موسى . وفي عام 1925م أرسلت إيران باخرة إلى أبو موسى من أجل أخذ عينة من الأوكسيد الأحمر لفحصه . ومن بعد إحتجاج بريطاني بطلب من حاكم الشارقة أمرت إيران موظفي جماركها بعدم التدخل في شؤون أبو موسى ، ولكنها بالوقت نفسه كانت تبني لها أسطول بحري عسكري وأخذت تستفز وتعتدي على السفن العربية بحجة إيقاف التهريب ، كما قامت بفرض الضرائب على شحنات الشاي والسكر المستورد إلى إيران . وفي نفس عام 1925م أحتلت أيران كامل الأرض الأحوازية ، وما أن جاء عام 1928م حتى قامت أيران أيضاً بإحتلال جزيرة هنجام التابعة لسلطة عمان والتي كانت سابقاً تتبع القواسم في لنجة وطوال هذه الفترة لم تدخل الجزر ضمن التقسيمات الإدارية لإيران أو الخرائط الرسمية ، كما قامت بإعادة إحتلال جزيرة " هنجام " عام 1950م . وفي عام 1951م قامت إيران بإجراء إحصاء للسكان في جزيرة أبو موسى لإثبات تبعيتها لها ووزعت هويات عليها وأقامت فنار لإرشاد السفن على جزيرة أبو موسى وفي نفس العام قامت إيران بإنزال عسكري على جزيرة أبو موسى ، وكذلك أعادت أحتلال جزيرة " صيري " عام 1964م ، وجزيرة " الغنم " التابعة

لسلطنة عمان . يذكر أن سفارة العراق في طهران قد أوردت بأحد تقاريرها نقلاً عن وكالة " إيكو إون إيران " في عام 1956 بـــ " إن ما يقارب من 107 جزيرة تدعي إيران ملكية 41 جزيرة منها في حين أنها تملك في الوقت الحاضر 25 جزيرة من مجموع ما تدعيه ... كما يشير التقرير إلى إحتلال إيران لجزيرتي فارسي وعربي اللتين تبعدان 167 كيلو متر وأقرب من السواحل السعودية عنها من الساحل الإيراني " (الحياني ، 2007 : 74) . وفي 1964م قامت قطع من الإسطول الإيراني بإحتلال أبو موسى ومن ثم قام شاه إيران بزيارتها ، وقامت إيران بوضع علامات كتب عليها " مجلس الوزراء الشاهنشاهي ، مصلحة خفر السواحل والموانئ " ، وعندما تعالت الإعتراضات أجرى وزير خارجية إيران مقابلة للسفراء العرب في 1965م وأبلغهم بأن عملية الإنزال كانت مجرد مناورة عسكرية وبعد عشرين يوم جلت عنها القوات الإيرانية (الحياني ، 2007 : 65- 77). ومن هذه الإستفزازات تلك الزيارة التى قام بها شاه إيران إلى جزيرة أبوموسى في شهر مارس 1972م ، وأدعى الأعلام الإيراني بأن الزيارة قد حضيت بالترحيب من قبل سكان الجزيرة . وقام الشاه بتفقد الحامية العسكرية وخطط تطوير الجزيرة ، وأشارت صحيفة " كيهان " عن خطط لبناء حاجز مائي ، ومستشفى ، ومدرسة ، وسوق جديد . وقد تبين لاحقاً بأن الزيارة لم تحضى بالترحيب بل أن سكان الجزيرة أنكروا أنهم تحدثوا إلى الشاه وأن الأمر أنصحر بمجرد مروره بسيارة عسكرية (القاسمي، 2012 : 14-15).

حاولت إيران تجاهل إستقلال وسيادة إمارات الخليج العربي وتعاملت معها على أساس أنها مناطق تابعة لإيران ، والمثال على ذلك إحتجاج في عام 1953 من قبل أحد الساسة الإيرانيين على تمثيل " الشيخ عبد الله السالم المبارك الصباح " أمير الكويت في حفل تتويج

فيصل الثاني في بغداد وذكر أنه لا يحق للحكومة العراقية أن تقبل ممثلين عن الكويت والبحرين في حضور الممثل الإيراني الذي يمثلهما معاً . وفي نفس العام وجهت إيران احتجاجاً رسمياً للحكومة العراقية بسبب زيارة ملك العراق للكويت دون استئذانها لأنها ترى أن الكويت تقع ضمن ممتلكاتها . ومما يؤكد الأطماع الإيرانية أيضاً هو تصريح الشاه " محمد رضا بهلوي " في الذكرى السنوية الأربعين لتأسيس القوة البحرية الإيرانية بأن " حدود إيران تتجاوز الخليج .. وخليج عمان لتصل إلى المحيط الهندي " . وكذلك الأمر بالنسبة لجوازات السفر الصادرة من الإمارات المجاورة لها فلم تكن تعترف بها وكانت تجبر سكان إمارات الساحل الغربي للخليج العربي والذين يقومون بزيارة إيران على حمل جوازات سفر إيرانية ، مما أضطر الكثيرين منهم للذهاب للبصرة وأستخراج جوازات سفر عراقية (الحياني ، 2007 : 173). حاولت إيران أن تأثر سلباً على مساعي تشكيل الإتحاد التساعي الذي كان يضم الإمارات وقطر والبحرين فقد وقفت ضد هذا الإتحاد وهاجمته وأعتبرته مزيف وقد أنعكس ذلك على تخوف معظم حكام ومشايخ الخليج العربي وخاصة البحرين التي كانت إيران تطالب بها حتى أنه لم تعقد أي مؤتمرات تمهيدية لقيام الإتحاد التساعي في إمارة البحرين آنذاك وأقتصرت فقط على دبي وأبوظبي والدوحة ، وذلك حتى عام 1970م عندما أعلنت نتائج الإستفتاء الذي جرى بالبحرين والذي قضى بعروبة البحرين ، وحينها توقفت المطالب الإيرانية بالبحرين وأنتقلت الضغوط الإيرانية إلى الإتحاد السباعي (دولة الإمارات العربية المتحدة) ، فبدأت إيران تطالب بالجزر كمقابل لتخليها عن البحرين ولذلك هددت بعدم موافقتها على قيام الإتحاد ما لم تحصل على هذه الجزر وقد أصدرت وزارة الخارجية الإيرانية عام 1970م بيان قالت فيه " ما لم تعد الجزر الثلاث إلى إيران ، فإن الحكومة

الإيرانية لن توافق على قيام الإتحاد الفيدرالي للإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي بل على العكس ستعمل ضده " (أبو الشيح ، 2005 : 91-93) . وحظيت الجزر الإماراتية المحتلة الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى بأهمية كبيرة من قبل الجانب الإيراني والبريطاني لأنها تمتاز بتوفر المعادن والنفط ولموقعها الجغرافي المميز وكذلك عمق المياه فيها ولقربها من مضيق هرمز وطمعاً بإنشاء قواعد عسكرية تسيطر على حركة الملاحة وأيضاً لاستخدامها كموانئ لرسو السفن ومحطة لتزويد الوقود للسفن.

في عام 1979م حدث تطور سياسي مهم في أيران تمثل بقيام الثورة الإيرانية ، ووصول نظام بديل لنظام الشاه وهو النظام الديني المتمثل برجال الدين ، ومما يلفت الإنتباه أن النظام الجديد كان أكثر عدائية وتعنتاً في جميع الملفات وبالأخص ملف الإحتلال للجزر العربية الثلاث . فقد وضعت إيران نفسها في مواجهة عقائدية مع حكومات الدول الإسلامية الأخرى ومنها الخليجية مما جعلها تنتهج مبدأ تصدير الثورة الذي حول المنطقة إلى بؤرة للنزاعات العرقية والطائفية ، وهو ما عبر عنه الخميني بقوله : " إننا نواجه الدنيا مواجهة عقائدية " . وقد عزز هذه الحالة التشابك بالمصالح العالمية مع المطامع الإقليمية والتباينات العرقية والأيدلوجية . وفيما يتعلق بقضية الجزر الثلاث فقد بقيت تحت الإحتلال الإيراني من بعد الثورة الإيرانية . ولعل أحد أسباب تعاظم العداء الإيراني للدول الخليجية على وجه الخصوص هي نظرتهم الدونية والعنصرية للعرب لدرجة أن شعارات الثورة الخمينية كانت تنادي " بتحرير الحرمين الشريفين من الوهابيين " . هذا بالإضافة إلى البعد العقائدي ، والذي تجسد في تبني أيران المذهب الجعفري الأثني عشر ، وهي في ذلك تختلف عن شعوب المنطقة الخليجية من أهل السنة والجماعة . ومما يؤكد على هذا البعد العقائدي أن المادة "

12" من الدستور الإيراني قد نصت على : " الدين الرسمي لإيران هو الإسلام ، والمذهب الجعفري الإثنى عشري وهذه المادة تبقى للأبد غير قابلة للتغيير " ، وبالإضافة إلى ذلك ، فإن أيران تنظر للحكومات الخليجية والإسلامية بأنها غير شرعية ، وبالتالي فهي ترى بأنه يحق لها التدخل في شؤون الدول الأخرى . ولعل تصريح " أمير طاهري رئيس صحيفة كيهان عام 1982م عكست نظرة القيادة الإيرانية للحكومات العربية عندما ذكر : " إن الحكومة الإيرانية هي المصدر الوحيد للشرعية والقانون وإدارة شؤون المؤمنين ، وإن جميع الحكومات الأخرى هي شيطانية ، وأن الحكام الذين يرفضون الإستسلام للإمام يجب أن يعاملوا بالسيف ، وأن يرسلوا إلى الجحيم حيث يشوون إلى الأبد " ، ومؤخراً نشر عبر وسائل الإعلام المختلفة تسريبات حول ما أطلق عليها " الخطة الخمسينية " التي تسربت للرأي العام والتي تتضمن خطة تفصيلية لنشر الثورة وتصديرها دون حرب أو دماء والبداية تكون من العراق ودول الخليج العربي ، مع العلم بأنه في عام 1997م صدر كتاب بعنوان " تصدير الثورة كما يراه الإمام الخميني " أكدت فيه أن تصدير الثورة نهج أصيل في السياسة الخارجية الإيرانية (عبدالله ، 2010 : 112-113) ، وقد جاء كذلك في ديباجة دستورها العبارة الآتية: " لا تلتزم هذه القوات المسلحة بمسؤولية الحماية وحراسة الحدود فحسب، بل تحمل أعباء رسالتها الإلهية، وهي: الجهاد في سبيل الله والنضال من أجل نشر أحكام الشريعة الإلهية في العالم " . وبناء على هذه العقيدة فإن زعزعة أمن دول الخليج والدول الإسلامية كافة سيكون هدفاً رئيسياً من أهداف الدولة الإيرانية ، لذلك إيران تستغل مذهب التشيع لتحقيق مصالحها القومية تحت ما يسمى " التقية " وهي عقيدة خفية تعني أن تبدي لأهل السنة والجماعة غير ما تخفيه في نفسك سواء كان إجتماعياً ، وإقتصادياً ، وسياسياً ، وفكرياً (شبكة الدفاع عن أهل السنة ،

www.dd-sunnah.net). لذلك نرى أن السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي كانت ومازالت تتطلع إلى الهيمنة المطلقة ، فهي لا تنفك تتدخل في شؤون دول الخليج العربي ، ولذلك فإن إيران تتبع بشأن الجزر العربية الإماراتية المحتلة الثلاث سياسة الإحتلال الإستعماري ، ولا تتجاوب الحكومات الإيرانية مع أي نداء عربي أو دولي بشأن قضية الجزر العربية المحتلة وتحاول بإستمرار أفتعال المشاكل مع جاراتها من الدول العربية المطلة على ساحل الخليج العربي (المطيري ، 2013: 23- 63).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن إيران ما كانت لتتمكن على تحقيق هذه الإنجازات والمكاسب على حساب المصالح العربية الأصيلة بالمنطقة لولا الدعم من القوى الإستعمارية بالمنطقة وبالأخص بريطانيا التي إما أنها تساهلت أو أتاحت الفرص لإيران لتحقيق أجندتها التوسعية بالمنطقة ، كما أن السياسة التى تنتهجها إيران سواء في زمن الشاه أو بعد الثورة الإيرانية الخومينية تنطلق من مرتكزات قومية فارسية وبغطاء ديني طائفي . فقد كانت تطلعات الشاه رضا بهلوي غرباً لذلك أقتطع عربستان من جذورها العربية ، وعندما جاء أبنه الشاه " محمد رضا بهلوي " كانت تطلعاته جنوباً مطالباً بالجزر الثلاث المحتلة والبحرين . أما في عام 1979م وعندما جاءت الثورة الإيرانية فإن قيادتها كانوا مايزالون ، يرون أن خيارهم الإستراتيجي هو تصدير الثورة إلى غرب وجنوب إيران ، أي إلى العراق وباقي الدول الخليجية ، ومما يلفت الإنتباه أنه لا أيران الشاهنشاهية ولا إيران الثورة نظرت إلى الشرق نحو القارة الهندية وباكستان وأفغانستان ولا شمالاً نحو جمهوريات أسيا الوسطى السوفيتية بل كان توجهها دائماً نحو القوس العربي الممتد من العراق شمالاً إلى عمان واليمن جنوباً (الريس ، 2012 : 258-259).

المبحث الثاني

أسانيد السياسة الخارجية الإماراتية التاريخية والقانونية وفي تعاملها مع قضية الجزر العربية الثلاث المحتلة

تنطلق دولة الإمارات العربية المتحدة في مطالباتها بالجزر العربية الثلاث من أسانيد تاريخية وقانونية ، فهي تعزز مطالبها بأدلة تأكد حقها التاريخي ، وتسلط الضوء على الشواهد التاريخية ، ليس فقط فيما يتعلق بالجزر المحتلة أو الساحل الخليجي من الخليج العربي ، وإنما أيضاً الساحل الإيراني والذي كان حتى فترة قريبة موطن لقبائل ومدن عربية أستوطنت المنطقة منذ القدم . كما أن البعد القانوني حاضراً في مطالبات دولة الإمارات العربية المتحدة بأحقيتها على هذه الجزر ، وهذه الأدلة القانونية مؤكدة وواضحة ومتوافقة مع أحكام القانون الدولي.

تعاطي دولة الإمارات العربية المتحدة مع قضية الجزر العربية الثلاث لم يقتصر فقط في إظهار الأسانيد التاريخية والقانونية التي تؤكد حقها فيها ، وإنما قامت بتفنيد الحجج والإدعاءات الإيرانية فيما يتعلق بالجانب التاريخي والقانوني الذي تدعي أيران بأنه يؤكد مزاعمها في هذه الجزر العربية الثلاث.

المطلب الأول

حجية السند التاريخي في السياسة الخارجية الإماراتية

أولاً: مفهوم الحق " السند " التاريخي وشروطه

يلاحظ غالباً بأن معظم حالات الإدعاء بالحق التاريخي تكون مرتبطة بالنزاعات الحدودية ، إذ تجد فيها الدولة نفسها في موقف أقوى في مطالباتها . وهناك حالات كثيرة ودوافع مختلفة جراء دفع الدول بالحق التاريخي ، إحداها هي إحساس الدولة بالغبن جراء قيام دولة أخرى مجاورة لها بالتعدي عليها أو على جزء من أراضيها مستغلة في ذلك ظروف سياسية إستثنائية تمر فيها الدولة التى تعرضت إراضيها للإنتهاك.

ينظر إلى مفهوم الحق التاريخي قانونياً على أنه " تعبير يستعمل للدلالة على الحقوق التى تكتسب بالمخالفة لأحكام القانون الدولي العام عن طريقة ممارسة تاريخية تؤكد بها دولة ما أختصاصها – الذي هو في الأصل غير مشروع – وحقها في إكتساب السيادة وفقاً له إن لم يحدث أعتراض على هذه الممارسة من قبل الدول الأخرى"(الصيادي ، 2012 : 214-215). وبالتالي فإن الإستناد إلى الحق التاريخي يتطلب شروط منها:-

1- ممارسة الدولة لوظائفها بالإقليم بصورة فعاله ومنتظمة وعلنية.

2- أن تكون هذه الممارسة قد أخذت فترة زمنية طويلة ودون إنقطاع ، وحظيت بقبول الدول الأخرى على سيادتها على ذلك الإقليم

وفي ضوء ما تقدم ، يتضح لنا ، أن الدولة ، وحتى يحق لها أن تدعي بالحق التاريخي ويصبح لها سند فيه ، فإن الأمر يتطلب ممارستها للسيادة بصورة علنية ومستمره وطويلة ودون أعتراض من الدول الأخرى (الصيادي ، 2012 : 216-219).

ثانياً : الحق التاريخي العربي بمنطقة الخليج العربي والجزر العربية المحتلة

يعود أكتشاف الجزر العربية المحتلة الثلاث إلى 3000 ما قبل الميلاد وذلك عندما بدأ السومريون والأكديون الذين اتخذوا من منطقة جنوب العراق بالتجارة البحرية مع موانئ دلمون (البحرين حالياً) ومجان (دولة الإمارات العربية المتحدة وعمان حالياً) ومالوكا أو وادي السند ، حيث يعتقد أن الجزر العربية المحتلة الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى و أبو موسى ، قد أكتشفت من قبل صيادي الأسماك وصيادي اللؤلؤ القادمين من البحرين والساحل العربي الذين أبحروا في الخليج العربي ويعتقد أنهم كانوا من السومريون . ولكن ومن خلال الحقيقة الواضحة بدءاً من الفتوحات الإسلامية في منطقة شبه الجزيرة العربية وبلاد ما بين النهرين وفارس وما وراءها في القرن السابع للميلاد ووصولاً للمرحلة الإستعمارية الأوروبية في مطلع القرن السادس عشر ، كان العرب هم القاطنون الأصليون في سواحل الخليج العربي بالإضافة إلى بعض الجزر الواقعة في الخليج(ماتير،2005: 43-52).

يثبت التاريخ في عام 637 للميلاد أن البحارة العرب المسلمون قد عبروا الخليج العربي من جلفار بالقرب من رأس الخيمة على الساحل العربي إلى جزيرة قيس والساحل

الفارسي لمحاربة الساسانيين في فارس . وبذلك يعتقد أن الجزر العربية المحتلة الثلاث قد سُكنت من قبل هؤلاء البحارة العرب . ومما لا شك فيه أن التجارة والتجار الذين قطنوا المدن الساحلية على ساحل العرب قد عرفوا جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى ، حيث كانت جلفار معروفة بمشاركتها في تجارة الخليج عام 985 للميلاد وكانت سيراف المركز التجاري الأهم في الخليج ، ومن المؤكد أن السفن المبحرة ما بين جلفار وسيراف قد مرت بالجزر العربية الثلاث . وفي الفترة اللاحقة ، وعندما حكم بنو قيصر ، حكام جزيرة قيس في الفترة ما بين 1060 – 1225 ، والتي كانت المركز التجاري الأهم آنذاك ، الجزر المجاورة وأقاموا فيها مصائد اللؤلؤ قبالة السواحل ، حيث كانت جلفار أيضاً معروفة بصيد اللؤلؤ وذلك في عام 1154 للميلاد . وبناء على هذه الحقائق التاريخية تكون جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى تابعة لبني قيصر المنتمين إلى جزيرة قيس خلال هذه الأعوام . وبعد رحيل المغوليين عن المنطقة ، ومع بداية القرن الرابع عشر ، أسس الحكام العرب مملكة هرمز على جزيرة هرمز وحكموها ، وسرعان ما أضحت هرمز الجديدة عاصمة مملكة هرمز والمركز التجاري الأهم في المنطقة والخليج العربي . وحكمت هذه المملكة بأسطولها وجيشها معظم سواحل الخليج ومعظم الجزر فيه أيضاً ، بما في ذلك قشم ولاراك وقيس والبحرين منذ مطلع القرن الرابع عشر وحتى مطلع القرن السابع عشر(ماتير،2005: 53-69) . وبعد مرور مئتي عام على الاستقلال ، وفي العام 1503 وبعد وفاة آخر ملوك المملكة وخلال أزمة الخلافة ، بدأت مملكة هرمز بدفع الإتاوة إلى الشاه " إسماعيل الصفوي " الذي حكم من (1501 – 1524) والذي أسس الدولة الصفوية في فارس وأستطاع بسط سلطته على إقليم فارس كله وتنصيب شيراز عاصمة للدولة الصفوية . وظلت مملكة هرمز

تدفع الإتاوة لغاية العام 1515 حينما أعترف الفرس بالسيادة البرتغالية على المملكة . وفي مرحلة الحقبة الأستعمارية الأوروبية ، مع نهاية القرن الخامس عشر ، وبداية القرن السادس عشر ، كان البرتغاليون قد وصلوا إلى هذه المنطقة (مملكة هرمز) واستعملوا القوة البحرية العسكرية لفرض هيمنتهم عليها وعلى سواحل الخليج العربي وجميع موانئها والجزر التابعة لها وسيطروا على تجارة الترانزيت ومضيق هرمز لمدة مائة عام . كما أنه خلال الحقبة الاستعمارية البرتغالية قطن العرب الجزر وقدموا لمملكة هرمز الماء العذب والفواكه والأغنام ودفعوا الضرائب عن تجارتهم مع مملكة هرمز والرسوم الجمركية المفروضة على تجارة الترانزيت التي مرت بجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى واستخدام مخازنها(ماتير،2005: 70-81).

ذكر أحد تجار اللؤلؤ والمستكشفين البندقي الأصل " جاسبارو بالبي Gasparo Balbi" في عام 1580 ، أن الشارقة ورأس الخيمة تستخدمان كقريتين موسميتين خلال موسم صيد اللؤلؤ . بالوقت الذي قال فيه المستكشف البرتغالي " بيدروا تيكسيرا Pedro Teixera" أنه وفي بداية القرن السابع عشر ، عمل أسطول اللؤلؤ التابع لجلفار مصائد للؤلؤ في المنطق القريبة والواقعة قبالة قطر والبحرين ، الأمر الذي يؤكد أن الشارقة ورأس الخيمة قد أستخدموا جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى خلال مواسم اللؤلؤ . وفي مرحلة ما بعد سقوط مملكة هرمز وامتلاك العرب واستخدامهم لها ، بدأ واضحاً أن العرب قد أمتلكوا جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ، حيث كتب الباحث " بي جيه سلوت B.J. Slot" أن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى كانت غير مأهولة غير أنها كانت تابعة لقبائل الساحل العربي وأنها كانت تستخدم من قبل العرب كأماكن يلتجئون إليها عندما

تصبح الأوضاع خطيرة بالنسبة لهم . وأيضاً ومن الممكن ، أن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى قد وقعت تحت سلطة اليعاربة في عُمان بعد طردهم للبرتغاليين من جلفار عام 1632 . والأمر الذي يبدو واضحاً ، أن الشيوخ العرب قد أستخدموا جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى خلال هذه الفترة وأنها كانت تحت سيطرتهم . ويشير الباحث سلوت أن " سيف بن علي بن صالح القاسمي" هو أول عضو معروف في عائلة القواسم والذي مثل اليعاربة في التفاوض بشأن الهدنة مع البرتغاليين في عام 1648 وربما كان هو شيخ صير (المنطقة المحيطة بجلفار) وعليه فأن زعيماً من القواسم ربما حكم في الحقيقة القبائل التي أستخدمت جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى حينذاك(ماتير،2005: 83-99).

وتأكيداً في الدلالة على وجود العرب في جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى أن هذه الجزر جاءت في حديث المؤرخين عندما تحدثوا عن مرحلة سيطرة عرب الخليج العربي في أوائل القرن الرابع ميلادي وغاراتهم المستمرة على السواحل الفارسية منتقلين من جزر وسواحل الخليج العربي كالبحرين قطر والاحساء . وجاء الفتح الإسلامي ليكون الدليل القاطع على عروبة الخليج العربي . فقد أصبح الخليج العربي بمياهه وجزره وسواحله بحيرة عربية خالصة في عهد الفتوحات العربية الإسلامية بدءاً من العهد الراشدي ومروراً بالعهد الأموي وأنتهاء بالعهد العباسي . تنطلق الوقائع التاريخ من حقيقة وهي أن الجزر الثلاث عربية الموقع والشعب والتاريخ ، وظلت منذ التاريخ القديم تحت السيادة الفعلية للقوى العربية التي سيطرت على الساحل العماني وجزء لايتجزأ من الساحل الغربي للخليج

العربي . ولم تكن الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى يوماً من الأيام جزءاً من الإمبراطورية الفارسية (ماتير،2005: 100-118).

ترتبط مسألة الجزر الثلاث بظهور الإستعمار البريطاني في منطقة الخليج العربي بصفة عامة ، وبالساحل العماني بصفة خاصة . فقبل ذلك لم تكن مسألة تبعية الجزر والسيادة عليها موضع خلاف أو نقاش بين حكومة فارس وحكام الساحل العماني . وهناك من يرجع مطالبة إيران بجزر الخليج العربي للعام 1845 ميلادي حينما أرسلت حكومة فارس أول مذكرة أحتجاج الى وزير الخارجية البريطاني اللورد" أبرادين " رداً على طلب الوزير البريطاني أعطاء براهين وأدلة من طرف حكومة فارس تثبت حقوقها في جزر البحرين . ورغم أن مطالبة حكومة فارس شملت جميع جزر الخليج العربي ، إلا أن الإدعاءات الفارسية اللاحقة حددت الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى كموضوع للمطالبة الإيرانية الرئيسية. فهناك قضية كانت سبباً رئيسياً من المشكلة التاريخية التي تسببت بها الحكومة البريطانية أطماعها ، هي رسم الخطان المانعان واللذان سببا المشكلة الرئيسية في قضية الجزر الثلاث . فالخط الأول رسمه المقيم البريطاني في الخليج العربي الكابتن " هينيل" عام 1836 وهو خط وهمي يقسم الخليج إلى قسمين . ويمتد هذا الخط من جزيرة أبوموسى إلى جزيرة صري ، ثم يمتد إلى الشمال الشرقي على طول الخليج العربي ، وسمي هذا الخط بالخط المانع أو الخط الفاصل وذلك لمنع السفن البحرية العربية من التجول بحرية في الخليج العربي ، وبذلك قيدت الحكومة البريطانية حركة السفن الحربية العربية في مجال بحري لا تتعداه وحظرت عليها دخول المنطقة المحظورة خوفاً من تفاقم القوة البحرية العربية واجهازاً على ما تبقى من هذه القوة (ماتير،2005: 119-131). أما الخط الثاني فقد رسمه الرائد

"موريسون Morison" خليفة الكابتن هينيل عام 1837 وقضى بمنع السفن العربية من تجاوز الخط البحري الممتد من جزيرة قشم إلى رأس مسندم ومن مسندم إلى جزيرة أبوموسى ثم إلى جزيرة صري ، ثم ينزل إلى جزيرة صير بونعير ، ثم إلى جزيرة حالول في قطر ثم إلى رأس لفان في البحرين ، ثم يسير بموازاة الساحل السعودي إلى الكويت . وكانت النتيجة من الخط المانع الثاني تقليص حجم المساحة المائية المسموح للسفن العربية ارتيادها ليس في حالة الحرب فحسب وإنما في حالة السلم أيضاً . وترتب على هذان الخطان نتائج سلبية كثيرة ومهمه جداً ومنها:

1. تقييد حرية السفن العربية وقصر تحركها على المناطق القريبة من شواطئ الساحل الغربي للخليج العربي .
2. منع السفن العربية من العمل التجاري خارج نطاق حدود الخطين المانعين .
3. أنفصام الروابط بين عرب الساحل الشرقي من الخليج العربي بأبناء عمومتهم عرب الساحل الغربي للخليج العربي ، الأمر الذي أدى إلى القضاء على الساحل الشرقي للخليج العربي على يد الحكومة الفارسية تحت سمع وأنظار الحكومة البريطانية التي مهدت لهذا الأمر .
4. ظهور الأطماع الفارسية في الساحل الشرقي للخليج العربي وجزره والإدعاءات بالجزر العربية الثلاث .
5. زيادة التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية للإمارات ، وتكريس التجزئة عن طريق أبرام الإتفاقيات مع حكام الساحل الغربي وتغذية النزاعات المحلية .

6. أعتبار الإيرانيين الخطين المانعين بمثابة تقسيم للحدود بين الساحل العربي والساحل الفارسي للخليج العربي . (ماتير،2005: 133–154).

7. وقوع الجزر العربية المحتلة الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى خارج المنطقة المسموح بها للسفن العربية أرتيادها مما أبعدها عن سلطة الحكومة القواسمية في الساحل العماني في وقت كانت الأطماع الفارسية فيه على أشدها .

وفي أول أشارة بريطانية بعد رسم الخطين المانعين على أن الجزر الثلاث عربية وتتبع للعرب القواسم فقد أشار كتاب " دليل الخليج الفارسي " الذي أصدرته الأدميرالية البريطانية عام 1870 ميلادي ، حيث ورد فيه أن جزر صري وطنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى تتبع لشيوخ القواسم في لنجة . أما الإشارة الثانية فقد ظهرت في مذكرة تفاهم كتبها الملازم أول " فريزر" مساعد أول المقيم السياسي في الخليج العربي الذي ذكر نقلاً عم ميرزا أبو القواسم الوكيل المحلي البريطاني السابق في لنجة ، أن عائلة القواسم اتفقت فيما بينها منذ أربعين عام على تقسيم الجزر وانتهت إلى أن جزر طنب الكبرى وصري وفارور تابعة لقواسم لنجة (ماتير،2005: 158–200).

كانت هناك مظاهر لممارسة السيادة تؤكد الأحقية التاريخية لدولة الإمارات على الجزر المحتلة وقد تجلت فيما يلي:–

1. رفع أعلام الشارقة ورأس الخيمة وتطبيق القوانين والأنظمة والأعراف عليها بالإضافة إلى أن السكان كانوا يحملون الجنسية الإماراتية . وهناك ممثلين لحاكمي الإمارتيين بالجزر.

2. هناك رسوم كانت تستوفى لصالح حكام الشارقة ورأس الخيمة بشكل سنوي جراء الأنشطة الإقتصادية التى يقوم بها السكان.

3. كانت هناك مرافق خدمية عامة على الجزر (طنب الكبرى وأبوموسى) تابعة لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة ، أما طنب الصغرى ونظراً لصغر حجمها فقد كانت تخضع للرقابة والإشراف المباشر من ممثل حاكم رأس الخيمة في جزيرة طنب الكبرى (التدمري، 2001 : 27-29).

4. منح إمتيازات للشركات الأجنبية من قبل حاكمي الشارقة ورأس الخيمة لإستخراج المواد المعدنية والنفطية في الجزر الثلاث ومياهها الإقليمية. ففي عام 1964م مثلاً أعطى حاكمي رأس الخيمة والشارقة حق التنقيب عن النفط في الجزر الثلاث لشركات أجنبية دون أن تقوم إيران بتقديم أي مذكرة أحتجاج (الدقامسة ، 2000: 117-118).

لوحظ بأن في المقابل كانت هناك بعض الإدعاءات الإيرانية والتى كانت متقطعة وتفتقر للأسانيد والإدعاءات المعززة لها.

المطلب الثاني

حجية السند القانوني في السياسة الخارجية الإماراتية

بعد أن عالجنا في المبحث السابق الأسانيد التاريخية لأحقية دولة الإمارات العربية المتحدة بجزرها العربية الثلاث ، سنعمد في هذا المبحث إلى معالجة الجوانب القانونية للتثبت من صحة أدعاءات كل من الجانبين ، الإيراني والإماراتي ، في شرعية المطالبة بها ، وبالتالي إلى من تعود ملكيتها.

أولاً: حق التقادم (الحق القائم على الحيازة المتواصلة والسلمية)

هناك أدلة على أن القواسم أمتلكوا الجزر وإستخدموا هذه الجزر ومارسوا سلطتهم عليها منذ مطلع القرن الثامن عشر وأواسطه ، وهناك بعض الأمثلة على ذلك:

1. أكد الشيخ سلطان بن صقر عام 1864م في رسالة إلى المقيم السياسي البريطاني (بيلي) أن أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى ملكاً لعائلته على مدى أجيال.
2. إعترف البريطانيون في الفترة بين عامي 1801–1809م بالشيخ سلطان بن صقر القاسمي حاكماً على رعاياه وأتباعه في الساحلين العربي والفارسي.
3. عندما إنفصلت الشارقة عن رأس الخيمة عام 1868آلت ملكية أبو موسى إلى الشارقة وطنب الكبرى والصغرى لرأس الخيمة. (ماتير ، 2005 : 203–207).
4. كان حكام لنجة من القواسم في الفترة مابين عامي 1878–1887م يتصرفون على أساس أنهم مسئولين لدى فارس وكانت أبو موسى تخضع لسيادة الشارقة وليس حاكم لنجة، وأن حق حاكم رأس الخيمة في إستخدام طنب الكبرى والصغرى قد أقرها ثلاث

حكام متتالين من حكام لنجة في ثلاث رسائل وقبل أن يصبحوا هؤلاء الحكام مسئولين لدى فارس في عام 1878م .

5. هناك أدلة تثبت أن الحكام القواسم قاموا بجمع الرسوم عن الغوص والصيد والرعي من سكان الجزر إعتبارا من عهد الشيخ رحمة بن مطر ، وكانت القوانين واللوائح المطبقة في الشارقة ورأس الخيمة تطبق على الجزر وقد تم رفع علم القواسم على الجزر . والجدير بالذكر أن الشيخ " سالم بن سلطان القاسمي " قد أقام في أبو موسى بعد إطاحته عن حكم الشارقة في عام 1883م .
6. قام الحكام بمنح إمتيازات على أرض هذه الجزر إلى أطراف ثالثة ، مثل قيام الشيخ سالم عام 1898م بمنح إمتياز التنقيب عن الأوكسيد الأحمر في أبوموسى ، في عامي 1923–1935 عن النفط والغاز ، وعام 1912م قام الشيخ خالد بمنح تصريح بناء مناره على طنب الكبرى ، إمتياز التنقيب عن الأوكسيد في جزر طنب عام 1953م والنفط والغاز في عام 1964م.
7. تم إنشاء منشآت عامة مثل المدارس وتحت إشراف ممثل الحاكم على الجزر. (ماتير ، 2005 : 208–211).
8. إعتراف البريطانيون بسيادة القواسم على الجزر والدليل على ذلك قيام بريطانيا خلال المداولات القانونية الإنجليزية الألمانية خلال الفترة 1907–1914م بالدفاع عن حق حاكم الشارقة في إلغاء الحصة التي إشتراها رجل الأعمال الألماني " روبرت فونخوس " في إمتياز التنقيب عن الأوكسيد في أبو موسى ، وفي عام 1921م عندما قامت رأس الخيمة بتأكيد إستقلالها عن الشارقة أعترف لهم البريطانيون بسيادة رأس الخيمة على

طنب الكبرى والصغرى وسيادة الشارقة فقط على أبو موسى . كما أن البريطانيون في كثير من المرات أحتجوا على تصرفات إيران ووصل الأمر إلى التهديد بالقوة خاصة في الأعوام 1925–1928–1934م.

9. قبول إيران بالوضع القائم آنذاك عبر سيادة القواسم على الجزر منذ منتصف القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر (150 عام) دليل على عدم سيادتها عليها ، حيث لم يكن لها أسطول بحري أو سيادة قوية على ساحلها ، وبالتالي لم يكن لها القوة على فرض مطالبها.
10. ناقضت إيران مطالبها واحتجاجاتها وخاصة عندما قدمت عرضها في أكثر من مرة لشراء أو إستئجار جزيرتي طنب الكبرى والصغرى من رأس الخيمة والذي كان أخرها في الفترة بين عامي 1929م – 1930م لإستئجار جزيرتي طنب الكبرى والصغرى ولكن قوبل هذا الإقتراح بالرفض من رأس الخيمة ، وكذلك عام 1971م قبل فترة وجيزة من أحتلالها للجزر، طلبت حكومة إيران مرة أخرى شراء جزيرتي طنب فرفض حاكم رأس الخيمة، ذلك أن مطالبة إيران بشراء أو أستئجار الجزر الثلاث. (ماتير ، 2005 : 212–218).

ثانيا: الترسيخ التاريخي لحق الملكية:

هو مفهوم ومقاربة تبناهما القاضي السابق ورئيس كل من المحكمة الدائمة للعدل الدولي ومحكمة العدل الدولية " تشارلز دو فيستشر" ليوضح أن الترسيخ التاريخي لحق الملكية يعني " حصاد عملية طويلة تشمل سلسلة من الأفعال والتقصيرات وأنماط السلوك التي تشكل في مجموعها وتخلق من خلال تأثيرها التراكمي مثل هذا الحق وترسخه ليتحول إلى حق

ثابت في القانون الدولي " . (ماتير ، 2005 : 218). ومثل هذا الحق يتميز عن غيره من الحقوق المكتسبة بوسائل أخرى مثل التنازل أو الإخضاع بقوة السلاح والتي تستند إلى فعل راهن له تأثير فوري .

كانت الظروف السائدة في جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى تتمثل في أنها كانت تقطنها أقلية من السكان منذ سقوط مملكة هرمز التي حكمها العرب في مطلع القرن السابع عشر وحتى نهاية القرن التاسع عشر . وكان السكان يقيمون فيها على أساس موسمي بصفة عامة . وظلت الجزر مأهولة بأقلية ضئيلة من السكان خلال القرن العشرين ، غير أنها أصبحت الأن مأهولة بالسكان على إمتداد العام بأكمله . ومارست إمارات الشارقة ورأس الخيمة مهام الدولة بأسلوب ينسجم مع ظروف هذه الجزر ، وتولت كل منهما مسؤولية ممارسة الإدارة المحلية وقامتا بذلك في الواقع حسبما أقتضت الأحوال ذلك . وظل حقها في تبعية الجزر باقياً بموجب إجراءات وأفعال محلية متكررة تثبت قصد المطالبة بالحق المتواصل ، بينما لم تتمكن إيران من إظهار أي شي بخلاف الحيازة المؤقتة المفتقرة إلى السلم (ماتير ، 2005 : 219-223).

إن مفهوم الترسيخ التاريخي للحق يقتضي تحولاً لا تمثل فيه عوامل مثل الإقرار والقبول وإغلاق الحجة مجرد دليل على الحيازة السيادية لمنطقة ما من قبل دولة معينة بل تكون " هي نفسها من عناصر عملية إنشاء حق الملكية " . وبناء عليه فإن تأكيدات بريطانيا المتكررة ودفاعها المستمر عن الحق الشرعي للقواسم في الشارقة رأس الخيمة بتبعية جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى تشكل أكثر من دليل وتعد جزءاً من عملية ترسيخ هذا الحق . والفترة الطويلة من قبول فارس للوضع القائم ونمط الإحتجاجات الفارسية غير

المواظبة وغير الفاعلة ، وفشل فارس في إحالة الأمر إلى القضاء أو التحكيم الدوليين ليست مجرد دليل ، وإنما هي جزء من عملية ترسيخ حق إمارتي الشارقة ورأس الخيمة في تبعية هذه الجزر لها . ويمكن أن نقول الشيء نفسه عن العروض المالية التي قدمتها فارس (إيران) مقابل الجزر. (ماتير ، 2005 : 225).

ثالثا: إستخدام إيران للقوة وموقف القانون الدولي منه

إن إحتلال إيران للجزر يشكل بكل وضوح انتهاكا للمبدأ القانوني الذي تم إقراره في القرن العشرين والذي يطلب من الدول أن تمتنع عن التهديد بإستعمال القوة أو إستخدامها لحيازة الأراضي وهو انتهاك لميثاق الأمم المتحدة . ويعد كذلك إنتهاك للمادة (33) من الفصل السادس التي تنص على " يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها " (ميثاق الأمم المتحدة www.un.org/ar) . وبالتالي فهو يعد تصرف مخالف للإلتزامات القانونية للقوة المحتلة حسب تعريفها في إتفاقية جنيف لعام 1949م والتي تتعلق بمنع تهجير الأهالي وجلب سكان القوة المحتلة . ونظراً إلى أن إيران تعد الإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة غير قانوني وخاصة التهجير القصري والجماعي فإن إيران في هذه الحالة لا تستطيع أن تسوق أي مبرر قانوني لاحتلالها الجزر ولمعاملتها للسكان المدنيين المتواجدين على أرضها وتوطين إيرانيين على أرض هذه الجزر . كما أن الإحتلال الإيراني بسياسته هذه ، ينتهك حق تقرير المصير الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. (ماتير ، 2005 : 226-229).

رابعاً: مذكرة التفاهم بشأن أبو موسى

إنتهكت إيران المبادئ القانونية التي تمنع التهديد بإستعمال القوة لكي تتوصل إلى مذكرة التفاهم التي وقعتها مع إمارة الشارقة في نوفمبر عام 1971م بخصوص جزيرة أبو موسى. فالشارقة قد وقعت مذكرة التفاهم مع إيران عام 1971م والتي كان مضمونها هو " أن أمارة الشارقة لم تتنازل بموجب مذكرة التفاهم عن سيادتها على جزيرة أبو موسى أو على أي جزء منها وبالتالي فهي لا تنقل لإيران السيادة على جزيرة أبو موسى أو على أي جزء منها ، وأن وجود القوات الإيرانية في الجزر الشمالي من الجزيرة لا سند له سوى مذكرة التفاهم ولذلك فإن أثره مقيد ببنودها . كما أن ولاية إيران فقط تنحصر على الجزء الشمالي المحدد لها وفق المذكرة ، كما أنها لا تعطي لإيران الحق أو الاختصاص أو السلطة في التدخل بأي طريقة وتحت أي ظرف في الجزء الذي قضت مذكرة التفاهم بأنه يخضع للولاية الكاملة لإمارة الشارقة . (أنظر الملحق رقم 1) ونصت كذلك على أن تعترف كل من إيران والشارقة بإمتداد المياة الإقليمية للجزيرة مسافة 120 ميلاً بحرياً وتقوم شركة (بوتغاز أنداويل كومبني) بإستغلال الموارد النفطية بالجزيرة وقاع البحر وتقوم الشركة بدفع نصف العوائد إلى إيران والنصف الأخر إلى الشارقة" (الدقامسة، 2000 : 109). وبما أنها قد وقعت تحت الإكراه، وهو الأمر الذي يجعل المذكرة وثيقة باطلة. فقد هدد شاه إيران محمد رضا بهلوي في عام 1971م بصورة واضحة بإحتلال الجزر بالقوة ما لم يتم التوصل إلى قرار تقبله إيران. وتم نقل تهديدات الشاه عن طريق المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي السير" وليم لوس" الذي أبلغ كلا من حاكم الشارقة ورأس الخيمة ، وقد أضاف لوس أن القوات البريطانية المتبقية في الخليج لن تكون كافية لإيقاف مثل هذا العمل(ماتير، 2005 : 229-230).

وفي الواقع فإن المادة رقم (52) من إتفاقية فيينا لعام 1969م بشأن قانون المعاهدات تنص على أن المعاهدة " تكون المعاهدة باطلة إذا تم التوصل إلى عقدها بطريق التهديد أو أستخدام القوة بصورة مخالفة لمبادئ القانون الدولي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة" (مجلة الدراسات والأبحاث القانونية www.droitplus.ma/images/conv-vienne.pdf).

بالإضافة إلى ذلك، فقد شكك المندوب العراقي في مجلس الأمن أثناء مناقشة موضوع الجزر في ديسمبر من عام 1971م في صحة مذكرة التفاهم الموقعة بشأن أبو موسى ، ليس لأنها وقعت تحت الإكراه فقط ، وإنما لأن الاتفاقية الحصرية لعام 1892م قد منعت الشارقة من إبرام أي اتفاق مع أي قوة أخرى بإستثناء بريطانيا . كما منعت الشارقة من التنازل أو السماح بإحتلال أي جزء من أراضيها لدولة أخرى (ماتير ، 2005 : 231-238).

تجدر الإشارة هنا بأنه قد يثار تساؤل حول مدى واقعية وحجية السند القانوني لإيران في مطالبها بالسيادة بالجزر العربية الثلاث المحتلة ، لذلك كان لابد من توضيح على ماذا إستندت إيران في مطالبها فيما يتعلق بالشق القانوني ، وبالتالي يمكن إيجازها على النحو التالي:-

1. تستند إيران إلى حق تاريخي تدعي بأن جذوره تعود إلى مرحلة ما قبل الإسلام حينما كانت المنطقة خاضعة لسلطة الإمبراطوريات الفارسية ، وبأن المنطقة كانت تحكم أو تحت نفوذ كل من بلاد فارس ودولة الروم البيزنطية ، وأنه على الرغم من خضوع هذه الجزر للسيطرة العربية في فترة الدولة الأموية والعباسية ، إلا أن الإيرانيين أستعادوا السيطرة عليها منذ القرن الثالث الهجري ، وقد تعززت هذه السيادة في عهد " الصفويين " و " الأفشاريين " والزنديين " و " القاجاريين " . وهم يعززون هذه الدعاوي بما صدر عن

بعض المؤرخين والمستشرقين من تأكيدات لفارسية الخليج وجزره (الصيادي ، 2012 : 185-193).

2. تحاول إيران كذلك الدفع بحجج أخرى مثل مبدأ " الإسترداد " الذي ينص على وجوب عوده الإقليم المحتل إلى الدولة التى تدعي حيازتها وفق حقوق تاريخية بمجرد رحيل المحتل الأجنبي . وهي تقصد هنا زوال الإحتلال البريطاني عام 1971م . وهنا يمكن الإشارة إلى مقولة رئيس وزراء إيران في زمن الشاه " أمين عباس هويدا " في 29 نوفمبر 1971م عندما ذكر " إن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى في مضيق هرمز قد عادت من جديد خاضعة للسلطة الإيرانية ... فقد دخلت القوات المسلحة الشاهنشاهية فجر اليوم إلى الجزر المذكورة ... ونصبت العلم الإيراني فوق قمة أعلى مرتفع في جزيرة أبوموسى" (الصيادي ، 2012 : 194-195).

3. حاولت إيران كذلك الإستعانه بالخرائط الجغرافية ، وخاصة تلك الخرائط البريطانية التى تقول : أنها أظهرت الجزر الثلاث بلون الساحل الفارسي ووصفتها بأنها رسمية لدى الجهات الحكومية البريطانية . كما أنها أستندت أيضاً إلى خرائط أخرى من أعداد باحثين وسياسيين وخبراء ، وأيضا أستندت إلى اللون في أدعاءاتها بأنها كانت على لون الساحل الفارسي . وفي ضوء ذلك قام مندوبها في الأمم المتحدة عند إندلاع أزمة الجزر العربية الثلاث في عام 1971م بتقديم هذه التبريرات إلى مجلس الأمن الدولي بالأمم المتحدة (الصيادي ، 2012 : 196).

4. أستندت إيران أيضاً في أدعاءاتها إلى مسألة الجوار الجغرافي والأهمية الإستراتيجية والامنية لها ، وخاصة جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى ، وقد صرح مندوب إيران في مجلس الأمن الدولي عام 1971م " إن جزيرة طنب الكبرى على بعد 17 ميلاً بحرياً من البر الإيراني ، وجزيرة طنب الصغرى على بعد 25 ميلاً بحرياً بالوقت أنهما تبعدان مسافة 50 ميلاً بحرياً من سواحل إمارة رأس الخيمة " (الصيادي ، 2012 : 197-198). أما حول مسألة حماية المصالح الإستراتيجية والأمنية ، فإن إيران زمن الشاه ، ونظراً لخشيته من الإمتداد اليساري " الشيوعي " للدول المجاورة ، فقد سعت إلى فرض سيطرتها عليها . وهنا نشير إلى مقولة الشاه " محمد رضا بهلوي " في 14 أبريل 1970م عندما قال " ... إن بعض الجزر المملوكة حالياً لبعض المشيخات تهم إيران ولا سيما من الناحية الإستراتيجية وهي : طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، وأبوموسى ، إن إيران غير مستعده البته لترى سقوط هذه الجزر في أيدي أعدائها " . وطبعاً كان هناك دافع أخر لديه ، غير مسألة الأمن القوي الفارسي ، وهو حقده الدفين للعرب بشكل خاص وكان هذا واضحاً عندما ذكر أمام وزير بلاطه أبان حرب أكتوبر 1973م بقوله " فليذهب أخواننا المسلمون (العرب) إلى الجحيم ، إنهم ألد أعدائنا إنني مسلم متعصب ولكن ذلك لن يغير من فكرتي عن العرب" . وحتى بعد الثورة الإيرانية أستمر هذا العداء فقد صرح الرئيس الإيراني الأسبق أبو الحسن بني صدر قائلاً : " إن الأقطار العربية : أبوظبي ، وعمان ، ودبي ، والكويت والسعودية ليست مستقلة بالنسبة لإيران" (الصيادي ، 2012 : 198-210).

5. تدعي أيران بأن حكام لنجة القواسم كانوا مواطنين إيرانيين حكموا لنجة كممثلين رسميين عن الحكومة الفارسية في طهران. وعندما أثار حاكم الشارقة في 16 أكتوبر 1887 مسألة قيام إيران بإحتلال جزيرة صري ، رد رئيس وزراء إيران في ذلك الوقت "أمين السلطان" بأن جزيرة صيري وجزيرة طنب كانتا تدفعان الضرائب للحكومة الإيرانية، وبأن الجزر الثلاث هي بالأساس تتبع إمارة لنجة وتخضع لسيادتها والتي هي جزء من الأراضي الفارسية رغم من أدارتها كانت من قبل حكام عرب (عبدول، 2001 :98-99).

لذلك وبعد هذا الإستعراض لأبرز الإدعاءات الإيرانية ، يتبين لنا بأنها لا تخرج من كونها أحقاد وعداء تنطلق من نزعة قومية فارسية أكثر مما هي تستند إلى حجج قانونية ذات مصداقية . ولعل عدم رغبة إيران في التسوية القانونية لأكبر دليل على هزالة هذه الإدعاءات وفقدانها للشرعية . لذلك كان من السهل أن يتم تفنيدها ودحضها وإثبات عدم قوتها مقارنة بحجية إدعاءات دولة الإمارات العربية المتحدة ويمكن إثبات ذلك من خلال:-

أولاً: ضعف منطق التقادم والترسيخ التاريخي لحق الملكية والإحتلال الذي تدعيه إيران

من حيث التي زعمت أنه ملكية تاريخية منذ أمد طويل وأدعت بأنه من الطبيعي والمعقول أن يتم إستعادة ما ظل ملكا لها عبر التاريخ ، وبأن الجزر الثلاث كانت دائما جزءاً لا يتجزأ من إيران . وعلى الرغم من ذلك لم تقدم الحكومات الفارسية والإيرانية الأسانيد القانونية الموثقة لهذه الملكية التاريخية المزعومة . لذلك يرى الباحثون الإيرانيون أن فارس قد

رسخت سيطرتها على الجزر وفقدتها مكرراً خلال فترة العصور الوسطى وفترة الإستعمار الأوروبي. ولكن إحتلال الأراضي لفترات قصيرة من الوقت لا يشكل أساساً قانونياً لإدعاء حق الملكية ، إذ لابد أن تكون الأرض المحتلة منطقة غير مملوكة لأحد ويجب أن يؤدي الإحتلال إلى إقامة السيادة والتي يجب ممارستها بصورة متواصلة وعلى نحو سلمي. وفي الواقع كانت هذه الجزر جزءاً من مملكة هرمز التي حكمها العرب في ذلك الوقت. كذلك طالبت إيران بحق ملكية الجزر على أساس زعمها بأن الجزر كانت محكومة من قبل فرع القواسم في لنجة ، وأن هؤلاء الحكام من القواسم كانوا يديرون الجزر بوصفهم مسئولين لدى فارس، غير أن الرسائل التي كتبها حكام القواسم المتعاقبون في لنجة خلال سبعينات القرن التاسع عشر وثمانياته تقر بأن رعايا القواسم في لنجة قد إستخدموا طنب الكبرى بموافقة هؤلاء الحكام فقط. أما الإدعاء بأن سكان لنجة وصري وطنب الكبرى كانوا يدفعون ضرائب لفارس خلال الفترة 1878–1887 ، فإنها لم تقدم أي دليل يثبت ذلك (ماتير ، 2005 : 239–244).

ثانياً: قضية إستخدام الخرائط كبدائل

تشمل الأدلة التي ركزت عليها إيران في دعم مطالباتها بعض الخرائط البريطانية الصادرة في نهاية القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وبصفة خاصة خريطة من خرائط وزارة الحربية البريطانية صادرة في عام 1886م والتي قدمتها وزارة الخارجية البريطانية إلى شاه إيران آنذاك عام 1888م وهي خريطة أظهرت خطأ جزر صري وطنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى باللون نفسه للون الساحل الفارسي من الخليج . وإن الخرائط التي أستشهدت بها إيران في قضية جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى تم رسمها من قبل

رسامي خرائط يفتقرون إلى المعرفة الكافية ، وقد يكونون متحيزين لموقف معين . وهكذا ، فإن قيمة هذه الخرائط كدليل تظل ضعيفة بسبب عدم دقة محتوياتها والإعتماد على المصادر التي تعد غير دقيقة في حد ذاتها ، بدلاً من أن تكون مستندة إلى بحوث مستقاة من المصادر الأولية . كما أن أهميتها قد ضعفت بفعل تركيز المصالح التجارية البريطانية على الساحل الفارسي ، وان البريطانيين بذلوا جهداً مكثفاً لقمع القواسم على الساحل العربي من الخليج العربي ، وقد تكون هذه القضايا أثرت بمجملها وأدت إلى تحيز المساحين ورسامي الخرائط البريطانيين الذين أجروا بالفعل بعض البحوث الأولية (ماتير ، 2005 : 244–249). وعلاوة على ذلك فإن هناك خرائط أخرى موضوعة قبل سبعينات القرن التاسع عشر وبعد تسعينياته تظهر أن هذه الجزر عربية مثل الخريطة الصادرة عام 1634 ويظهر فيها الخليج بأسمه العربي " الخليج العربي " (أنظر الملحق رقم 2).

كما أن المسئولين البريطانيين المقيمين في الخليج العربي تلقوا قدراً كافياً من الأدلة المعترضة في صيغة مراسلات من حكام القواسم في الساحل المتصالح والقواسم في لنجة ، بالقدر الذي جعلهم يدركون أن التأكيدات الواردة في مشروع المسح المعنون (دليل الخليج الفارسي) وما ترتب على هذا المشروع من تلوين في خريطة وزارة الحربية البريطانية كان عبارة عن أخطاء نتيجة عدم الدقة . لذلك فقد أعترف المسئولون البريطانيون على نحو صريح ومتكرر بسلطة إمارتي الشارقة ورأس الخيمة على الجزر الثلاث فعلى سبيل المثال قام القائم بالأعمال البريطاني في طهران السير " نيكلسون " بإبلاغ إيران عام 1928م بأن إشارة فارس لخريطة عام 1886م التي أعطيت للشاه " لا تعد حجه " (ماتير ، 2005 : 250 – 252).

ثالثاً:التملك بالتقادم والتنازل والإخضاع بقوة السلاح

من المؤكد أن إيران لا تستطيع الإدعاء بحق ملكية الجزر على أساس التقادم وذلك بسبب:

1. إن حيازة إيران للجزر في عام 1971م لم يتم عبر الأطراف ذات السيادة عليها ، وهي إمارتي رأس الخيمة والشارقة .
2. لم تتم الحيازة بصوره سلمية ، فمذكرة التفاهم تم إبرامها مع الشارقة تحت الإكراه والتهديد باستخدام القوة ، بينما تم إحتلال جزيرتي طنب الكبرى والصغرى بالقوة .
3. إن التملك لم يستمر لفترة كافية من الزمن إذ لم تزد فترة إحتلال إيران للجزر عن واحد وأربعين عاماً فقط .
4. إن الطرف ذا السيادة على الجزر وهو دولة الإمارات لم يقر بشرعية الإحتلال عن طريق السكوت أو الإمتناع عن الاحتجاج أو عدم معارضة الإستيلاء على الجزر.
5. وليس في وسع إيران أيضاً أن تطالب بملكية الجزر على أساس التنازل ، حيث إن الأطراف المعنية ذات السيادة لم تتنازل أو تنقل أو تتخل عن سيادتها بموجب أي إتفاق مع إيران . وفي حقيقة الأمر فإن أول شرط يجب إستيفائه لكي يصبح التنازل عملاً قانونياً صحيحاً هو أن تكون الدولة المتنازلة تملك السيادة فعلاً ، وهو الأمر الذي لم يتوافر للقواسم حكام لنجة . كما ليس في وسع إيران أن تدعي ملكية جزيرتي طنب الكبرى والصغرى عن طريق الإستشهاد بمبدأ الإخضاع بقوة السلاح في الوقت الذي يعد فيه الإخضاع بقوة السلاح عملاً غير قانوني في القانون الدولي المعاصر ، وذلك حسبما

ورد بوضوح في ميثاق الأمم المتحدة وفي العديد من الإتفاقيات والمعاهدات وفي قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة (ماتير ، 2005 : 252 – 255).

رابعاً: ضعف منطق المناطق المتاخمة

حاولت إيران المطالبة بملكية جزيرتي طنب الكبرى والصغرى على أساس المناطق المتاخمة أو القرب الجغرافي للجزر من البر الرئيسي لإيران ، غير أن المناطق المتاخمة ليست أساس كافياً للمطالبة بالسيادة لأنها لم تستطع إظهار السيادة على الأرض ولم تمارس أي سيادة على الجزر قبل أقدامها على إحتلالها عام 1971م ، وبالتالي فإن القرب الجغرافي ينحصر دوره فقط في تحديد مساحة الأرض التي تمتد إليها هذه السيادة . بالإضافة إلى ذلك ، عندما تقوم دولة أخرى بإثبات ممارستها الفاعلة للسيادة على هذه الجزر على غرار ما فعلت إمارتا رأس الخيمة والشارقة ، حتى لو كانت تلك الممارسة عبر أعمال منفصلة ، فإن القرب الجغرافي سيكون له أهمية ضئيلة وقد لا يكون له أي أهمية نهائياً . وفضلاً عن ما تقدم فإن الجزر لم تكن مطلقاً ضمن المياه الإقليمية لإيران وينبغي أن نتذكر أيضا أنه بينما تعد جزيرتا طنب الكبرى والصغرى أقرب إلى إيران منها إلى رأس الخيمة ، فإن جزيرة أبو موسى تعد أقرب إلى الشارقة منها إلى إيران (ماتير ، 2005 : 256–257).

الفصل الثالث

الجزر العربية الثلاث ومكانتها في السياسة الخارجية الإماراتية

المبحث الأول

أهمية الجزر العربية الثلاث ومكانتها في السياسة الخارجية الإماراتية

يسلط الباحث خلال هذا الفصل الضوء على الأهمية التي يتمتع به الخليج العربي ، والجزر العربية الثلاث بشكل خاص ، ولإبراز هذه الأهمية سوف يتم نتناول الأهمية الجيوستراتيجية للمنطقة والتي أكسبتها أهتمام القوى الإقليمية والدولية وخاصة كون المنطقة تقع على خطوط التواصل ونقطة إلتقاء بين الشرق والغرب . كما سوف يتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى الأهمية الأمنية – العسكرية للمنطقة بأعتبار هذه الجزر الثلاث تتحكم في واحد من أهم الممرات المائية في العالم وهو مضيق هرمز ، وبالتالي السيطرة عليها تعطي ميزة التحكم في هذا الممر ، وتهديد الأمن الوطني لدول المنطقة الذي يعد جزء من الأمن القومي العربي . كما أن أهمية المنطقة تستوجب عرض الأهمية الإقتصادية التي تتمتع بها المنطقة منذ القدم مما جعل منها محط أنظار جميع القوى سواء فيما تعلق بمصادر الطاقة المتوفرة فيها، أو الثروات الطبيعية الأخرى.

المطلب الأول

الأهمية الجيوستراتيجية للجزر العربية الثلاث

تعد الإعتبارات الجيوستراتيجية عامل أساسي في تحديد آليات التفاعل وعلاقات الدولة في محيطها الإقليمي والدولي ، بأعتبار أن أي علاقات دولية ما هي إلا أنعكاس لواقع جغرافي وسياسي وإقتصادي معين . وبناء على هذا الإعتبار فإن التعاطي مع مسألة الجزر وأهميتها الجيوستراتيجية يتطلب إلقاء الضوء بصورة أكثر شمولية للموضوع ، ولذلك وجب قبل التطرق إلى أهمية الجزر بأن نتناول الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي بأعتبار أن أهمية الجزر الثلاث المحتلة هي جزء من أهمية منطقة الخليج العربي بشكل عام أولاً ، ومن ثم يجب النظر إلى أهمية موقع دولة الإمارات العربية المتحدة ثانياً بحكم أن الجزر الثلاث المحتلة هي جزء لا يتجزأ من الأهمية الجيوستراتيجية لدولة الإمارات ، وبالتالي أهمية هذه الجزر تنعكس وتدخل في الإطار الكلي لمكانة دولة الإمارات إقليمياً ودولياً.

أولاً: أهمية منطقة الخليج العربي

أختلفت الأسماء التى أطلقت على الخليج عبر العصور مثل " أرض الله " و " أرض البحر " ومنها البحر " الأسفل " وقد أطلقت هذه التسمية في العصور القديمة زمن الأشوريين والبابليين وكذلك فعل اليونان والرومان بأعتبار البحر المتوسط هو البحر " الأعلى " . وفي زمن العثمانيين كانوا يطلقون عليه أسماء مثل " خليج البصرة " (أنظر الملحق رقم 3) ، أما سكان الأحساء فقد سموه " خليج القطيف " (أنظر الملحق رقم 4-5) ، وفي الوقت الحالي هناك تسميتان أكثر شيوعاً وهما الخليج العربي والخليج الفارسي . وبعيداً عن الجدل المثار

حول التسميتين ، فإن مساحة هذه المنطقة ، الخليج العربي تقدر بسبع وتسعين ألف ميل مربع، ويتكون الخليج جغرافياً من ثلاث أقسام : المنطقة الشرقية (ساحل ضيق تليه سلاسل جبلية عالية تابعة لجبال زغروس) ، بينما تحد المنطقة الشرقية في قسمها الشرقي شبه الجزيرة العربية ، أما المنطقة الشمالية (منطقة سهول بلاد الرافدين) ، أما المنطقة الغربية (فهي الممتدة من جنوب العراق إلى جنوبي الأهواز ، والتي تعرف بأسم " عربستان " والتى قامت أيران بتسميتها بـــ " خورامشهر " (قدوره : 93-102).

يتصل الخليج العربي بخليج عمان عن طريق مضيق هرمز ويمتد الخليج العربي من دائرة العرض (24) شمالاً إلى دائرة عرض (30.30) شمالاً ، ويمتد بين خطي طول (48) شرقاً إلى (56.20) شرقاً ، ويمتد ساحله الغربي من رأس مسندم حتى شط العرب (1500) كيلو متر ، أما الساحل الشرقي الإيراني فيبلغ (1060) كيلو متر من مضيق هرمز وحتى شط العرب (المطيري ، 2013: 26).

تتميز الجزيرة العربية بكثرة العيون والينابيع بعضها حارة مثل التي في الحجاز وعسير وحضرموت ، وأرض عمان تتألف من جبال وهضاب وسهول ساحلية طويلة وفيها الكثير من الحجارة البركانية . أما شبه جزيرة قطر فقد أشتهرت بالصيد وأستخراج اللؤلؤ . أما الأحساء فهي معروفة بسهولها الصحراوية والتلال والتى فيها الكثير من العيون المائية . أما القطيف فهي تقع على خليج يشمل جزيرة تاروت والتى تكثر فيها مياة العيون ، أما الكويت فقد أشتهرت بالزراعة وخاصة النخيل ، وبها مدينة كاظمة التى ورد ذكرها في أشعار الجاهلية ، أما البحرين فهي تعتبر من أكثف المناطق سكاناً بسبب توافر المياة وإشتهارها بتجارة اللؤلؤ وصيد الأسماك (بن صراي ، 2011 : 49-52).

تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية كبرى بحكم موقعها بين قارات العالم الثلاث (أسيا، أوروبا ، أفريقيا) ، وبالتالي فقد أصبحت المنطقة في عمق إقليم الشرق الأوسط . بالإضافة للثروات الخاصة بالمنطقة والتى تلعب دور كبير في الإقتصاد العالمي ، والمنطقة هي أمتداد طبيعي للعالم العربي . كما أن مياه الخليج العربي تشكل أمتداد بحرياً للمحيط الهندي ، وهو يشكل بحيرة شبه مغلقة وإحدى مميزاته هي الهدوء وكثرة الجزر ، وقد أعطى مضيق هرمز أهمية مضافة للمنطقة كونه يعد الممر المائي وبوابه الأنفتاح نحو العالم إذ تمر من خلاله أكثر من مائة سفينة بحرية يومياً (المجالي ، 2012 : 41).

وعند الإشارة إلى الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي ، فإننا نقصد بها تلك المكانة التي تحظى بها هذه المنطقة بسبب ما تتمتع به من خصائص فريدة تجعل منها منطقة جذب للقوى الدولية . تاريخياً ، وعلى الدوام ، كانت ، وما تزال تعد منطقة الخليج العربي مهمة من الناحية الجيوستراتيجية ، إذ مثلت صلة ربط بين شرق وجنوب شرق القارة الأسيوية للإنفتاح برياً عبر بلاد وادي الرافدين ، ونحو تركيا وبلاد الشام ، وبحرياً نحو السواحل الجنوبية للقارة الأوروبية عبر مضيق باب المندب والبحر الأحمر ، ثم البحر المتوسط . كما أن قيمتها الإقتصادية تتمثل بحجم قيمة الإستثمارات الأجنبية في الدول العربية المطلة عليها . إذ يبلغ حجم الإستثمارات الأمريكية بدول الخليج العربي نسبة 30% من حجم الإستثمارات الخارجية الأمريكية ، ونسبة 40% من حجم الإستثمارات اليابانية الخارجية ، وما يقارب 35% من حجم أستثمارات الدول الصناعية الأوروبية . أما قيمتها الإقتصادية من الناحية النفطية فتتمثل بالأحتياطي النفطي الذي يبلغ حوالي 64% ، وحجم الإنتاج النفطي الذي يبلغ ما يقارب 36% من الإنتاج العالمي . أما من الناحية العسكرية ، فإن ذلك ينعكس

في حجم وطبيعة التواجد العسكري الأمريكي الذي تجسد في عقد أتفاقيات دفاعية ، وقواعد عسكرية في المنطقة . وللتدليل على ذلك يمكننا الإشارة إلى تصريح وكيل وزارة الخارجية الأمريكية " ديفيد نسيوم " عندما قال : " إن هذا المركز هو الخليج سواء العربي أو الفارسي حسبما تنظر إليه ، ... وما من مكان بالعالم اليوم فيه ذلك القدر من ألتقاء المصالح العالمية ، ... وما من منطقة بمثل هذه الأهمية الأساسية لأستمرار أستقرار العالم وسلامته الأقتصادية كمنطقة الخليج " (المجالي ، 2012 : 42-43).

يظهر بوضوح بأن الموقع الجغرافي للخليج العربي جعل له أهمية أقتصادية وعسكرية، فهو الطريق المائي الحيوي الذي يربط دوله بالهند وباكستان وجنوب أسيا والصين وجنوب شرق أسيا ، وتشكل دول الخليج العربي وحدة جغرافية متكاملة ما عدا اليمن ، وهي حدود متصلة لا تفصل بينها حواجز وعوائق طبيعية (القاسمي ، 2009 : 9-10).

ثانياً: أهمية دولة الإمارات العربية المتحدة

يعد الموقع الجغرافي لأي دولة ذات أهمية خاصة ، إذ هو يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سياستها الخارجية تجاه الدول الأخرى . فالموقع الجغرافي يحدد المجال الحيوي لسياستها الخارجية وماهية التهديدات الموجهة لها ، كما أن أمتلاكها لسواحل قد يكون أحد مصادر قوتها ونشاطها التجاري ، وفي الوقت نفسه يعد تحدي لها يقتضي عليها أن تكرس الكثير من الجهد نحو حماية تلك السواحل والدخول في علاقات مع الدول المجاورة المطلة على تلك السواحل لضمان سهولة النقل الدولي . ومن جانب أخر فإن إمتلاكها لموقع جغرافي متميز يجعلها في محل أطماع القوى الكبرى خاصة في حالة عدم أمتلاكها للقوة الكافية للدفاع

عن نفسها ، كما هو الحال في العلاقة بين الإمارات وإيران . وقد ذكر عالم الجغرافيا البريطاني " هالفورد ماكيندر " في نظريته من أن هناك علاقة بين موقع الدولة وقوتها الدولية بالوقت الذي أشار فيه العالم الامريكي " ألفريد ماهان " حول العلاقة بين قوة الدولة وطول حدودها البحرية . وأخيراً فإن التضاريس الجغرافية من جبال وسهول قد تكون مصدر حماية أو ضعف للدولة.

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في قلب الخليج العربي بين خطي عرض (22 و 26،5 درجة شمالاً) و خطي طول (51 و 56،5 درجة شرق خط غرينتش ، وتبلغ مساحتها نحو (86716 كيلومتر مربع) أو (33481.081 ميل مربع) وهي تحتل الترتيب (116) في العالم من حيث المساحة ، والترتيب (15) بين الدول العربية ، والترتيب (3) بين دول مجلس التعاون الخليجي ، فتحدها من الشمال والشمال الغربي مياه الخليج العربي ، ومن الجنوب سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية ، ومن الشرق خليج عمان وسلطنة عمان وتقع دولة الإمارات العربية المتحدة) ، ويبلغ طول الحدود البرية مع الدول المجاورة (876 كيلومتر) ، (410 كيلومتر) مع سلطنة عُمان و457 كيلومتر مع المملكة العربية السعودية . وتمتد سواحل دولة الإمارات العربية المتحدة المطلة على ساحل الخليج العربي مسافة (644 كيلومتر) من قاعدة شبه جزيرة قطر غرباً وحتى إمارة رأس الخيمة شرقاً ، وأما على ساحل خليج عمان فهي تمتد مسافة (90 كيلومتر) وتقع عليه إمارة الفجيرة ، ومن الناحية الجغرافية هناك تنوع كبير في تضاريسها ، وأما فيما يتعلق بالمياه الإقليمية والجزر فهي ضحلة عموماً والمقدرة بنحو (600000 كيلومتر مربع) إذ يبلغ متوسط عمقها (35 مترا) بينما يبلغ أقصى عمق (90 مترا) باستثناء المنطقة التي تقع فيها مضيق هرمز حيث يصل العمق إلى (145

مترا) ، و تتصف المياه الإقليمة لدولة بكثرة الشعب المرجانية والجزر والتى من ضمنها جزر الإمارات الثلاث المحتلة طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى (جغرافيا دولة الإمارات، http://ar.wikipedia.org/wiki/).

أصبحت دولة الإمارات بفضل موقعها الجغرافي المتميز منذ العهود القديمة في موقع وسيط بين الشرق والغرب مما أكسبها أهمية لطرق التجارة ومازالت حتى الوقت الحاضر مركزاً تجارياً بفضل حدودها البحرية التى تمثل ما يقارب 20,1% من إجمالي طول السواحل الخليجية على الخليج العربي، ولعل نموذج إمارة دبي ومكانتها التجارية لأكبر دليل على هذه المكانة التجارية. وقد وفر هذا الإمتداد الساحلي عدد من الموانى البحرية الهامة التى أصبحت رائدة في مجال شحن البضائع مثل ميناء جبل علي في دبي، وميناء زايد في أبوظبي ، وميناء خالد بالشارقة، ومن سهولة الوصول إلى بحر عمان والمحيط الهندي، ونظراً لما تتميز بها سواحلها من الأخوار فقد لعبت دوراً رئيسياً في حياة السكان فقد قامت بها مراكز العمران وأستقرت بها الجماعات وكانت النواة الأولى لإزدهار مدن الدولة مثل دبي وغيرها من مدن الدول الأخرى، وهذا الموقع جعلها تطور من خطوط وشبكات المواصلات الداخلية والخارجية وتوسيع علاقاتها الإقتصادية والسياسية والعسكرية (السويدي ، 2010 : 59-69).

أتاح الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة المتميز أقامة علاقات خارجية واسعة ، ولكن الإمارات دولة خليجية بالدرجة الأولى من حيث التاريخ المشترك والسمات الحضارية والإجتماعية والدينية ، وهي عربية وبحكم موقعها أصبحت إمتداد للأمة العربية تأثر وتتأثر به وخصوصاً القضية الفلسطينية وهي بحكم موقعها وعلاقاتها تحاول توظيف هذه

العلاقات بما يخدم مصالحها الشخصية ومصالح أمتها العربية والدستور الإماراتي كان واضح بشأن هذا البعد العربي القومي عندما نص صراحه : " الإتحاد هو جزء من الوطن العربي الكبير تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك " وشعب الإمارات جزء من الأمة العربية (بن حارب ، 1999 : 103-109).

ولكن من جانب أخر فرض موقعها الجغرافي عليها بعض التحديات ذات طابع أمني ، تطلب منها بذل المزيد من الجهود والدخول في الكثير من العلاقات المعقدة حتى تستطيع التغلب عليها ، أو بأقل تقدير ، الحد من تداعياتها حيث أن هناك تحدي إستراتيجي يكمن في توفير سبل الدفاع عن أرض الدولة ومياهها الإقليمية خاصة في ظل أنكشافها الطبيعي بسبب عدم وجود الغابات والجبال التى تعد بمثابة الأدرع الواقية لتوفير حصانة دفاعية ، وبالتالي أصبحت معرضة للغزو والعدوان وبحكم موقعها الصحراوي الذي يخلو من الحواجز الطبيعية أصبحت دولة الإمارات معرضة لأي عمليات غزو خارجي يمكن أن تتعرض لها . كما أن طول سواحلها فرض عليها أن تكون لديها وسائل عسكرية متقدمة ومتنوعة لتأمينها (الطنيجي، 2010 :20). لذلك إنطلقت السياسة الخارجية لدولة الإمارات بحكم تأثرها بالموقع الجغرافي وعلى وجه الخصوص إطلالها على الخليج العربي على عدة مرتكزات :

1. ضمان حرية الملاحة في الخليج العربي لتأمين ثرواتها وخطوط الإستيراد والتصدير، الأمر الذي يتطلب نوع من الرقابة والإشراف على مضيق هرمز كونه بوابة العبور من وإلى الخليج العربي.

2. إنتهاج سبل سياسية ودبلوماسية مرنة بخصوص أي أزمة يمكن أن تنشب في الخليج العربي لأنها سوف تؤدي بالضرورة إلى أعاقة الملاحة وتكون مبرر لأي تدخلات خارجية ، وهذا بدوره يتطلب من دولة الإمارات تجنب الدخول في أي صراع دولي.
3. توفير كافة المتطلبات الضرورية لموانى دولة الإمارات حتى تتمتع بأداء عالي يصل بها إلى مراتب عليا في الإنتاجية والمنافسة العالمية (الطنيجي ، 2010 : 98-99).

ثالثاً: أهمية الجزر العربية الثلاث

أ- الموقع الجغرافي للجزر العربية الثلاث المحتلة:

0- جزيرة أبو موسى

تقع على بعد (94) ميلاً من مدخل الخليج العربي قبالة ساحل إمارة الشارقة، وتبعد عن الشارقة بحوالي (45) ميلاً ، وما يقارب (50) عن الساحل الإيراني، ويبلغ طولها (7) كيلو متر ، ومتوسط عرضها (7) كيلو متر تقريبا.

يوجد على أرض الجزيرة مرتفع ذو صخور بركانية يزيد أرتفاعه عن (500) قدم ، مع بعض التلال والأودية ، تحتوي على معادن كثيرة أهمها الأوكسيد الأحمر وكبريتوز الحديد والكبريت وبالإضافة إلى البترول ، وتمتاز بمياهها العذبة ، وبعمق المياة المحيطة المناسبة لصيادي الأسماك واللؤلؤ (عبدول،2001 : 163).

1- طنب الكبرى

تتبع لإمارة رأس الخيمة وتقع على مدخل مضيق هرمز إلى الشمال من جزيرة أبو موسى وتبعد عنها حوالي (50) كيلو متر وهي تقابل رأس الخيمة وتبعد عنها ما يقارب (30) كيلو متر ، يبلغ طولها (12) كيلو متر وعرضها (7) كيلو متر وتبعد عن الساحل الشرقي مسافة (18) كيلو متر وعن الساحل الغربي مسافة (75) كيلو متر ، وتمتاز بسهولها وتوفر المياه العذبة والمراعي ومشهورة بصيد الأسماك والتجارة . ويتوفر بالجزيرة البترول والمعادن ، كما يوجد فنار لإرشاد السفن العابرة للخليج العربي أقيم عام 1914م (عبدول،2001 : 164).

2- طنب الصغرى

تسمى " نابيو طنب " وهي إحدى الجزر التابعة لإمارة رأس الخيمة وتقع عند مدخل مضيق هرمز على بعد (10) كيلو متر غرب جزيرة طنب الكبرى وتقدر مساحتها بعشرين كيلو متر تقريباً.

تبعد عن الساحل الشرقي حوالي (43) كيلو متر وعن الساحل الغربي حوالي (81) كيلو متر وهي عبارة عن تلال صخرية وهي غير مؤهولة بالسكان ، ولكن عمليات التنقيب أشارت إلى وجود البترول فيها (عبدول،2001 : 165-166). يدل أسم الجزيرة على أصلها العربي ، ذلك أن كلمة الطنب تعني " حبل الخباء أو بيت الشعر الذي يشده ويربطه بالوتد إلى الأرض " (البشابشة ، 2006 :17).

ب- الأهمية الإستراتيجية للجزر العربية الثلاث المحتلة

تقع الجزر في منطقة إستراتيجية نظراً لأنها تشكل نقطة مراقبة يمكن منها رؤية سواحل المملكة العربية السعودية والعراق وإيران وباقي دول الخليج العربي ، وهي تفوق بالأهمية موقع مضيق هرمز نفسه التى تطل فقط على ساحل المضيق فقط، وهي لا تقل اهمية عن طنجة وجبل طارق في مدخل البحر الابيض المتوسط ، وعن عدن في مدخل البحر الأحمر . ولذلك فإن أي قوة تستطيع فرض سيطرتها عليها فإنها سوف تتحكم في المجالات السياسية والعسكرية والتجارية ولن تستطيع أي قوة أخرى الإفلات من مراقبتها . فعلى سبيل المثال فإن أغلاق المضيق، وبالتالي وقف تدفق النفط سوف يؤدي بالضرورة إلى الإضرار بالقوى الغربية كأوروبا وأمريكا الشمالية وحتى القوى الناشئة الأخرى مثل الهند والصين لأنها معتمدة بشكل كبير على النفط الذي يمر عبر المضيق. وبالتالي يكون من مصلحة القوى العظمى ضمان أمان طرق الإمداد الرئيسية للطاقة، وأولها طبعاً مضيق هرمز، الذي تمر منه يومياً شحنات ضخمة من النفط والمشتقات البترولية (عيدروس ، 2002 : 15-18).

وبحكم وجود الجزر ، كما اسلفنا سابقاً ، على مدخل مضيق هرمز الذي يعد المنفذ البحري الرئيسي لصادرات دول المنطقة النفطية وتجارتها عبر البحر مع الأسواق العالمية، حيث تمر عبره يومياً 14 ناقلة نفطية تحمل نحو 17 مليون برميل يومياً مصدرة إلى الأسواق العالمية ، وتمثل في المتوسط 20 في المائة من الإستهلاك العالمي ، وذلك حسب إحصاءات وكالة الطاقة الدولية في عام 2011. كما تمر نسبة تقدر بنحو 2.6 في المائة من صادرات

الغاز الطبيعي المسال عالميا عبر المضيق، معظمها صادرات غاز قطري إلى أوروبا وآسيا . كما يمكن القول بأن 80 في المائة من الدخل القومي الإيراني يعتمد على مبيعات النفط التي تصدر عبر المضيق إلى الصين والهند ودول آسيا الأخرى (صحيفة الشرق الأوسط ، www.aawsat.com).

يضاف إلى ذلك وجود ثروات أخرى بالمنطقة، كالمعادن واللؤلؤ الطبيعي، وكذلك أعتماد دول المنطقة على عائدات البترول في إستيراد كل ما تحتاج إليه من سلع عبر هذا الممر المائي، زاد من أهمية المنطقة إستراتيجياً (البشابشة ، 2006 : 26).

هناك مزايا وثروات ذات طابع إقتصادي إستراتيجي يمكن توظيفها لتحقيق الكثير من المكاسب إذا ما توافرت رؤية مستنيرة والتخطيط المناسب، ومن ذلك إمكانية التوسع في إستصلاح الأراضي الزراعية فيها خاصة في ظل وجود مياة عذبة وتعزيزها بمحطات تحلية مياة، وتطوير الثورة الحيوانية خاصة وأنها منذ القدم أستخدمت كمراعي للحيوانات، بالإضافة لإستغلال الطاقة الشمسية والتى بدأت دولة الإمارات الإعتماد عليها مؤخراً من خلال مشاريع الطاقة البديلة (الطنيجي ، 2010 : 17).

بحكم هذا الموقع الإستراتيجي للجزر فإن إيران تريد، من خلال سيطرتها عليها، الإشراف على خطوط الملاحة بالإضافة للأهداف الأخرى سواء كانت العسكرية أو الأقتصادية التى تدخل ضمن الأجندة الإيرانية، وهذه الأهمية تبرز من خلال تصريح الشاه للمحرر الدبلوماسي لجريدة التايمز اللندنية في عددها الصادر في 14 أبريل 1970م : " بأن بعض الجزر المملوكة حالياً لبعض المشيخات تهم إيران خاصة من الناحية الإستراتيجية ،

وأنها تابعة لها أصلاً وهي طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى ، وأن إيران غير مستعدة إطلاقاً لترى سقوط هذه الجزر بيد أعداءها "، كما صرح في ضوء مبررات التدخل العسكري الإيراني في سلطنة عمان بقوله: " لقد جاءت مساعدتنا لحكومة مسقط أولاً لانهم طلبوا ذلك . وثانياً لأعطاءهم فرصة نشر السلام في بلادهم ولرفع مستوى المعيشة ولتأمين المدخل الإستراتيجي المهم للخليج الفارسي (عبدول ، 2001 : 104-105). وفي يونيو 1971م أفصح الشاه عن أفكاره بالقول: " ... ترتدي هذه الجزر أهمية كبرى من الناحية الإستراتيجية ومن حيث السلام والأمن في المنطقة. موقعها الجغرافي ذو أهمية عسكرية كبرى ... يجب أن تكون هذه الجزر في أيد أمينة ... يملي علينا موقعها الجغرافي والإستراتيجي أن نستعيدها بوسائل سلمية إذا أمكن أو بالقوة إذا دعت الحاجة ... " (آل سعود ، 2006 : 109).

حددت المنظمة الإستشارية الحكومية البحرية (الأمكو) المنطقة البحرية الصالحة للملاحة بين الحكومات بمنطقة الخليج العربي في ثلاث مناطق (منطقة مضيق هرمز، منطقة جزر الطنب "الكبرى والصغرى" ، منطقة رأس تنورة (المنظمة الإستشارية الأمكو ، http://www.imo.org/Pages/home.aspx).

ونشير هنا إلى الأهمية الإستراتيجية للمنطقة الثانية بالتحديد وهي (جزيرتي طنب)، والتى تقع على الجانب الجنوبي للخليج العربي باتجاه مضيق هرمز ، وبناء عليه قامت المنظمة برسم خطين لمرور السفن فيها . فالخط الأول يقع في الشرق ويتجه نحو الخليج العربي ، بالوقت الذي يقع الخط الأخر باتجاه الغرب وهو بذلك يتجه خارج الخليج العربي ، وهما بذلك بهما مسارين لدخول وخروج السفن من وإلى الخليج العربي ، وبالتالي فإن الخط

الأول يحاذي الخط الداخل الساحل الإيراني مما يعني التحكم بالممرات المائية بالمنطقة . بالوقت الذي يحاذي الخط الخارج من الخليج العربي الساحل العربي . إذن فإن جزيري طنب الكبرى والصغرى تشرفان على الخطين ، بينما يشرف الجزء الشمالي من جزيرة أبو موسى على الجهة الجنوبية للمسار البحري الخارج من الخليج العربي . وربما ، ولهذا السبب ، تتمركز معظم القوات الإيرانية في الجزء الشمالي للجزيرة وفقاً لمذكرة التفاهم مع حكومة الشارقة والتي بنهاية الأمر لم تلتزم بها إيران وأنتهكتها بإحتلالها للجزء الخاضع لسيطرة حكومة الشارقة (الخريشا ، 2003 : 14-16).

المطلب الثاني

الأهمية العسكرية – الأمنية للجزر العربية الثلاث

أولاً: الأهمية الأمنية – العسكري للخليج العربي والجزر العربية المحتلة

يحتل الخليج العربي موقعاً جغرافياً إستراتيجياً رفع من قيمته الأمنية والعسكرية مما دفع القوى منذ القدم إلى التنافس من اجل السيطرة عليه بأعتباره الطريق المكمل والموصل بين أوروبا والشرق عبر بلاد الشام وبلاد الرافدين . كما أن قيام بعض القبائل العربية بإنشاء إمارات سياسية كان له دور فعال في السيطرة على الخليج العربي وعلى الملاحة فيه وخارجه وخاصة مع الهند وأفريقيا ، ولعل من أبرز هذه القبائل والقوى الإقليمية كانت قبيلة القواسم التي لعبت دور كبير في التصدي للنفوذ الأجنبي . وقد بدأ النفوذ الغربي في المنطقة بالظهور مطلع القرن السادس عشر بوصول البرتغاليين وسرعان ما تحول إلى صراع مع دخول قوى غربية أخرى في التنافس على الظفر بالسيطرة عليه وأبرز هذه القوى كانوا الهولنديين والفرنسيين والبريطانيين حتى أنتهى بنهاية الامر إلى هيمنة بريطانيا عليه مع بداية القرن التاسع عشر (عيدروس ، 2002 : 6-7). وإستشعار بريطانيا لهذه الاهمية دفعتنا نحو إنشاء قواعد عسكرية في جزيرة " أبو موسى " حيث لعبت الجزيرة دور في مراقبة السفن المارة في الخليج العربي وملاذ للسفن أثناء العواصف ، وموانئ للتزود بالوقود والصيانة (عيدروس ، 2002 : 14).

أخذ النفوذ الأمريكي بالظهور مع أنتهاء الحرب العالمية الثانية في المنطقة عن طريق الحصول على إمتيازات النفط في البحرين والمملكة العربية السعودية وبالأخص في الفترة ما

بين عامي (1925 –1928) عندما شكلت خمس شركات أمريكية هيئة بأسم " هيئة تطوير الشرق الأدنى ، وذلك على حساب النفوذ البريطاني ، كل هذا التواجد لهذه القوى الغربية كان يصاحبها وجود للأساطيل البحرية العسكرية لحراسة الأعمال التجارية أو ضرب نشاطات الدول الأخرى المنافسة لها على سيادة الخليج العربي.

إزدادت أهمية الخليج العربي من الناحية العسكرية أبان الحرب العالمية الثانية ، ففي الغزو الألماني للإتحاد السوفييتي عام 1941م أتخذ الخليج العربي معبراً إستراتيجياً للإمداد للإتحاد السوفييتي ونقل قوات الحلفاء وذلك من خلال الأراضي الإيرانية بعد أن سيطرت الغواصات الألمانية على أجزاء واسعة من المحيطات والبحار ، بالإضافة للظروف الطبيعية والمناخية التى تعرف بها روسيا وبالأخص تجمد المواني البحرية في الشتاء. لقد عبر " ريموند أوشه " عن الأهمية الإستراتيجية والعسكرية للخليج العربي بقوله : " سيظل الخليج العربي يسيطر على إستراتيجيتنا إلى الشرق العربي ، وفي الموانئ ومحطات الوقود اللازمة لأساطيلنا الإستراتيجية وإن الدولة التى تفرض نفوذها عليه تستطيع أن تمد نفوذها إلى جزيرة العرب ، وإيران ، وأفريقيا ، وتستطيع قطع خطوط المواصلات إلى الهند "(عبد الله، 2011 : 39 – 43). ويشير كذلك : " إن سلامة طرق مواصلاتنا ومستقبل بلادنا الصناعي يتوقفان على مقدرة الدبلوماسية البريطانية في إبقائنا في الخليج " (عبد الله ، 2011 : 43). أما الباحث الفرنسي جان جاك بيري فيقول : " إن الشرق الأوسط الذي كثر الحديث عنه على ألسنة الخبراء ينحصر في الخليج العربي بشكل خاص ، وذلك بكونه قلب الشرق الاوسط جغرافياً وبابه السحري وصندوقه الذهبي الرائع الذي يسيل له اللعاب "(عبد الله ، 2011 : 44).

أعتمدت أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية والمعسكر الغربي بشكل عام على نفط الخليج العربي. وفي سبيل السيطرة على المنطقة قامت بوضعها ضمن إستراتيجيتها الدولية وهذا تجسد بشكل واضح من خلال تأكيد مستشار الأمن القومي السابق " برجنسكي " حول أهمية نفط الخليج العربي بقوله : " إن أمن الطاقة جزء حيوي من أمن الولايات المتحدة " ، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتوجس من الحظور الصيني والياباني في منطقة الخليج العربي (عبد الله ، 2011 : 45).

ومن جانب أخر ولدواعي التصدي للنفوذ السوفييتي سابقاً ومن ثم الحفاظ على مصادر وخطوط الطاقة ثانياً وأمن الكيان الصهيوني ثالثاً قامت بإدخال المنطقة في أحلاف عسكرية وأتفاقيات أمنية وعسكرية وإنشاء القواعد العسكرية وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في 2001م وغزو العراق في 2003م، وكان أبرز هذه التحالفات هي "حلف بغداد "، أما الإتفاقيات فقد بدأت تقريباً منذ الخمسينات مع دول المنطقة والتى أهمها " 1945م أتفاقية مع السعودية لإنشاء قاعدة جوية في الظهران – عام 1951م أتفاقية لإنشاء قاعدة عسكرية في الظهران – عام 1958 أتفاقية لتوسيع ميناء الدمام – عام 1975م أتفاقية تأجير قاعدة الجفير في البحرين – 1976 أتفاقية ترتيبات أمنية مع الكويت – عام 1980 أتفاقية التسهيلات العسكرية مع سلطنة عمان – معسكر الدوحة بالكويت – قاعدة الأمير سلطان الجوية بالرياض–قاعدة العديد الجوية بقطر – مقر الأسطول الخامس الأمريكي في البحرين – قواعد جوية وبحرية في الإمارات "(منتدى الجيش العربي http://www.arabic-military.com/t46849-topic).

لقد سعت إيران الشاه وخاصة بعد الإنسحاب البريطاني إلى السيطرة على الخليج العربي لنفس الأسباب التى دفعت القوى الغربية سابقاً لبسطت سيطرتها عليه ، وزادت إيران بأن أحد الأهداف هو حماية أمن الخليج العربي والتصدي لما تدعي أنه صعود للقوى العربية الراديكالية ووقف المد الشيوعي الراغب للوصول إلى المياه الدافئة . ولكن في حقيقة الأمر هذه الرغبة العدوانية كانت في المقام الأول نابعة من أطماع قومية واضحة ، فهي حتى تكرس وجودها العسكري في الجزر قامت بالسيطرة على المرافق الخدمية فيه وأعتمدت الهجرة المنظمة للفرس بالوقت الذي كانت تقوم بتهجير السكان العرب منها ، وحتى المسميات العربية قامت بتغييرها إلى أخرى فارسية ، طبعاً هذا النهج القومي الفارسي أستمر حتى بعد الثورة الإيرانية عام 1979م ، بل وقد تعزز بأن أصبح ذات صبغة طائفية وأكثر عدوانية وشراسه وتدخلاً في شؤون الدول وأصبحت إيران الثورة تقوم بأعمال عسكرية وأمنية إستخبارية نحو هذه الجزر أو إنطلاقاً منها أكثر مما كان عليه الوضع في عهد الشاه.

تبرر إيران سيطرتها على الجزر من الناحية الأمنية والعسكرية في أنها وسيلة من أجل تأمين المنطقة وخطوط الملاحة فيه وخاصة بعد الإنسحاب البريطاني وبأن المنطقة جزء من أمنها القومي ، فقد صرح شاه إيران " محمد رضا خان بهلوي " في أعقاب مناورات بحرية بقوله : " إن هدفنا من تشكيل القوة البحرية الجديدة ليس حماية السيادة على الخليج الفارسي أو المياه الساحلية فحسب ، بل إن مسؤوليات إيران لا تقتصر على نفسها ذلك لأن المكانة التى أحتلتها إيران قد حملتها إلى درجة مسؤوليات إقليمية " (عبدول ، 2001 : 143 – 147) . وقد ساقت إيران تبريرات أمنية لتبرير سيطرتها على الجزر المحتلة ، وفرض هيمنتها على الخليج العربي . والحقيقة أن هذا المبرر مرتبط بالمتغيرات التى طرأت على المنطقة نتيجة

للحرب العالمية الثانية ، حيث ترتب على هذه الحرب نزول القوى الغربية في أوروبا إلى المرتبة الثانية وصعود أمريكا والإتحاد السوفييتي للمرتبة الأولى وما ترتب عليه من حالة عدم الإستقرار نتيجة الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية . ونظراً لرغبة أمريكا في إحتواء التمدد الشيوعي في هذه المنطقة فقد كان الرهان على إيران لتلعب الدور بالنيابة عن أمريكا ليس في فقط بالخليج العربي ، وإنما أيضاً في القارة الأسيوية . وتحت هذا الستار تمسكت إيران بالجزر العربية الثلاث وبما أن مسألة ضمان تدفق النفط يعد هدف إستراتيجي لأمريكا والغرب بشكل عام وتأمين إستثماراتها من عمليات إستخراج النفط وتصدير المنتجات الإستهلاكية والحيلولة دون إنتشار الافكار الشيوعية والإشتراكية في العالم إلى دول المنطقة فكان هناك نوع من التغاضي على جانب من طموح إيران في المنطقة مقابل القيام بالدور المطلوب منها وسد الفراغ الأمني والعسكري الذي ترتب على الإنسحاب البريطاني من المنطقة ، وبالتالي رأت أمريكا أنه لزام عليها دعم إيران ليس فقط سياسياً بل وأيضاً عسكرياً سواء من خلال تخليها عن أسلحتها القديمة من الحرب العالمية الثانية لإيران ومن ثم إرسال مدربين لتدريب الجيش الإيراني وإنتهاء بقروض ومساعدات عسكرية شملت أحدث ما أنتجته ترسانتها العسكرية . ويتضح الدور الإيراني في حماية المصالح الغربية من خلال تصريح نائب وزير الدفاع الأمريكي السيد نويس عندما قال : " إن سياستنا بتزويد إيران بالأسلحة ليست نتيجة سلسلة إرتجالات بل هي نتيجة مباشرة لقرار عام 1969 وهي مذكرة قرار مجلس الأمن القومي رقم 52 وذلك بتشجيع إيران على تولي مسؤولية أولية في السلام والإستقرار في الخليج والحقيقة أنه ما أن أختارت واشنطن أن تحول إيران إلى قوة شرطة

وكيلة حتى لم يعد أمامها خيار سوى تنفيذ طلبات الشاه للأسلحة التي أحس أنه يحتاجها للقيام بهذه المهمة "(عبدول ، 2001 : 148).

توقع البعض أن أيران بعد الثورة الإيرانية والتي أطاحت بنظام الشاه قد تأتي بالجديد فيما يتعلق بعلاقاتها السياسية والأمنية مع دول المنطقة العربية ، وربما تتبنى الوسائل السلمية الدبلوماسية في قضية الجزر الثلاث المحتلة ، إلا أن الواقع أن إيران الثورة منذ عام 1979م كانت مجرد إمتداد ولم تأتي بجديد غير النزعة الثورية والرغبة في تصدير الثورة والطائفية ، ذلك أنها أستمرت في إحتفاظها بالجزر على أساس مصالحها الامنية ، فإذا كان الشاه يخشى من وقوع الجزر بيد الانظمة اليسارية كأحد مبرراته الأمنية ، فإن إيران الثورة تخشى من أن تقع الجزر بيد الأنظمة الموالية لأمريكا . وقد ذكر السيد "محمد حسن بير حسيني" مستشار الرئيس السابق بني صدر عندما قال : " إذا أفترضنا أن هذه الجزر عربية ، يطرح السؤال التالي ، في أيدي من ستكون هذه الجزر ؟ في يد الشارقة ؟ أم في أيدي بلد عربي صغير أخر، أم أنها ستذهب إلى أمريكا ... لذلك المطالبة بهذه الجزر أمر غير شرعي " . (عبدول، 2001 : 158). ولكن من جانب أخر فإن قيادات المنطقة في الخليج العربي كانت لهم وجه نظر أخرى في أن شعوب المنطقة هي الأقدر على سد هذا الفراغ الأمني بالتنسيق والتشاور والتفاهم وليس بالهيمنة أو التحجج بالمبررات الأمنية لفرض أجندة وأهداف لدولة معنية على باقي الدول وفي هذا السياق أشار المغفور له الشيخ زايد بن سلطان أل نهيان : " لا يوجد شيئ أسمه فراغ في منطقة الخليج العربي ولم نطلب بعد الإستقلال من أحد أن يملأ هذا الفراغ المزعوم ، إن أبناء البلاد هم الأقدر على ملء أي فراغ ... ووجه الإستغراب أن الدول في منطقة الخليج العربي قد قطعت شوطاً طويلاً في ترسيخ وتدعيم مسيرتها الحضارية وأشتهرت

بمواقفها العربية والدولية والتي من شأنها أن تجعل قضية الأمن في الخليج العربي نابعة من أبنهاءها ولابناءها ، لا تستطيع دولة في المنطقة أن تدعي أنها بمفردها الحامية الوحيدة للمرات المائية ولأمن الخليج العربي وأستقرار المنطقة بل على دول الخليج جميعاً أن تتعاون من أجل تحقيق السلام والإستقرار ... " (عبدول ، 2001 : 159 – 163). فالحقيقة إن إستناد إيران على حجة حماية المصالح الأمنية في إحتلالها للجزر العربية الثلاث مجرد إدعاء سياسي ولا يمكن أن تكون له الصفة الشرعية لأنه يخالف قواعد القانون الدولي.

ثانياً: التداعيات الأمنية – العسكرية للإحتلال الإيراني على الأمن الوطني لدولة الإمارات

ترتب على إحتلال إيران للجزر العربية الثلاث إنعكاس أمني وعسكري على دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزادت من حجم التحديات عليها وأصبحت القضية ينظر لها في دولة الإمارات على أنها تهديد مباشر للأمن الوطني وتعدي على سيادة الدولة وتهديد مستمر عليها . وهذا الأمر لم يكن من فراغ وإنما هناك مؤشرات وعوامل مؤكدة تعزز هذه الرؤية ، وأبرز هذه المؤشرات والدلائل العسكرية التى تشير إلى إستغلال إيران إحتلالها للجزر العربية الثلاث في تهديد عسكري لدولة الإمارات هي تلك التقارير الإستخبارية التي تلقي الضوء للوجود العسكرية الإيراني على الجزر ، فبالنسبة إلى جزيرة أبوموسى فقد أرتفع عدد القوات من 100 فرد في عام 1992 ليصل إلى عدة آلاف في مطلع عام 1995، ومعظمها من القوات البحرية التابعة للحرس الثوري الإيراني ، بالوقت الذي أشار فيه مصدر أستخباري في البحرية الأمريكية في سبتمبر 1997 إلى وجود 2000 فرد عسكري إيراني في جزيرة أبوموسى، و1100 في طنب الكبرى، و300 في طنب الصغرى ، وطبقاً لما ذكره مصدر

عسكري إماراتي في مايو 1999، هناك لواء نظامي من قوات مشاة البحرية الإيرانية والحرس الثوري على أرض أبوموسى، ولواء من مشاة البحرية التابعة للحرس الثوري على أرض طنب الكبرى، وكتيبة من مشاة البحرية التابعة للحرس الثوري على أرض طنب الصغرى وهي قوات ذات طابع هجومي وليس دفاعي. بالإضافة إلى معدات عسكرية تشمل المدفعية المضادة للطائرات ، وصواريخ أرض – جو (صواريخ سام)، ومحطات رادار على أرض جزيرتي أبوموسى وطنب الكبرى منذ فترة الحرب الإيرانية – العراقية ، وهذه الأسلحة قادرة على توفير الدفاع التكتيكي والدفاع القريب عن الجزر. وفي خريف عام 1994، قامت إيران بنشر مدافع عيار 155ملم وصواريخ SA-6 أرض- جو الروسية الصنع على أرض جزيرة أبوموسى، وهذا النوع من الصواريخ يتراوح مداه الأقصى بين 24-40 كيلومتراً، وفي فبراير 1995 قامت بنشر نسخ قديمة من صواريخ هوك المطورة ارض- جو الامريكية الصنع على ارض أبوموسى يصل مداها 40 كيلومتر وهناك أيضاً مواقع لصواريخ SA-6 ارض – جو على ارض جزيرة طنب الكبرى. وقبل عام 1992، كان هناك رصيف بحري ومهبط للطائرات المروحية ومحطة تحلية مياه على ارض جزيرة أبوموسى . ولكن منذ عام 1992، تم تنفيذ أعمال إنشاءات كبرى ، كما نشرت أعداد من الدبابات .(منتدى ألم الإمارات ،الوجود العسكري الإيراني على أرض الجزر www.alamuae.com/uaeislands/showtopics-39.html). وكتب المحلل " أنتوني كوردزمان " قائلاً إنه بحلول فبراير 1995 تمكنت إيران من تمديد مدرج هبوط الطائرات في جزيرة أبوموسى لكي يستقبل طائرات شحن عسكرية أكبر حجماً، وقامت ببناء رصيف بحري داخل منطقة حاجز صد الأمواج، وشيدت مركز قيادة تحت الأرض، ونشرت صواريخ هوك

المطورة على جنوب مدرب هبوط الطائرات، وأنشأت محطة جديدة لتحلية المياه. وهناك رصيف ميناء ومهبط جوي للطائرات على أرض جزيرة طنب الكبرى ، وتم الكشف عن بعض هذه القدرات العسكرية في جزيرة أبوموسى في عدد 8 مارس 2000 من مجلة " جينز ديفينس ويكلي Jane's Defence Weekly " التي نشرت أول صورة بالأقمار الصناعية لجزيرة أبوموسى، التقطت لأغراض تجارية . مع العلم بأن هذه الصورة قد أخذت عن طريق القمر الإصطناعي في 29 اكتوبر 1999 والتي تظهر مهبط طائرات طوله 4 كيلومترات قادراً على أستيعاب طائرات النقل المتوسطة الحجم والطائرات المقاتلة. وأظهرت الصورة رصيف ميناء ومناطق لإنزال الآليات والعربات من آن لآخر بالقرب من حاجز صد الأمواج على الطرف الغربي من الجزيرة . كما كشفت الصورة عن منشأة أشبه بمحطة تحلية مياه إلى الشرق من منطقة الميناء، فضلاً عن مساكن للضباط في جهة الشمال وثكنات للجنود ولعمال البناء. وتشمل المنشآت الأخرى التي يمكن التعرف إليها مخبأ لمركز القيادة، وتم بناء مركز القيادة بحيث يخترق جانباً من أحد المرتفعات، من ناحية الشمال الشرقي، والذي يمكن أستخدامه ليكون نقطة دخول وخروج متعدد لمنشأة تخزين تحت الأرض. وتظهر الصورة سلسلة من الدعامات الحجرية المنحدرة نحو الشمال الشرقي والتي قد تكون منشأة تخزين. (أنظر الملحق رقم 6) وبالإضافة إلى ذلك، هنالك سلسلة من الدعامات الصلبة في المنطقة الجنوبية الشرقية من الجزيرة التي تواجه الشاطئ وتضم آليات مدرعة، قد تكون دبابات ومدافع وأسلحة ذاتية الدفع مثل المدفعية القصيرة المدى المضادة للطائرات أو صواريخ سام أرض–جو(منتدى ألم الإمارات ، الوجود العسكري الإيراني على أرض الجزر www.alamuae.com/uaeislands/showtopics-39.html). وتوجد في جزيرة

أبوموسى شبكة من المخابئ الأرضية الممتدة حول محيط الجزيرة، بما في ذلك المنطقة الجنوبية المخصصة للشارقة. وتتصل هذه المخابئ ببعضها لتسهيل حركة القوات بينها، وهي مجهزة برشاشات آلية. وهناك حلقة ثانية من المخابئ الأرضية خلف هذه الحلقة، تليها حلقة أخرى من الدبابات. وهناك ألغام أرضية موزعة على هذه الحلقات الدفاعية. وفي 23 أكتوبر 1992 جاء في صحيفة الشرق الأوسط ان إيران قد أنشأت ثمانية مواقع لإطلاق الصواريخ على أرض جزيرة أبوموسى. وقالت الصحيفة إن هذه المواقع سوف تستخدم لإطلاق صواريخ سيلكوورم الصينية الصنع المضادة للسفن وصواريخ سكود بي أرض- أرض المعدلة والمصنوعة في كوريا الشمالية ، وان هذه الأسلحة يمكن أن تصل إلى جميع المنشآت الحيوية في دولة الإمارات العربية المتحدة . وبخصوص هذا الأمر تحدث " وليم بيري " وزير الدفاع الامريكي الأسبق ، علناً في ربيع عام 1995 حول قيام إيران بنشر أسلحة كيماوية على أرض جزيرة أبوموسى من بينها قذائف مدفعية من عيار 155 ملم، ووصف هذا الأمر بأنه يعد (تهديداً كبيراً). وهناك تقارير تقول أن إيران نشرت صواريخ سيرساكر المضادة للسفن على أرض جزيرة أبوموسى في خريف عام 1994، وبالتحديد في الجزء الجنوبي من الجزيرة يبلغ مداها 150 كيلومتراً وبالتالي لها القدرة على ضرب الموانئ الرئيسية في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما جلبت إيران صواريخ C-801 إلى طنب الكبرى ومن الواضح أن نشر هذه الصواريخ على الجزر سيمنح إيران القدرة على زيادة مدى هجماتها ضد السفن والموانئ الإماراتية إلى أبعد من ذلك الذي تصل إليه الهجمات التي تشنها إيران من أراضيها الرئيسية . (منتدى ألم الإمارات ، الوجود العسكري الإيراني على أرض الجزر www.alamuae.com/uaeislands/showtopics-39.html). وعلى الرغم من عدم

وجود تأكيدات إيرانية حول نشر إيران لمثل هذه الأسلحة والصواريخ على أرض الجزر ولكن الأكيد بأن لديها القدرة على تحريك هذه الأسلحة من البر الإيراني إلى هذه الجزر بهدف تخزينها ونشرها هناك. كما أن إيران نقلت قوارب الهجوم السريع من فئة هودونج المسلحة بصواريخ C-802 إلى جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى خلال تنفيذ أعمال الدوريات والتمارين العسكرية. ويقول بعض المحللين الإستخباريين الأمريكيين أن الجزر تعطي إيران قدرة محدودة على حشد القوة. ولكن بما أن إيران تستطيع أستخدام الجزر لنشر الألغام وأعتراض الملاحة، فإن الجزر توفر بالفعل إمكانيات إنشاء مركز أمامي لشن العمليات الحربية. والى جانب القدرات العسكرية الإيرانية على أراضي إيران الرئيسية سوف توفر الجزر قدرة إضافية لإيران تمكنها من إغلاق مضيق هرمز وتتيح لها مدى أكبر لأعتراض حركة الملاحة ومهاجمة منشآت النفط والغاز الواقعة إلى الغرب من المضيق وتأكيداً على عزم إيران تعزيز قدراتها العسكرية على أرض الجزر وأنعكاسها الأمني على دولة الإمارات، فقد أكد القائد العام لقوات الحرس الثوري اللواء محمد علي جعفري "ضرورة تعزيز قدرات إيران الدفاعية" في الخليج من خلال " إقامة القاعدة الخامسة البحرية في ميناء لنجة ليأتي ضمن إستراتيجية إيران لتعزيز قدراتها العسكرية في الجزر الإيرانية الثلاث والمياه الإقليمية في الخليج الفارسي " (شبكة المسلم نت ، قواعد عسكرية في أبوموسى http://www.almoslim.net/node/173172) ، هذا بالإضافة إلى إجراء مناورات عسكرية شبه مستمرة جزء منها تشمل الخليج العربي وبحر عمان بالإضافة إلى أرض الجزر المحتلة ومياهها الإقليمية حيث تشترك فيها أعداد كبيرة من القوات المسلحة النظامية الإيرانية والحرس الثوري وتستخدم فيها الذخيرة الحية التي تطلق من القطع البحرية الحربية

والغواصات والطائرات الحربية والصواريخ البالستية . وتجدر الإشارة إلى أن إيران في الفترة 1986–1988م وهي السنوات الأخيرة من حربها على العراق أستخدمت هذه الجزر لشن هجمات على السفن وخاصة ناقلات النفط في الخليج العربي ومنصات النفط في حقل مبارك النفطي (الطنيجي ، 2010 : 33).

وعلى الدوام ، تسعى إيران إلى تبرير موقفها المتشدد حيال التسوية السلمية لقضية الجزر إنطلاقاً من أعتبارات أمنية ، وترى في سيطرتها على هذه الجزر ضرورة لأمنها القومي وذلك حتى لا تكون تحت السيطرة الأجنبية ومرتكزاً للتواجد العسكري الغربي في المنطقة . ومن وجهة نظر الباحث في تفنيدة لهذا الأدعاء ، يمكن القول أن هذا الوجود العسكري الأجنبي (قواعد عسكرية – أساطيل بحرية – أتفاقيات أمنية وعسكرية دفاعية) ما كان ليكون لولا السياسة الإيرانية الخاطئة في المنطقة بشكل عام سواء فيما يتعلق بإحتلالها الجزر أو الملف النووي أو تدخلاتها الأمنية وشبكاتها التجسسية وإحتضانها للجماعات الإرهابية المتطرفة من أمثال حزب الله بالمنطقة الذي ترتب عليه في أن هذا التواجد العسكري الأجنبي بالإضافة لغايات وأهداف إستراتيجية أخرى تخص هذه القوى العظمى هو رد فعل للسياسة الإيرانية وليس فعل بحد ذاته.

ثالثاً: أهمية الجزر العربية الثلاث المحتلة للأمن القومي العربي

تعد الجزر العربية الثلاث المحتلة جزء لا يتجزأ من تراب إمارتي رأس الخيمة والشارقة ، وبالتالي من تراب دولة الإمارات العربية المتحدة والتي هي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الممتدة من المحيط للخليج العربي وهنا يمكن الإشارة إلى موقف حكومة

الإمارات كأول رد على إحتلال إيران للجزر عام 1971م بالقول : " إن موضوع الجزر لا يخص رأس الخيمة أو منطقة الخليج العربي وحده وإنما هو موضوع قومي عربي ، تعود مسؤولية العمل من أجله على العرب أجمعين ... " (عيدروس ، 2010 : 174) ، وهذه هي الصورة التي يجب أن تترسخ لكل باحث ومهتم وحتى على مستوى المواطن العربي البسيط عندما يتعلق الأمر بشأن هذه الجزر العربية الثلاث المحتلة ، وفي المقابل يقوم المنظور الإيراني سواء في عهد الشاه أو في ظل حكم الملالي القائم حالياً بإيران بأن هناك حاجة قومية تدعو للإستيلاء على هذه الجزر.

تميز موقف دولة الإمارات على الدوام ومنذ بداية الأزمة بالتمسك بالحقوق الثابتة لها في هذه الجزر والتعامل مع القضية بحكمة والتطلع نحو التسوية السلمية بحكم أن إيران دولة مجاورة ويفترض أن العلاقات يجب أن تقوم على مبدأ حسن الجوار والحوار كأسلوب لحل المنازعات ، وإصرار إيران للتمسك بالجزر على رغم هزالة تبريراتها الأمنية والتاريخية والقانونية وعدم مصداقيتها يثير الشكوك بنوايا القيادة الإيرانية لتطويق الثروات العربية والتحكم بالممرات المائية وزيادة ضغوطها وتهديدها للأمن القومي العربي ، وعلى الرغم من إدراك الجامعة العربية لهذه التهديد ومحاولتها للنظر بالموضوع من خلال المناقشة وتسجيل المواقف الرسمية على مستوى الأمم المتحدة أو من خلال بعثات الجامعة العربية في كافة عواصم العالم لحشد لتأييد والدعم للموقف العربي إلا أنه بقي دور محدود ومتواضع وغير مؤثر في التصدي لهذا الإنتهاك والعدوان الإيراني ، وهذا ناتج عن حالة الضعف التي تعيشه الأمة العربية وغياب الرؤية والتنسيق والإنشغال بالمصالح الخاصة لكل دولة على المصالح القومية للأمة العربية ، لذلك الحل يكون من خلال تعزيز التضامن العربي والذي يكون من

خلال إعاده الإلتزام بالمواثيق التي تربط بين دول الوطن العربي وهذا يتطلب تفعيل لإليات تكفل الوصول إلى حالة من التضامن والمرؤى المشتركة وأولويات تساهم في تعزيز الحظور العربي في العالم وليس في منطقة الشرق الأوسط فحسب ، فالأمن الوطني والأمن القومي يجب أن يكون وجهان لعملة واحدة وهذا يتطلب إصلاح منظومة الجامعة العربية وبناء أجهزة العمل المشترك من أجل الخروج بقرارات أكثر فعالية وضمان تطبيق هذه القرارات ، ولذلك فإن دولة الإمارات إحدى الدول العربية التي كانت تطالب دائماً لإصلاح شؤون البيت العربي وإعادة بناء التضامن العربي لحماية المصالح العربية ولذلك فإن مسألة تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك أمر في غاية الأهمية وخاصة في ظل هذه المتغيرات الإقليمية والدولية بالعالم وضمان حماية التراب العربي ، وهذا الأمر ليس عيباً أو فيه أي صعوبات والدليل على ذلك أن هناك الإتحاد الأوروبي فعلى الرغم من التناقضات والحروب السابقة بين دول الإتحاد والأختلاف باللغة والثقافة وغيرها من العوامل الأخرى إلا أنها أستطاعت إيجاد آلية تضمن وتدعم حماية أمن وحقوق أي دولة من دول الإتحاد ، وبالتالي فإن إلتزام كل دولة عربية بالنهوض للمساندة بكل الطاقات لأي دولة عربية في محنتها وأزماتها وخاصة في مسألة صد العدوان يعد إستثمار جماعي لأمن كل دولة في المستقبل (عمران ، 2001 :37-46).

المطلب الثالث

الأهمية الإقتصادية للجزر العربية الثلاث

أقتصرت أهمية الخليج العربي سابقاً على كونه طريق مائي إستراتيجي مهما يربط أوروبا بالشرق الأوسط . والنشاط الإقتصادي للدول المطله عليه لم تتعدى الزراعة والتجارة وصيد اللؤلؤ بالمقام الأول ، إلا أنه مع إكتشاف النفط بالشرق الأوسط وبالأخص في منطقة الخليج العربي إرتفعت القيمة الإقتصادية للمنطقة وأخذ الصراع يشتد بين الدول الكبرى ، آخذين بنظر الأعتبار أن أول إكتشاف للنفط كان في عام 1908م في منطقة مسجد سليمان في فارس ، ومنذ ذلك الوقت أصبح نفط الخليج العربي يلعب دوراً مؤثراً وإستراتيجياً بالإقتصاد العالمي ، وهذه الأهمية أيضاً زادت بالنسبة للخط الملاحي في الخليج العربي وهو الطريق الذي تمر منه يومياً كميات هائلة من النفط والمشتقات البترولية ، بالإضافة للمنتجات الإستهلاكية المختلفة (عيدروس ، 2002 : 9).

تعتبر منطقة الخليج العربي من أهم المناطق فهي تمتلك ثلثي إحتياط النفط العالمي ولذلك فهي تشهد منافسة كبيرة من الدول الكبرى في مجال التنقيب عن النفط وخاصة بين البريطانيين والأمريكيين ولكن في نهاية الأمر أستطاع الأمريكيين الإستحواذ على النصيب الأكبر من العقود والإستثمارات النفطية ولعل الذي رجح كفة أمريكا على بريطانيا هو الشعور العدائي المتنامي ضد الحكومة البريطانية وفضل البريطانيين في التصدي للمنافسة الأمريكية وخاصة وأن رأس المال البريطاني المستثمر في شركة بترول العراق وشركة البترول الأنجلوإيرانية قد أستنفذ طاقته في إنشاء خط الأنابيب من العراق إلى البحر المتوسط فلم يكن

هنالك فائض للأستفاده منه في الساحل العربي وقد ظهر هذا التنافس الأمريكي البريطاني على نفط الخليج العربي من خلال تقارير القنصل الأمريكي في بغداد " إلكسندر سلون " والذي كان يراقب تحركات المستشار المالي البريطاني لسلطنة عمان " برترام توماس " ، وقد صدم البريطانيون في عام 1932م بسبب عثور الأمريكيين على البترول في مناطق ساحل الخليج العربي (الحبروش ، 2008 : 69 – 73). والجزء الأكبر من النفط يتوافر بكميات كبيرة تحت مياه الخليج العربي وهذا بدوه زاد من أهتمام إيران ولذلك قامت بمنح حق التنقيب عن النفط لثلاث شركات نفطية عالمية وهي (الشركة الإيرانية الإيطالية – الشركة الإيرانية الأمريكية – الشركة الإيرانية الكندية) ، وقد قامت بالتنقيب عن النفط في أماكن أبعد من حدود مياهها الإقليمية ، ومن ذلك فهي تحاول الحصول على النفط من منطقة الجرف القاري، إذ يشكل النفط محرك أساسي للسياسة الإيرانية في المنطقة والدليل على أهمية النفط بالنسبة لإيران أنها عرضت فكرة التنازل عن المطالبة بحقوقها التاريخية على حسب ما تدعي في البحرين مقابل نسبة من عوائده النفطية ، ولأجل النفط أيضاً وجه الشاه أهتمام أكبر للجزر العربية الثلاث بعدما علم بإكتشاف النفط فيها (المطيري ، 2011 : 29–30). والدليل على ذلك أنه خلال زيارات حاكم الشارقة الشيخ " خالد بن محمد القاسمي " لإيران أتضح له بأن الدوافع الإقتصادية تلعب دور أساسي في هذه المطالبات والإدعاءات الإيرانية ، ففي خطاب لحاكم الشارقة أذيع على الراديو والتلفزيون قال : " لقد ذهبت إلى إيران أكثر من مرة وفي كل مرة كانت نواياها واضحة ... لقد أردت أن أحيل المشكلة إلى محكمة العدل الدولية ولكن إيران رفضت ... أردت أن أطرحها على بساط البحث والمناقشة في الأمم المتحدة .. ورفضت إيران ... أردت أن أعرضها للوساطة كما جرى بالنسبة للبحرين .. ورفضت

إيران، وأصرت على إستخدام القوة وتأكدت أثناء زيارتي لطهران بأن إيران ستستخدم القوة لإحتلال الجزر لطمعها بوجود البترول في جزيرة أبو موسى .. لقد كان دافعها الأساسي إقتصادياً " (عبدول ، 2001 : 106).

تتحدد الأهمية الإقتصادية للجزر العربية الثلاث من خلال جملة من الأسباب أبرزها:-

1. وجود المراعي والمياه العذبة فيها ، والأملاح الكيماوية والفحم الصخري بالإضافة إلى مصائد الأسماك وسابقاً كانت لها قيمة فيما يتعلق بتجارة اللؤلؤ (الصيادي ، 2012 : 53 – 60) ، كما أنها غنية بالمعادن وقد كان لإكتشاف الأوكسيد الأحمر في أبو موسى سبباً دفع إيران للمطالبة بهذه الجزيرة أول أكتشاف كان في 1898 . وفي سنة 1906م حصلت شركة " فونكهاوز " الألمانية وبضغط بريطاني ألغى حاكم الشارقة هذا الإمتياز ومن ثم حصلت عليه شركة بريطانية تدعى " جولد فالي أوكر أند أوكسيد كومباني ليمتد " وبناء عليه تدخلت إيران وضغطت نحو إلغاء العقد تحت ذريعة أن الجزيرة تتبع لها (عيدروس ، 2002 : 172-174). مع العلم بأن شركة الوادي الذهبي التى سبق الإشارة إليها قبل أن تحصل على حق الإمتياز على إنتاج الأوكسيد الأحمر عندما علمت بوجود الأوكسيد الأحمر على جزيرة أبوموسى قامت بتشجيع الحكومة الإيرانية لإحتلال الجزيرة وقد أشار السير " برسي لورين " في عام 1923م في رساله إلى حكومته أنه علم بأن صاحب إمتياز الأوكسيد الأحمر في جزيرة هرمز قد حرض الحكومة الإيرانية على إثارة أدعاءاتها على جزيرة أبو موسى والبحرين (عيدروس ، 2002 : 256-258).

2. تتمتع جزيرة أبو موسى بتربة زراعية خصبة ومن الجبال التي فيها تلال حمراء أستغلتها بريطانيا سابقاً لصناعة الأصباغ بالإضافة إلى صخور من بلورات الكرانيت ، بالإضافة طبعا إلى كون هذه الجزر طريق مرور لشحنات البترول والمنتجات الصناعية والزراعية بين الخليج العربي والعالم الخارجي (عيدروس ، 2002 : 45-46).

3. ثبت من خلال عمليات التنقيب عن وجود النفط بكميات كبيرة وقد سبق لحاكم الشارقة أن أعطى شركة " بت كازل إنداويل " الأمريكية إمتياز البحث عن النفط وتقدر الكميات المتوقعة ما بين (13-20) ألف برميل يومياً (عيدروس ، 2002 : 44-45). مع العلم بأن الإحتياطات النفطية المؤكدة لإيران والتى تبلغ نحو 47.9 مليار برميل سوف تنضب قبل وقت طويل من نضوب إحتياطات دول مجلس التعاون الخليجي بالتالي فإن أدعاء إيران بملكية الجزر المحتلة والسيادة عليها وإمتلاك الحق الحصري يهدف في فرض تحدي قانوني ومادي للحقوق السيادية لدولة الإمارات وخاصة مسألة إنشاء حزام بطول 12ميل من المياه الإقليمية حول هذه الجزر وبالتالي في ملكية حقول النفط والغاز في هذه المياه (ماتير ، 2005 : 319).

4. تأتي قيمة الجزر الإقتصادية في تحديد وقياس مدى الجرف القاري الذي سوف يعود على إيران في قاع الخليج العربي ، فضم الجزر إلى الأراضي الإيرانية يجعل شواطئ إيران في مواجهة الإمارات تبدأ من نطاق الجزر كمرتكز ، وهذا بدوره يدفع إيران للمطالبة بمناطق وجزر أخرى تعود ملكيتها لدولة الإمارات بإتجاه الساحل الغربي للخليج العربي (الحاج ، 1998 : 166-167).

لقد فقدت دولة الإمارات نتيجة لهذا الإحتلال الإيراني لجزرها حق ممارسة سيادتها الإقتصادية على ثرواتها الطبيعية على أرض الجزر ومن حولها ، فهي صاحبة الإختصاص في تنظيم وإستغلال وإدارة هذه الثورات والموارد وهذا جزء من أهدافها الوطنية والقومية ، فالعدوان الإيراني حرم الدولة من هذا الحق وخاصة في جزر الطنبين التي تسيطر عليهما إيران بشكل تام ، أما أبو موسى فهي محرومة من الإستفادة على معظم هذه الثروات ، فهي بموجب المادة الرابعة من مذكرة التفاهم تحصل على نصف العائدات النفطية ، وأيضاً قيام إيران بالإستفادة من حقوق الصيد في المياه الإقليمية لجزيرة أبو موسى يدخل أيضا في مظاهر فقد الإمارات لسيادتها الإقتصادية (عبدول ، 2001 : 286-290).

المبحث الثاني

الجهود الدبلوماسية للسياسة الخارجية الإماراتية لمعالجة قضية الجزر العربية الثلاث

تتميز السياسة الخارجية الإماراتية بالثبات والإلتزام بالمواقف والمبادئ التي حدد مرتكزاتها الوطنية والعربية والدولية دستور البلاد ، وعلى مجموعة من القواعد التي تعمل على خدمة المصالح الوطنية العليا ونصرة القضايا العربية والإسلامية . فهي أهداف واقعية وعملية تتفق مع إمكانياتها كدولة صغيرة ، فالحفاظ على الإستقلال والسيادة والأمن والإستقرار ودفع العدوان وتوفير الحياة الكريمة هي مهمات تأتي على رأس الأولويات ، وهي في سبيل تحقيق أهدافها أقامت علاقات مع جميع الدول الشقيقة والصديقة وهي في سعيها هذا أنضمت إلى العديد من المنظمات الدولية والإقليمية والعربية ، بالإضافة للإتفاقيات الإقتصادية والتجارية والصناعية ، وهي بذلك أصبحت عضو مؤثر ومتفاعل في المجتمع الدولي وتحظى بإحترام وتقدير الجميع . وقد أنتهجت دولة الإمارات سياسة تقوم على الحوار والتفاهم والإلتزام بميثاق الأمم المتحدة ، والمواثيق الدولية ، وقواعد حسن الجوار ، وسيادة الدول ووحدة أراضيها ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وحل النزاعات بالطرق السلمية وعلى ضوء ذلك صرح رئيس الدولة الشيخ "خليفة بن زايد آل نهيان" عام 2008م بأن " نجاح السياسة الخارجية شكلت أحد أبرز الإنجازات المشهودة لدولة الإمارات وأن هذا النجاح قام على مجموعة من الثوابت التي أرسى دعائمها القائد المؤسس المغفور له بأذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان " (بدر ، 2010 : 141-144).

المطلب الأول

الجهود الدبلوماسية على مستوى العلاقات البينية الإماراتية – الإيرانية

أتسمت سياسة دولة الإمارات الخارجية منذ تأسيسها عام 1971م بالحكمة والإعتدال ومناصرة الحق والعدالة ، أستناداً إلى أسس الحوار والتفاهم بين الأشقاء والأصدقاء وإحترام المواثيق الدولية والإلتزام بميثاق الأمم المتحدة وإحترام قواعد حسن الجوار وسيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل النزاعات بالطرق السلمية ، وهي سياسة أرسى قواعدها مؤسس دولة الإمارات المغفور له بأذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، والذي كان يضع قضية إحتلال الجزر الثلاث في أعلى سلم أولوياته المحلية والعربية والدولية لأن المسألة بالنسبة إليه وإلى دولة الإمارات كانت دائماً مسالة مبدأ وحقوق لابد من أعادتها لأصحابها الشرعيين ، وقد أنعكس ذلك على خطاباته التى في معظمها كانت لا تخلو عن ذكر قضية الجزر المحتلة بأعتبارها قضية وطنية وعربية لا تقبل المساومة أو التنازل فهي قضية لا تخص إمارة بعينها بل قضية وطن وشعب (الطنيجي ، 2011 : 55–56).

أنتهجت دولة الإمارات في تعاملها مع قضية الجزر المحتلة دبلوماسية قائمة على الهدوء والتروي وعدم إثارة الجانب الإيراني بأعتبار أن علاقات الجوار يجب أن تقوم على الود والتفاهم ، وعلى أعتبار أن الدبلوماسية هي الطريق الأمثل والفعال للتغلب على جميع التوترات وحل المشاكل بطريقة ودية ، وهذا بدوره سوف يجنب المنطقة أي تداعيات وتراكمات سلبية قد تؤدي إلى تدويل الأزمة . ومن جانب أخر فإن دولة الإمارات قد تعاملت مع الموضوع بواقعية فيما يتعلق بموازين القوى بين الطرفين بسبب ما تتمتع به إيران من

حجم وقوة يفوقان مجموع ماكانت تتمتع به دول الخليج العربي الأخرى المحيطة على الخليج العربي ، وخاصة في زمن الشاه . لذلك فقد أدرك الشيخ زايد رحمه الله بأن الدولة عند نشأتها كانت ضعيفة بحيث لا تقوى على إسترداد الجزر بالقوة ولم تملك في ذلك الوقت أصدقاء أقوياء ، بالإضافة للتحديات الحدودية الاخرى التي كانت تواجهها الدولة سواء تلك التي كانت من المملكة العربية السعودية أو سلطنة عمان . كما أن ثمة ظروف أقليمية أخرى أثرت على دولة الإمارات مثل الحرب العراقية الإيرانية (1980 – 1988) ، وحرب الخليج الثانية (1991) ، لذلك آثر المغفور له بأذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان على أتباع مسار متعقل يقوم على تثبيت حقوق الدولة ومطالبها مع تجنب الدخول في صراع مسلح مع إيران . ومن هذا المنطلق صرح المغفور له الشيخ زايد في يونيو 1972م : " إننا نسعى دائماً إلى أن تكون علاقتنا مع جيراننا من الدول قائمة على أساس من التفاهم التام ، والروابط الأخوية القومية المتينة ، وإذا كان هنالك أي نزاع أو سوء فهم بيننا وبين جار لنا أو صديق أو شقيق فإننا دائماً نتجه إلى الله ونطلب منه أن يلهمنا الصبر ... دون اللجوء إلى ما يضر بمصالح البلدين أو يقودهما إلى النزاع المسلح لهذا رفعنا ما وقع علينا من جارتنا إيران إلى جامعة الدول العربية ... " . في نوفمبر 1981م صرح المغفور له بأذن الله الشيخ زايد : " موقفنا من الجزر الثلاث واضح وبسيط ، هذه الجزر جزء من دولة الإمارات ،وملك لها وكلنا أمل ان نتمكن من حل خلافنا مع إيران بالتفاهم والحوار ... " (الطنيجي ، 2011: 57 – 58). لم تقم دولة الإمارات بطرح مطالبها علانية وبإصرار أكبر إلا في فترة متأخرة وذلك بعد أن عززت مكانتها وأكتسبت الدعم اللازم . وقد أستمر هذا الوضع حتى عام 1992 عندما أقدمت إيران على أتخاذ خطوات تصعيدية في جزيرة أبوموسى وخرقت بذلك مذكرة التفاهم التى

أبرمتها مع إمارة الشارقة في عام 1971م ، (الطنيجي ، 2011: 59 – 61). وقد أجرى وزير خارجية دولة الإمارات بذلك الوقت السيد "راشد بن عبدالله النعيمي" عدة إتصالات مع المسؤولين الإيرانيين قوبل برفض إيراني وحتى مجرد التفاوض . ولقد عبر "محمد جواد لا ريجاني" مستشار المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني خلال خطبة الجمعة في 1992/10/2م عن سياسة حكومته بالقول : " إن هذه الدول تلعب بذيل الأسد .. لقد مارست إيران سيادتها على المنطقة ولم يكن لكم وجود قبل 70 سنة ، لقد ولدتم بعد العدوان البريطاني الإستعماري على المنطقة " . وتلاه تصريح السفير الإيراني "حسن أمينيان" في 1992/12/9 بالقول : " أما موضوع الجزر فهي إيرانية وأمرها يعود للشعب الإيراني والوثائق تثبت حقنا والشعب الإيراني لا يسمح بأن نتحدث عن هذا الحق الثابت ... " ، وأخيراً في 1992/12/25م حذر الرئيس الإيراني "هاشمي رافسنجاني" من التعرض للجزر بقوله : " أن الطريق إلى هذه الجزر يمر عبر بحر من الدماء " ، (البشابشه ، 2006 : 166 – 174) . هذه المواقف والتصريحات عززت من المخاوف لدى دولة الإمارات التى عبرت عنها في جميع المحافل الإقليمية والدولية ، وأنعكست على تصريحات القادة السياسيين بالدولة . وهنا يمكن الإشارة إلى تصريح المغفور له بأذن الله الشيخ "زايد بن سلطان آل نهيان" إلى صحيفة السياسة الكويتية : " إن إيران لا تريد أن تعطي الحق لأصحابه .. إنهم يريدون أن يفاوضوا ليأخذوا وألا يعطوا .. هذا مستحيل .. أن موقفنا واضح وأنعم تعرفونه والعالم يعرفه .. لقد أعتدوا علينا .. والذي يعتدي وينهب لا يعيد الحقوق لأصحابها .. لأن لو كان يعرف الحق ولديه براهين ما كان ليعتدي ... " ، كما أن الشيخ محمد بن راشد أكد : " أنه بينما تعتبر العلاقات مع إيران جيدة جدا فإن المشكلة الوحيدة هي قضية الجزر ، وكل ما نريده من إيران

هو المفاوضات ، إذا لم نتمكن من التوصل إلى تسوية سلمية من خلال هذه الوسيلة فيمكننا أحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية " (عيدروس : 2002 : 52) . وحتى اللجنة الثلاثية التي شكلت في مجلس التعاون الخليجي في عام 2000م ، لم تحقق أي نتيجة بسبب التعنت الإيراني والزيارات المتكررة والمتبادلة للمسؤولين بين البلدين هي بدورها لم تحقق أي نتائج إيجابية . وكانت الإمارات تنظر دائماً لأي إنتخابات تجرى في إيران سواء كانت رئاسية أو برلمانية بشكل إيجابي ، ذلك أنه عندما وصل الرئيس الأسبق "محمد خاتمي" إلى الحكم في 1997م كان هناك تفاؤل عبر عنه حتى الرئيس الأمريكي آنذاك في ذلك الوقت "بيل كلينتون" بالقول : " بأنه تطور مهم ومشجع " (عيدروس : 2002 : 52). ولكن لم تسفر هذه المرحلة عن أي إنفراج بالقضية . وفي حدث أخر عبر عنه الشيخ "عبدالله بن زايد" بالقول :" ... أتمنى أن يكون الوضع في إيران بعد الإنتخابات البرلمانية في فبراير 2000 يسمح لها بالتجاوب مع الدعوات الى مفاوضات أو إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية " (الطنيجي ، 2011: 62 – 68). حيث كان هناك أمل أن تتغير السياسة في ضوء هذه الإنتخابات . ومع ذلك ، كان الواقع يؤكد دائماً أن سياسة أيران حيال الجزر العربية الثلاث ، وأن أختلفت النخب السياسية الحاكمة ، هي سياسة ثابتة ، ولعل خير دليل على ذلك هو أن الساحة السياسية الإيرانية شهدت قيادات متنوعة إلا أنها كانت جميعها متعنته ومتطرفة . كما وأن الفترة ما بين 2001 – 2002 م شهدت زيارتين للشيخ "حمدان بن زايد" وزير الدولة للشؤون الخارجية بذلك الوقت إلى إيران لم تأتي بجديد . وبتولي الشيخ "خليفه بن زايد أل نهيان" مقاليد الحكم خلفاً للمغفور له بأذن الله الشيخ زايد بن سلطان أستمرت الجهود نحو التسوية ، وهذا ما عبر عنه من خلال الخطاب الأول الذي ألقاه في ديسمبر 2004م وفيه جدد الدعوة إلى إيران لحل

قضية أحتلالها للجزر الثلاث عن طريق اللقاءات ووفق جدول أعمال واضح أو بأحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية . ولعل الحدث الأبرز كان في عام 2007م عندما أستقبلت دولة الإمارات الرئيس محمود أحمدي نجاد والذي فيه طرحت كافة المواضيع محل الأهتمام ومن ثم أعقبه زياره من الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم إلى طهران ألتقى فيها الرئيس الإيراني وفيه عقد لقاء مغلق تم البحث فيه مختلف القضايا العربية والإسلامية والشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي ، كما أنه في 2009/12/9م عقد في طهران الإجتماع الأول للجنة المشتركة بين الإمارات وإيران برئاسة الشيخ "عبدالله بن زايد" وزير الخارجية و" منوشهر متكي " وزير خارجية إيران بذلك الوقت ، ولكن على رغم كل تلك الجهود والتحركات ظل ملف القضية في محله دون أي تطورات إيجابية ، وفي ضوء إستفسارات المجلس الوطني الإتحادي عن سياسة وزارة الخارجية صرح الشيخ عبدالله بن زايد : " يظل الجانب الإيراني متعنتاً ورافضا كل مسارات الإمارات وجهودها وشدد أنه مهما طال الوقت فإن الجزر ستعود لدولة الإمارات" (الطنيجي ، 2011: 69 – 83).

عبرت دولة الإمارات عن نواياها نحو الوصول لتسوية سلمية لقضية الجزر العربية الثلاث بشكل واضح وصريح ومن ذلك الكلمة التي ألقاها الشيخ حمدان بن زايد أمام المؤتمر الحادي والعشرين لوزراء خارجية الدول الإسلامية بكراتشي والذي قال فيه : " ... نؤكد مجدداً أستعدادنا لإستمرارية الحوار السلمي المباشر مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية لحل قضية الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات " ، وفي إفتتاح المجلس الوزاري الرابع عشر المشترك مع دول السوق الأوروبية قال راشد عبدالله وزير الخارجية : " ... إن دولة الإمارات تؤكد مجدداً أستعدادها للوصول إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث ... عن طريق

الحوار وفي إطار سياسة حسن الجوار وحسب الأعراف والقوانين الدولية " (عبدول ، 2001: 123-126). كما أن دولة الإمارات قد صرحت في أكثر من مناسبة عن الإستعداد لإرسال وفد للإجتماع مع مسؤولين إيرانيين في طهران أو في اي مكان أخر بالعالم أو استقبال وفد إيراني في أبوظبي شرط تحديد دول أعمال الإجتماع ولكن دولة الإمارات تشترط قبول المسؤولين الإيرانيين إجراء حوار في شأن الجزر الثلاث وهناك تصريح الشيخ "عبدالله بن زايد آل نهيان" في 28 سبتمبر 2007م والذي عبر فيه عن اسفه في عدم أحراز أي تقدم لتسوية قضية إحتلال الجزر من قبل الجارة إيران وذلك على الرغم من المساعي الحميدة والمبادرات السلمية الإيجابية (الطنيجي ، 2010 : 94 – 96). كما أن الإمارات عمدت إلى جعل قضية الجزر أحد الشروط أو البنود الأساسية لاي بيان سياسي أو تصريح سياسي (مشترك) يمكن أن يصدر عقب زيارة مسؤولين أجانب للإمارات أو زيارة مسؤولي إماراتيين لدول أخرى (عيدورس ، 2002 : 127). إذن دولة الإمارات منذ قيامها دعت وفي أكثر من محفل عربي وإقليمي ودولي وعلى لسان العديد من مسؤوليها إلى إنهاء هذا النزاع وبأتباع أفضل الطرق للتعامل مع هذه القضية سواء بالمفاوضات الجادة والمباشرة ، أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية في ظل تأييد ودعم من دول الخليج العربي ، وجامعة الدول العربية، والمجتمع الدولي .

وفي المقابل قابلت إيران كل هذه المساعي من قبل دولة الإمارات إما بالتجاهل أو الرفض . فحكومة الشاه كانت ترفض تماما الدخول في أي مفاوضات مباشرة ، بل كانت في المقابل تتمادى بأصدارها تهديدات مستمر ، وأستمر هذا الوضع حتى قيام الثورة الإيرانية والإطاحة بالشاه . وهنا لاحت بوادر لحل الأزمة وتفاؤل نحو التسوية وقد عبر عن هذا

الإرتياح المغفور له الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم إمارة رأس الخيمة الذي كان قد أجرى إتصالات مع الإمام الخميني والذي قد وعد بتسوية الخلاف مع دولة الإمارات بشأن الجزر . وبناء عليه كانت دولة الإمارات من أوائل الدول التى أعترفت بنظام الثورة الإسلامية في إيران وأستقبلت وفد رسمي . ولكن تبين لاحقاً بأن الثورة لم تأتي بجديد على صعيد السياسة الخارجية الإيرانية بشكل عام وقضية الجزر بشكل خاص ، بل كانت نوع من المراوغة من قبل الحكومة الإيرانية وعدم تجاوب مع المبادرات الإماراتية ، بل تطور الوضع إلى قيام إيران بإتخاذ إجراءات تصعيدية ضد المواطنين الإماراتيين والعرب والأجانب على أرض الجزر ، وتعزيز تواجدها العسكري على أرض الجزر وتغيير المسميات العربية وموجة تهجير للسكان الأصليين وإحلال الفرس مكانهم كمسعى منها نحو تغيير التركيبة الديمغرافية في الجزر الإماراتية (أوكانيل.العوري ، 2003 : 65-67).

أدت هذه السياسة الإيرانية المتصلبة والرفض التام لكافة الحلول أو التعامل بمرونة مع المبادرات الإماراتية حول قضية الجزر إلى نتائج وإنعكاسات سياسية وإقتصادية وأمنية يمكن إيجازها على النحو التالي:-

1. تضررت بطبيعة الحال العلاقات البينية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران على المستوى السياسي . وهذا كان واضحاً من خلال حجم وتواضع التمثيل الدبلوماسي المتبادل بين الدولتين . وعلى مستوى الزيارات المتبادلة ، وحتى على المستوى الإقليمي والدولي كان هناك عدم توافق على الكثير من القضايا والقرارات المتعلقة بالملفات الساخنة في منطقة الشرق الأوسط والعالم بشكل عام.

2. تعد العلاقات الإقتصادية بين دولة الإمارات وإيران الأقدم والأكبر في منطقة الخليج العربي وبالأخص مع إمارة دبي ، ولذلك حاولت الدولة منذ نشأتها تنمية هذه العلاقات مع إيران لقناعتها أنها أحدى الأدوات التى يمكن أن تساهم في بقيام تعاون وإزالة أي تعقيدات يمكن أن تعرض هذه العلاقات . وحتى في أصعب المراحل التي مرت على الدولة الإيرانية ، فقد إستمرت هذه العلاقة دون إنقطاع ، فأصبحت الدولة منطلق للصادرات والواردات . وبما أن هذه العلاقات الإقتصادية تخدم الشعبين فلا حرج من تطويرها . ولكن نظراً للسلوك العدائي الإيراني ، وخاصة مواقفها المتصلبة والمتعنتة تجاه قضية الجزر الثلاث المحتلة ، بالإضافة لإستفزازاتها وتهديداتها المستمرة للدولة ، الأمر الذي دفع بها إلى أن تعيد النظر في هذه العلاقات مع إيران . والأكيد أن هذه المراجعة سوف تكون إيران هي الخاسر الأكبر فيها. (أوكانيل . العوري ، 2003 : 96).

3. عززت دولة الإمارات من إمكانياتها الدفاعية والأمنية وذلك على النحو التالي:

. المشاركة في الإطار الأمني الجماعي لمجلس التعاون الخليجي من خلال المعاهدة لسنة 2001م " معاهدة الدفاع المشترك " والمشاركة في قوة " درع الجزيرة ".

أ. إقامة علاقات أمنية مثل المعاهدة الأمنية مع أمريكا عام 1994م ، ومع فرنسا عام 1995م ومع بريطانيا عام 1996م ، وتعكف دولة الإمارات مع شركاءها إلى وضع إستراتيجية لردع الهجمات التقليدية وغير التقليدية التى يحتمل أن تقع ضدها.

ب. عقد إتفاقيات التسلح والتحديث للقوات المسلحة مثل إتفاقية عام 1998م للحصول على 80 طائرة مقاتلة من طراد أف – 16 بلوك – 60 ، وإتفاقية مع فرنسا عام 1998م للحصول على 30 طائرة ميراج 2000 الفئة 9 وتحديث طائرتها من طراز ميراج 2000 ، وصفقات أخرى تتعلق بطائرات للدوريات البحرية ومروحيات مضادة للسفن والغواصات ، وفرقاطتين هولنديتين من فئة كورتينير بين عامي 1997 – 1998م وصواريخ هربون الأمريكية والمضادة للفرقاطات وللطائرات ، وبرنامج تدريب للقوات البحرية بدولة الإمارات ضد وسائل الحرب النووية والبيولوجية والكيماوية ، ودبابات وصواريخ بالستية وغيرها (ماتير ، 2005 : 332–339).

المطلب الثاني

الجهود الدبلوماسية على المستوى الإقليمي

هناك جانب مهم لا بد من الإشارة إليه قبل الخوض بالجهود والمساعي الدبلوماسية التى سلكتها دولة الإمارات على المستوى الإقليمي ، وهي أن إيران قبل إحتلالها للجزر العربية الثلاث قامت بتهيأت الأوضاع السياسية والإقتصادية لها مع غيرها من الدول الجوار . فقد قامت بتصفية مشاكلها الإقليمية مع جيرانها العرب من الدول الخليجية بالخليج العربي . ومن جانب أخر ، أستغلت علاقاتها الحسنة مع بعض الأنظمة العربية مثل سوريا والجزائر بالإضافة لعلاقتها الجيدة مع كلا المعسكرين في ذلك الوقت الرأسمالي والإشتراكي ، ففي عام 1968م توصلت إلى إتفاق مع المملكة العربية السعودية لتسوية النزاع القائم بشأن جزيرتي " عربي وفارسي " في الخليج العربي ، ودخلت في مفاوضات مع الجانب الكويتي حول مسألة الجرف القاري ومن ثم أعترفت بحق الشعب البحريني في تقرير مصيره بعد أستفتاء الأمم المتحدة في عام 1970 ، وإن كانت حتى الوقت الحاضر تدعي بأحقيتها بأرض البحرين . وعلى المستوى العربي فقد كانت تتمتع بعلاقات طيبة مع بعض الأنظمة العربية مثل المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية وجمهورية تونس ، وجمهورية مصر العربية " على عهد السادات " (عبدول ، 2001 : 294–295) . وهنا يمكن الإشارة إلى موقف حكومة أبوظبي تجاه ردة فعل الدول العربية في ذلك الوقت من الإحتلال الإيراني للجزر الثلاث بالقول " إن إيران لم تجد قوة عربية تتمثل في جبهة متماسكة قوية تواجهها والأشد إيلاماً أن المواقف العربية حتى بعد إحتلال الجزر لم تكن إيجابية " (عيدورس ، 2002 : 322) . ولكن رغم ذلك فقد تسبب الإحتلال الإيراني بشكل عام بردود أفعال سواء على المستوى الخليجي أو

العربي وحتى العالمي الرسمي وحتى على المستوى الشعبي ما بين مستنكر ورافض لهذا العمل العسكري الذي يعد إنتهاك للمواثيق الدولية.

وفي المقابل كانت هناك رؤى عربية مختلفة ومتباينة حيال التعامل أو حتى التعاطي مع قضية الإحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث كانت مرتبطة بمصالح وحسابات أقليمية ودولية، ولكن الأكيد أنها لم تصب في مصلحة دولة الإمارات بشكل يعزز من موقفها . فقد كانت الدول العربية المحافظة مثل السعودية والأردن ومصر في عهد السادات غير راغبة في مواجهة إيران بشأن الجزر المحتلة ، لأنهم كانوا ينظرون لها كعامل توازن كابح للتحدي الشيوعي الذي كان يشكله النظام في اليمن الجنوبي والجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ، ودعم إيران لكل من السعودية والأردن أثناء الحرب الأهلية في اليمن الشمالي في الفترة 1962–1967م ، والتسوية الحدودية بين إيران والسعودية عام 1968م وتخلي الشاه عن البحرين عام 1970م . (ماتير ، 2005 : 372–374) . بالإضافة إلى التفاهمات مع إيران الشاه فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالنفط والحد من المنافسة . ولعل خلفية الخلاف الحدودي بين أبوظبي والسعودية عاملاً أنعكس على الموقف السعودي الذي لم يلقى بكل ثقله لدعم الإمارات في نزاعها مع إيران حول الجزر ، حيث أن الملك فيصل في عام 1968م قد قال أن السعودية سوف تدعم قيام الإتحاد بين الإمارات وبدون شروط . ولكن عندما قام الشيخ زايد حاكم أبوظبي بزيارة السعودية عام 1970م للتعبير عن هواجسه إزاء المخاطر التي تمثلها الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي وتطلعه إلى إعتراف السعودية بالإتحاد قال الملك فيصل أن السعودية لن تعترف بالإتحاد ما لم يتم الإعتراف بالمطالب السعودية في تبعية المنطقة الشرقية من شبة الجزيرة العربية وكذلك أن توقف شركة أبوظبي للبترول

نشاطها في المنطقة التى تدعي السعودية ملكيتها عليها . ورفضت السعودية قبول عضوية الدولة في الجامعة العربية إلا بعد أن حصلت السعودية على مطالبها وهي منطقة حدودية بين الإمارات وقطر " منطقة العديد " مقابل تخلي السعودية عن مطالبها في منطقة البريمي بالعين. (ماتير ، 2005 : 375-378). ويذكر أن الشيخ خالد القاسمي قد كتب إلى الملك فيصل طالباً التوسط غير أن ملك السعودية رد عليه في 19 نوفمبر 1971م : " ... نحن مازلنا نرى أن باب الحوار بينكم وبين طهران ينبغي أن يظل مفتوحاً . كما أننا نتفق مع وجهة نظركم القائلة بأن يظل هذا الموضوع طي السرية وبعيداً عن أي تدخل خارجي إلى حين توصلكم إلى نتيجة مرضية بمشيئة الله " (ماتير ، 2005 : 379) . بالوقت الذي كانت فيه كل من (قطر والبحرين وسلطنة عمان) غير راغبين في مواجهة إيران التي أعترفت بهم وأقامت علاقات دبلوماسية ودعمت انضمامهم للأمم المتحدة والإرتباط معهم في إتفاقيات حدود بحرية . أما بالنسبة إلى مصر فقد كانت منشغلة بالصراع العربي الإسرائيلي وتحسنت علاقتها مع إيران في عهد السادات الذي حاول تطوير هذه العلاقة لأعتقاده بأن هذا سوف يساهم في دعم الشاه له في الصراع مع إسرائيل ، والجدير بالذكر أن السادات قد ذكر في أحد المرات بأن الجزر هي " مجموعة صخور لا تستحق كل هذه الضجة "(ماتير ، 2005 : 379).

يعود الفضل إلى العراق في إحياء قضية الجزر عند بداية الثمانينيات بعد الثورة الإيرانية وعزلة مصر بسبب اتفاقية السلام الموقعة بينها وبين إسرائيل عام 1979م . ولكن العراق لم يكن الدولة العربية الوحيدة التي ساندت قضية الجزر . ففي عام 1980م عبرت السعودية في مؤتمر منظمة الدول المصدرة للنفط بالجزائر عن دعمها التام لمطلب الإمارات ،

وفي عام 1981م تأسس مجلس التعاون الخليجي وكان ذلك بصورة عامة ردا علـــى الثـــورة الإيرانية وعلى الغزو السوفييتي لأفغانستان وبدأت الإمارات تتلقى دعماً دبلوماســـياً إقليميـــاً خليجياً وعربياً (ماتير ، 2005 : 383-394).

ترتبت على الجهود الدبلوماسية التى أنتهجتها دولة الإمارات في معالجة قضية الجزر المحتلة والتصدي للإستفزازات والإنتهاكات الإيرانية ، بأن أصبحت القضية محل إهتمام ومتابعة الكثير من الدول العربية والتجمعات الإقليمية بالمنطقة العربية ، وخاصة وأن قضية الجزر بالمقام الأول هي ليست قضية إماراتية فحسب بل هي قضية عربية ، فهذه الجزر جزء لا يتجزأ من الأمة العربية والإعتداء على سيادة دولة الإمارات هو إعتداء على دولة عربية ، ولذلك سلكت الدبلوماسية الإماراتية مسار إشراك الأمة العربية في القضية من كافة جوانبها وجعلها جزء من الخطاب السياسي العربي ، كما ضغطت دولة الإمارات لأن تكون القضية كأحدى الإعتبارات التي يجب على كل دولة عربية أن تراعيها في علاقاتها البينية مع إيران ، ومن الأسباب التي شجعت الدول العربية بأن تراجع علاقاتها مع إيران بالإضافة إلى قضية الجزر هي ملفات أخرى مثل الملف النووي الإيراني والذي أكد لبعض الدول المشككة بنوايا إيران بأنها بالفعل تنطلق من دوافع قومية نحو التسلط والهيمنة ، كما أن تبني مبدأ تصدير الثورة في إيران من بعد عام 1979م ووصول الملالي إلى سدة الحكم في طهران ساهم في تعكير علاقات إيران مع معظم الدول العربية (ماتير ، 2005 : 396-444).

1. مجلس التعاون الخليجي

تعتبر دولة الإمارات إمتداداً جغرافياً للخليج العربي وخليج عمان والمحيط الهندي ، كما تعتبر إمتداداً ثقافياً لشبه الجزيرة العربية ، وإمتداداً أمنياً لمنطقة الخليج العربي . كما أن

منطقة الخليج العربي هي المنطقة الأكثر أهمية سياسياً وإستراتيجياً وأمنياً لدولة الإمارات ، وترجع خطوات إنشاء مجلس التعاون الخليجي إلى عام 1975م وقد كان للوضع الإقليمي الذي شهدته منطقة الخليج في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات (الثورة الإيرانية 1979 ، والغزو السوفيتي لأفغانستان 1979 ، والحرب العراقية الإيرانية 1980) أثر كبير في دفع دول الخليج إلى إنشاء المجلس والذي كان في 1981/5/25م حيث عقدت أول قمة في أبوظبي(عبيد ، 2004 : 147–149).

قامت الإمارات بالتنسيق والتشاور مع شقيقاتها الدول الأعضاء بالمجلس وقد نوقشت القضية في معظم إجتماعات وزراء الخارجية ، وكانت قضية الجزر إحدى البنود في معظم إجتماعات قادة دول المجلس ، وقد درج الوزراء في ختام لقاءاتهم على إصدار البيانات التى تؤيد وتأكد على موقف وحق دولة الإمارات من قضية الجزر وأستنكارهم للإجراءات الإيرانية . وأن التصرفات والأفعال الإيرانية تناقض مع تصريحاتها التى تدعي فيها رغبتها بتطوير العلاقات بين الجانبين وتعارض المبادئ التي تقوم عليها العلاقات بين دول المجلس وإيران . ومن جانب أخر حذر المجلس وفي أكثر من مناسبة إيران في أن العلاقة بين دول المجلس وإيران مرتبطة بقضية الجزر المحتلة (الحاج ، 1998 : 193).

ساهمت دول المجلس أيضا على الصعيد الدولي في دعم قضية الجزر المحتلة فقد قامت بدعم القضية من على منبر الأمم المتحدة نذكر منها على سبيل المثال " كلمة ممثل البحرين الشيخ محمد بن مبارك أل خليفه في 1997/9/30م ومن ثم أعيد طرح القضية في 2007/9/29 من خلال الشيخ خالد بن أحمد آل خليفه – معالي الشيخ حمد بن جاسم رئيس وزراء ووزير خارجية دولة قطر في 1997/10/2م – كلمة وزير الدولة العماني للشؤون

الخارجية يوسف بن علوي بتاريخ 1997/10/3م – مندوب الكويت الدائم بالأمم المتحدة السفير محمد عبدالله أبو الحسن في 1997/9/29م والتي أعيد الإشارة إليها من بواسطة الشيخ الدكتور محمد صباح السالم الصباح في 2007/10/1م – خطاب المملكة العربية السعودية في 1997/10/3م بالأمم المتحدة والتي أعاد طرحها الأمير سعود الفيصل في 2007/9/28 " (الطنيجي ، 2011 : 162–169).

2. جامعة الدول العربية والبرلمان العربي

أنضمت دولة الإمارات إلى جامعة الدول العربية في 1971/12/6م ومنذ ذلك التاريخ وهي تعمل على تفعيل دور جامعة الدول العربية من خلال الدعم المادي والمعنوي ، والعمل على تعديل ميثاق الجامعة ليتماشى مع الأوضاع والقضايا المعاصرة ، وإنشاء محكمة عدل عربية ، والسعي نحو التكامل العربي سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً وعسكرياً وخاصة من خلال تفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك ، كما أنها ألتزمت بإتفاقية الوحدة الإقتصادية ، وأخيراً فإن الدولة عضو في كل المنظمات والهيئات والمؤسسات العربية ، وعلى مستوى الدول العربية فإنها ترتبط بإتفاقيات ثقافية وإقتصادية وتعليمية وقضائية وإعلامية على المستوى الثنائي (عبيد ، 2004 : 160–161).

عرضت الإمارات قضيتها على الصعيد العربي عن طريق القيادة السياسية للدولة بمختلف مستوياتها من خلال الزيارات المتبادلة واللقاءات والمشاورات والإجتماعات على مستوى الدول . وأول عرض للقضية كان من قبل حكومة رأس الخيمة قبل الإتحاد وعند بدايات العدوان والإحتلال الإيراني لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى في عام 1971 وذلك

عندما قام ممثل الحاكم " عبد العزيز بن حميد " بالحضور إلى الأمانة العامة للجامعة وعرض ملف القضية ومستجدات العدوان والإحتلال على الجزيرتين وضمن ما أشار إليه قوله : " ... إن إيران تعتبر هذه الجزر نقطة إرتكاز لها للقفز إلى الشاطئ العربي من الخليج العربي حتى تتحقق أحلامها في الإمبراطورية الفارسية وأن تجعل من الخليج العربي بحيرة فارسية ... وكل ما نخشاه نحن أن يحل بنا بالغد ما حل بفلسطين بالأمس ... " ، وفي مناسبة ثانية ألقى السيد " سيف سعيد غباش " كلمة عن حاكم رأس الخيمة أمام مجلس الجامعة في دورته الطارئة ومما قال فيها : " إن جزيرتي طنب الكبرى والصغرى جزيرتان عربيتان دماً ولحماً تابعتان لرأس الخيمة منذ أقدم الازمنة ... إن رأس الخيمة صغيرة في رقعتها وقليلة في سكانها وضعيفة في إمكانياتها ولكنها بالوقت نفسه تشعر بأنها كبيرة في إنتماءها للوطن العربي ... " ، كما أن حكومة الشارقة كانت حاضرة من خلال عرضها لقضية جزيرة أبو موسى من خلال موفدها " يسري الدويك " شرح فيها ملابسات توقيع الشيخ خالد القاسمي مذكرة التفاهم مع إيران (عيدروس ، 2002 : 296– 305) ، وبعد قيام الإتحاد قادت الحكومة الإتحادية هذه المهمة . ومن خلال الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أدرجت قضية الجزر ضمن جدول أعمال الكثير من إجتماعات وزراء خارجية الدول العربية وحتى على مستوى القمم العربية ومن ذلك أدراج الملف في إجتماع وزراء خارجية الدول العربية الثامنة والتسعين بالأخص إستيلاء إيران على كامل جزيرة أبو موسى والتي قال في حينها وزير خارجية مصر والأمين العام للجامعة بأن الوقوف إلى جانب الإمارات هو أمر حيوي يفرضه الواجب من أجل عالم عربي مترابط أمام أيه محاولات أجنبية للنيل من أراضيه أو الإنتقاص من سيادته . وقد أكدت كافة الدول العربية على حق الإمارات بالجزر المحتلة

وتأييدها للإمارات في كل ما تتخذه من إجراءات لتأكيد سيادتها على جزرها ودعوة إيران إلى إحترام مذكرة التفاهم مع الشارقة حول جزيرة أبو موسى ورفضهم القاطع إحتلالها لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى (الحاج ، 1998 : 194) . وحتى الدول التي تحتفظ بعلاقة وطيدة مع إيران لم تتردد في دعم موقف الإمارات وخاصة سوريا وسلطنة عمان . وهذا الموقف أغضب إيران وتجسد ذلك من خلال إتهام صحفها الرئيسية سوريا بـــــ " الخيانة " لدعمها الإمارات حول قضية الجزر . مكانة دولة الإمارات التى كانت تتمتع بها بين الدول العربية وشعوبها ساهم في هذا التحول الجذري في السلوك تجاه قضية جزرها . ونتيجة لدور الإمارات في دعم أشقاءها العرب سياسياً وإقتصادياً ، كل ذلك أدى إلى تحرك الجامعة العربية وجعل هذا الموضوع لا يقتصر على هذا الحد . بل تعدى ذلك إلى تحريك الموضوع في أروقة الأمم المتحدة وتنسيق مواقف الدول العربية وخاصة أثناء عرض القضية على إجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين والذي فيه أكد الأمين العام " عصمت عبد المجيد " دعم الجامعة للإمارات ، ورغم هذا الدعم من قبل الجامعة العربية إلا أن هناك من يعتب عليها وينتقد دورها المتواضع في معالجة القضية (أوكانيل . العوري ، 2003 : 68–70).

لقد درج العمل على قيام الجامعة العربية بتوثيق بياناتها الصادرة عن مجلس وزراء خارجية دول الجامعة عبر رئيس المجموعة في نيويورك بحيث يرسل البيان إلى رئيس المجلس الأمن بأسم الدول الأعضاء حول إحتلال إيران للجزر العربية الثلاث . وغير ذلك فإن الجامعة ومن خلال علاقاتها مع مثيلاتها من التكتلات الإقليمية الأخرى تقوم بطرح الملف ومن ذلك قيام المراقب الدائم للجامعة بتاريخ 2009/5/11م بتوثيق مؤتمر القمة الثاني

للبلدان العربية وبلدان أمريكا الجنوبية الذي عقد بالدوحة رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن : " دعوة جمهورية إيران الإسلامية إلى الرد الإيجابي على مبادرة دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حل سلمي لقضية الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وذلك عبر الحوار والمفاوضات المباشرة بما يتوافق مع ميثاق الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي " (الطنيجي ، 2011 193–200) ، وتم تجديد هذه الدعوة من خلال القمة الثالثة والتي عقدت في البيرو عام 2012م.

أثمرت الجهود الدبلوماسية الإماراتية فيما يتعلق بقضية الجزر حتى على مستوى البرلمان العربي والذي أنشأ في 2004م ، وذلك من خلال تصريحات وبيانات صادرة من البرلمان تؤكد على حق دولة الإمارات وترفض وتستنكر التصرفات والافعال الإيرانية ومن ذلك استنكار عزم نواب إيرانيين من لجنة الأمن القومي وشؤون السياسية الخارجية في مجلس الشورى الإيراني زيارة الجزر بالقول : " تعرب اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي عن قلقها لاستمرار التدخلات الإيرانية في الشئون الداخلية لدول مجلس التعاون وتؤكد مجددا حق دولة الإمارات على جزرها الثلاث وتدعو إيران إلى حل هذه القضية بالطرق السلمية أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لتسوية النزاع " (أخبار علوم الإمارات ، http://myemarat.com/?p=12381).

3. الموقف على المستوى الشعبي غير الرسمي

أستنكر الشعب العربي هذ الأحتلال بكافة فئاته وبمختلف أقطار الوطن العربي ، حيث خرجت المظاهرات العنيفة والتى كانت أعنفها في رأس الخيمة حيث تم أحراق فرع بنك

إيراني ، وفي أبوظبي سارت مظاهرات تم فيها مهاجمة المحال التجارية الإيرانية وأحرقوا بنك " صادرات إيران " وبنك " ملي إيران " وتدمير مكاتب شركة الطيران الإيرانية ، وقد أذاع المحامون العرب بياناً أعتبروا فيه أن هذا الإحتلال هو أعتداء على حقوق العرب وطالبوا فيها إيران بالإنسحاب والجامعة العربية والخليج بإستعاده الحق العربي ، وحتى القوى الإيرانية الوطنية المعارضة وقفت ضد هذا الإحتلال وقد أرسل الجنرال الإيراني محمود بناهيان من الجبهة الوطنية الموحدة الإيرانية برسالة إلى الرئيس العراقي مستنكراً هذه الخطوة وعبر عن تضامنه مع الشعب العربي(عيدروس ، 2002 : 466–468).

المطلب الثالث

الجهود الدبلوماسية على المستوى الدولي

لم يقتصر الجهد الدبلوماسي لدولة الإمارات العربية المتحدة على محيطها العربي ، إنما أمتد هذا الجهد إلى دائرة أكثر أتساعاً وهي المحيط الدولي ، فقد أتاح أنضمامها إلى الأمم المتحدة بتاريخ 10/ 12/ 1971م مجالاً رحباً أعانها على المشاركة في المؤتمرات والمحافل الدولية وعقد الإتفاقيات في مختلف المجالات والأنشطة المنبثقة عن المنظمة الدولية . ونظراً للإنتماء العربي لدولة الإمارات العربية المتحدة وأيماناً منهم بروابط القومية التي تربطهم معها بهويتها العربية (عيدروس ، 2002 : 216-218) . وقدمت كل من العراق وليبيا والجزائر وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في 1971/12/9م طلب إلى مجلس الأمن الدولي التابعة لهيئة الأمم المتحدة حول موضوع الجزر العربية الثلاث المحتلة . وقد قام ممثلوا الدول العربية بإنتقاد بريطانيا وإيران والتأكيد على عروبة الجزر ورفض المبررات الإيرانية للإحتلال ، وفي الختام تم تبني توصية صادرة من مندوب الصومال أقترح فيها أن يقوم مجلس الأمن بتأجيل المناقشة لترك الفرصة أمام الأطراف المعنية لتحديد وتوضيح مواقفها بشأن السيادة عن الجزر المحتلة (رفعت ، 2001 : 74-75). وهذا المقترح الصومالي له ما يبرره ، إذ لم تكن الدول العربية عدا التي ذكرت ، موحدة إزاء تقديم شكوى وعرضها على مجلس الأمن . فهناك دول عربية كانت تحبذ عدم التصعيد مع إيران . بالإضافة إلى نقص الوثائق والمستندات والدراسات والأبحاث الخاصة بالجزر المحتلة وخاصة فيما يتعلق بجذورها التاريخية والقانونية ، بالوقت الذي قامت فيه إيران ببذل جهود جبارة لتأكيد مزاعمها . بالإضافة إلى ذلك فإن موقف أمريكا والغرب بشكل عام كان لصالح إيران .

وفي 1972/7/17م تقدمت الإمارات عن طريق مندوبها برسالة إلى الأمم المتحدة تؤكد فيها عروبة الجزر وبأنها جزء لا يتجزأ من الإمارات . وأتبعته ببيان أخر في مجلس الأمن في 1974/2/20م ذكرت فيه بعدم أعترافها بأي سيادة على تلك الجزر سوى سيادة الإمارات . وفي 1975/11/19م قدمت الإمارات إحتجاجها إلى السكرتير العام للأمم المتحدة " كورت فالدهايم " بسبب مواصلة إيران إحتلالها للجزر ، (عيدروس ، 2002 : 346-348). ولقد أثيرت القضية بعدها أكثر من مرة لعل أحداها أثناء الحرب العراقية الإيرانية من خلال كتاب من الممثل الدائم لدولة الإمارات بالأمم المتحدة في 1980/12/1م يؤكد تمسك الإمارات بحقها بالجزر الثلاث ودعت إيران إلى حل المشكلة بالطرق السلمية . وعلى إثر فشل مفاوضات أبوظبي التي عقدت بين الإمارات وإيران بالفترة 27-1992/9/28م أعلنت دولة الإمارات بأنها سوف تلجأ لإستخدام كافة الوسائل السلمية لتأكيد سيادتها الكاملة في جزرها ومن ضمنها إحالة النزاع إلى الأمم المتحدة وقد أحاطت الأمم المتحدة بالتجاوزات الإيرانية وذلك عبر خطاب أمام الأمم المتحدة في دورته السابعة والأربعين (عبدول ، 2001 : 126-130). ومنذ ذلك الوقت وحتى الوقت الحاضر تصعد دول الإمارات جهودها في أروقة الأمم المتحدة لإبقاء القضية حاضرة ومتفاعلة . كما تقوم الدولة بشكل دائم بتحديث ملفها ورصد أي تجاوزات إيرانية وتوثيقها في الامم المتحدة . ويمكن أستعراض أبرز الأحداث والمستجدات وكذلك الجهود الدبلوماسية الإماراتية وتتبع تطورها على صعيد الأمم المتحدة حول قضية الجزر المحتلة التي جرت خلال الفترة من عام 1993م وحتى عام 2012م ، وذلك من خلال الإشارة والإقتباس من بعض مضامين الكلمات والخطابات التي ألقتها دولة الإمارات على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة:-

- ألقى راشد عبدالله وزير الخارجية كلمة الإمارات في 4 أكتوبر 1993م ومما ذكر : " ... أعلنت بلادي عن أستعدادها ورغبتها الصادقة في إجراء حوار مباشر مع إيران فيما يتعلق بإحتلالها الجزر ... " (الطنيجي ، 2011 : 136).

- أثار مرة أخرى راشد عبدالله القضية في 1994/10/5م بالقول : " ... كانت رغبتنا صادقة طوال السنوات الماضية نحو إجراء مفاوضات مباشرة مع الحكومة الإيرانية لأستعادة سيادتنا الكاملة على جزرنا ... فإن الإمارات تأمل من إيران أن تشاطرها هذه الرغبة المخلصة والصادقة ... "(الطنيجي ، 2011 : 137).

- ألقى في 1995/10/4 راشد عبدالله كلمته واشار فيها للقضية : " ... فإن دولة الإمارات تؤكد من جديد موقفها الداعي لإجراء مفاوضات ثنائية ... وفي حالة تعذر ذلك فإنها تجدد مبادرتها التى أعلنتها والداعية إلى إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية ... "(الطنيجي، 2011 : 139).

- أشارت دولة الإمارات عبر وزير الخارجية في 1996/10/6م إلى : " ... وعلى الرغم من هذه التوجهات السلمية التي أعلنت عنها بلادي ، فضلاً عن الجهود والوساطات التي قامت بها بعض الدول الصديقة بما في ذلك جهود الأمين العام للأمم المتحدة إلا أن إيران لم ترفض هذ المساعي السلمية فحسب ، بل عمدت إلى إقامة تجهيزات ومنشآت فوق هذه الجزر ... "(الطنيجي ، 2011 : 140).

- جاءت كلمة راشد عبدالله النعيمي في 1997/9/25م بذكر الجزر : " رغم التوجهات والجهود الدؤوبة التي بذلتها دول مجلس التعاون الخليجي خلال السنوات الماضية لإحتواء

النتائج المدمرة للنزاعات ... إن إستمرار إحتلال إيران لجزر دولة الإمارات تعتبر من أهم القضايا التي توليها دول المنطقة إهتمام بالغ... "(الطنيجي ، 2011 : 142).

- ذكر راشد عبدالله النعيمي في 1998/9/23م : " لقد أثبتت الأحداث السياسية في العالم وخصوصاً في منطقة الخليج العربي أن الحلول الجذرية للنزاعات الإقليمية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الوسائل والطرق السلمية القائمة على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي "(الطنيجي ، 2011 : 144).

- ذكر وزير الخارجية خلال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة بتاريخ 1999/9/21م : " كنا نأمل أن يترجم الخطاب السياسي الإيراني حول هذه المسألة إلى خطوات عملية إيجابية تتجاوب مع مبادرات المغفور له بأذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والتي لاقت تأييد ودعم من كافة الدول الشقيقة والصديقة ... إن ما يدعونا للأسف الشديد أن نجد الحكومة الإيرانية المتعاقبة بدلاً من التعاطي مع هذه المبادرات السلمية بروح من المسؤولية والإرادة السياسية تعمد إلى اللجوء إلى سياسة التصعيد والإستفزاز ... "(الطنيجي ، 2011 : 145).

- ألقى راشد عبدالله النعيمي في 2000/9/15م كلمة ذكر فيها : " نؤكد من جديد أن جميع الإجراءات والتدابير التي أتخذتها جمهورية إيران الإسلامية من جانب واحد في هذه الجزر الثلاث ... هي تدابير باطلة ولاغية وغير شرعية..."(الطنيجي ، 2011 : 149).

- جاء في كلمة راشد عبدالله النعيمي الإشارة للجزر المحتلة بتاريخ 2001/11/12م موضوع الجزر : " إننا نأمل أن تشكل الزيارتان الرسميتان اللتان تم تبادلهما بين كل من الشيخ حمدان بن زايد وزير الدولة للشؤون الخارجية والسيد محمد أبطحي مبعوث الرئيس الإيراني في شهري يوليو وأغسطس خطوة إيجابية بإتجاه توفير المناخ الملائم لإيجاد حل سلمي لقضية إحتلال إيران لجزرنا الثلاث ... " (الطنيجي ، 2011 : 150).

- قال وزير خارجية الإمارات في 2002/9/20م فيما يتعلق بالجزر : " إن دولة الإمارات تدرك الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي ، وتدرك أيضاً أن أمن الخليج العربي هو جزء لا يتجزأ من الأمن الدولي.."(الطنيجي ، 2011 : 151).

- جاء بيان راشد عبدالله النعيمي في 2003/9/26م بالإشارة للجزر عندما ذكر: "...إن الحل لإنهاء إحتلال إيران لجزر الإمارات يكمن بالوسائل السلمية التي تجنب المنطقة المزيد من ويلات الحروب والدمار"(الطنيجي ، 2011 : 152).

- أشار وزير خارجية الإمارات في 2004/9/22م : " أن التزام جميع الدول والحكومات بمسؤوليتها وفق أحكام ومبادئ القانون الدولي ، تعد مسألة رئيسية لا غنى عنها لضمان نفاذ سيادة القانون وتجنب نشوء الأزمات الأمنية والإقتصادية والبيئية المحتملة ... "(الطنيجي ، 2011 : 154).

- قال راشد عبدالله النعيمي في 2005/9/19م : " ... إننا نتطلع وبدعم من أشقائنا في منطقة الخليج العربي إلى قيام الحكومة الإيرانية بإعادة النظر في سياستها المتواصلة تجاه

هذه القضية الهامة والحساسة والمتصلة بأمن وإستقرار منطقة الخليج العربي والعالم أجمع ... "(الطنيجي ، 2011 : 155).

- أكد الشيخ عبدالله بن زايد في 2006/9/20م على أن الإمارات تعمل مع أشقاءها بمجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية على مساندة المساعي والجهود الدبلوماسية الممكنة وطالب إيران بالإستجابة للمبادرات المتكررة من قبل دولة الإمارات لتسوية النزاع بالطرق السلمية(الطنيجي ، 2011 : 156).

- أثناء كلمة الإمارات ذكر الشيخ عبدالله بن زايد في 2007/9/28م : " ... إننا نحث جمهورية إيران الإسلامية من جديد على إبداء حسن نواياها تجاه حل هذه القضية بالطرق السلمية سواء بدخولها في مفاوضات ثنائية غير مشروطة ... أو القبول بإحالة هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية للفصل القانوني بها "(الطنيجي ، 2011 : 157).

- قال الشيخ عبدالله بن زايد في كلمته بتاريخ 2008/9/27م : " نؤكد على أن جميع الإجراءات والتدابير العسكرية والإدارية التي مازالت إيران تتخذها منذ إحتلالها هذه الجزر باطلة وغير قانونية ومخالفة لميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار ... إننا نحث المجتمع الدولي لحث إيران على التجاوب مع الدعوات الصادقة للإمارات ومجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية للقبول بتسوية هذه القضية ... "(الطنيجي ، 2011 : 157).

- جاء في كلمة وزير الخارجية في عام 2009م حول الجزر : " ... نأمل من الحكومة الإيرانية التعامل مع هذه القضية الحساسة والهامة بروح من الإيجابية والعدالة والإنصاف

وبما يرسخ علاقات حسن الجوار وجسور التعاون والمصالح المشتركة ... "(الطنيجي ، 2011 : 158).

- ألقى سمو الشيخ عبدالله بن زايد في عام 2010م كلمته والتي ذكر فيها : " إن تحقيق الأمن والإستقرار في منطقة الخليج العربي يمثل أولوية حيوية في سياسة الإمارات العربية المتحدة المتوازنة التي تستمد مبادئها من ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي ... "(الطنيجي ، 2011 : 159).

- ذكر الشيخ عبدالله بن زايد وزير خارجية دولة الإمارات في عام 2011م : " ... الإمارات يساورها بالغ القلق إزاء عدم إحراز أي تقدم حتى الآن في الإتصالات المباشرة والإقليمية والدولية التي أجريت مع إيران من أجل تحقيق حل سلمي عادل ودائم . إن ما تقوم به إيران من إجراءات يهدف إلى تغيير الوضع القانوني والمادي والديمغرافي للجزر ... " (الطنيجي ، 2011 : 160).

- جدد الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية في عام 2012م أسف حكومة دولة الإمارات لاستمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث " ... ندعو المجتمع الدولي إلى حث إيران على التجاوب مع الدعوات السلمية الصادقة المتكررة للإمارات، الداعية إلى تسوية عادلة لهذه القضية، إما عبر المفاوضات المباشرة الجادة بين البلدين، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية للفصل في النزاع وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي " (الإمارات اليوم ، www.emaratalyoum.com).

نجحت دولة الإمارات كذلك في إبقاء قضية الجزر المحتلة ضمن جدول أعمال مجلس الأمن ، وبدعم عربي وقد أستجاب مجلس الأمن لهذا الطلب . وبناء عليه تتقدم الدول العربية بشكل سنوي بطلب إبقاء عرض قضية إحتلال إيران لجزر الإمارات ، وبالوقت نفسه تقوم الإمارات بتوثيق مذكرات الإحتجاج في الأمم المتحدة وتكمن الغاية من وراء هذه السياسة في كونها تعبير عن تصرف نابع عن الإرادة المنفردة لشخص بعينه من أشخاص القانون الدولي العام والمتضمن إتجاه هذه الإرادة إلى عدم الإعتراف بمشروعية وضع دولي معين بالنظر لمساسه بحقوق المحتج أو مصالحه ومن شأن الإحتجاج إذا إستند إلى حقوق للمحتج ثابتة وحقيقية قطع ما قد يستند إليه الموجه الإحتجاج ضده من تقادم مكسب من شأنه إنشاء حقوق جديدة . ومن هذه الإحتجاجات ما صدر عنها في 2001/3/20م على إثر قيام (17) عضو من لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيرانية بزيارة جزر الإمارات المحتلة . وكذلك الإحتجاج الذي قدم في 2008/8/27م بسبب قيام إيران بإنشاء مكتبين لها في جزيرة أبو موسى المحتلة . ومن جانب أخر تقوم الإمارات بتوثيق البيانات الخليجية والعربية والمؤتمر الإسلامي وقمة البلدان العربية وأمريكا الجنوبية المعنية ببند الجزر الثلاث في الأمم المتحدة (الطنيجي ، 2011 ، 173-197).

أستغلت دولة الإمارات علاقاتها الطيبة مع دول وشعوب العالم ، ومواقفها السياسية الداعمة لقضايا الحق والعدالة في العالم وجهودها الإقتصادية والإستثمارية في شتى بقاع العالم في إكتسابها سمعة راقية وخاصة في التكتلات والحركات السياسية الدولية مثل حركة عدم الإنحياز التي " تأسست الحركة في عام 1955، بأنعقاد مؤتمرها الأول في بلجراد عام 1961. ثم توالى عقد المؤتمرات حتى المؤتمر الأخير بطهران في أغسطس 2012. ووصل

عدد الأعضاء في الحركة عام 2011 إلى 118 دولة، وفريق رقابة مكون من 18 دولة " (حركة عدم الإنحياز ، ويكيبيديا : http://ar.wikipedia.org). وكان أخر موقف لها بهذا الصدد هي الكلمة التي ألقاها وزير الدولة للشؤون الخارجية " أنور قرقاش " في مؤتمر القمة لدول عدم الإنحياز الذي عقد في طهران عام 2012م والتي طالب فيها في كلمته أمام وزراء الخارجية : " من هذا المنطلق فإن دولة الإمارات، وتأكيدا على تعزيز العلاقات التاريخية وحسن الجوار، تدعو الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الاستجابة لدعوات دولة الإمارات الصادقة لإيجاد حل سلمي وعادل لقضية الجزر الإماراتية أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى المحتلة من قبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وذلك عن طريق المفاوضات الثنائية أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية " (جريدة الإتحاد ، www.alittihad.ae).

تمكنت أيضاً دولة الإمارات من خلال إنتسابها لبعض المنظمات الدولية أن تثير قضية الجزر المحتلة وذلك ضمن جهودها الدبلوماسية على الصعيد الدولي وهنا يمكن الإشارة إلى منظمة التعاون الإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي : http://www.oic-oci.org) . حيث أن الإمارات وحتى من خلال هذا الصرح الدولي الإسلامي تركت جهودها الدبلوماسية بصمات واضحة . وللتدليل على تلك الجهود وثقت دولة الإمارات من خلال مندوبها نص الفقرة المعنية بقضية الإحتلال الإيراني للجزر وذلك أثناء الدورة والسادسة والعشرون لوزراء خارجية المنظمة التي عقد في بوركينا فاسو بالفترة ما بين 28 يونيو إلى 2 يوليو 1999م (الطنيجي ، 2011 ، 198 – 199) ، وكذلك ذكر وزير الدولة للشؤون الخارجية الدكتور أنور محمد قرقاش في كلمة الإمارات التي ألقاها أمام الدورة الـــ 12 للقمة الإسلامية لمنظمة التعاون الإسلامي في القاهرة بتاريخ 2013/2/7م حول قضية الجزر : " إن حكومة

الإمارات تعبر مجدداً عن أسفها لاستمرار الإحتلال الإيراني لجزرنا الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، وتطالب باستعادة سيادتها الكاملة على هذه الجزر"(صحيفة الرؤية الإلكترونية ، www.alroeya.com).

أسهمت هذه الجهود الدبلوماسية بأنه حتى الوقت الحاضر لم تدعم أي دولة رسمياً إيران في إحتلالها الجزر العربية الثلاث ، ولا حتى بمزاعمها في السيادة عليها ، هذا بالوقت الذي تحظى فيه جهود دولة الإمارات العربية المتحدة السلمية بالدعم الدولي الواسع ، وهناك إتفاق دائم من مجلس التعاون الخليجي ، وجامعة الدول العربية للموقف الإماراتي ودعم مستمر لجهودها بالمحافل الإقليمية والدولية ، كما أن الدول العظمى والرئيسية بالمجتمع الدولي والكثير من المنظمات الأخرى قد أعربت عن تأييدها ودعمها للإمارات ومن ضمنها الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن الدولي ، ناهيك عن قوى عالمية أخرى ناشئة مثل تركيا والبرازيل وأطراف دولية مثل الإتحاد الأوروبي وإتحاد دول أمريكا الجنوبية (وزارة الخارجية ، www.mofa.gov.ae) .

الفصل الرابع

خيارات السياسة الخارجية الإماراتية في التعامل مع قضية الجزر العربية الثلاث

يسعى الباحث من خلال هذا الفصل لألقاء الضوء على الخيارات المتاحة لدولة الإمارات في تعاملها مع قضية أحتلال أيران للجزر العربية الثلاث ، ذلك أن المفاضلة بين أي خيار من هذه الخيارات مرتبط بالتقييم الدائم لها من حيث مدى واقعية ومنطقية هذه الخيارات التي تشمل حلول مرنة تشمل الطرق الدبلوماسية سواء كانت مفاوضات أو غيرها من وسائل وطرق التسوية السلمية ، أو اللجوء إلى القضاء والخيارات القانونية مثل محكمة العدل الدولية والتحكيم الدولي . كما أن التفكير في الخيارات المتصلبة كالخيار العسكري حتى وإن كان غير مطروح أمام القيادة السياسية بدولة الإمارات العربية المتحدة إلا أنه من الواجب تقييمه ومعرفة أثاره ونتائجه . كما أن اللجوء لأحدى هذه الخيارات مرتبط بالمتغييرات الإقليمية والدولية ، ومدى التجاوب الإيراني مع هذه الجهود الصادقة والسلمية من قبل دولة الإمارات العربية المتحدة ، وأخيراً بالنتائج المتوقعة في حال أنتهاج أي خيار من هذه الخيارات.

المبحث الأول

الخيارات المرنة – التوافقية

يعالج القانون الدولي قضية الحدود الدولية خاصة مسألة قيام دولة بأقتطاع جزء من أقليم دولة أخرى لصالحها ، وما قد يترتب عليها من مشاكل ونزاعات فيما بين الدول وخاصة وأن هذه المشاكل قد يترتب عليها تداعيات وتوتر بالعلاقات وقطيعة وتصادم ، ويقصد بنزاعات الحدود " هي تلك الخلافات التي تحدث بين الدول المتجاورة بشأن الحدود المشتركة بينها ، وتحصل هذه النزاعات عند وجود أدعاءات متعارضة بين الأطراف المعنية، وأسس تسويتها تكون من خلال تلك القواعد التي يمكن بموجبها الفصل بين نزاعات الحدود الدولية ، ويعتبر مبدأ (نهاية الحدود الدولية وإستقرارها) من أسس التسوية " (رفعت ، 2001 : 76) . لذلك يجب على الدول الإلتزام بالطرق السلمية في فض النزاعات الخاصة بالحدود وعدم اللجوء إلى القوة ، وتنقسم طرق تسوية النزاعات الحدودوية إلى طرق سياسية وأخرى قضائية (رفعت ، 2001 : 77) ، واللجوء إلى الطرق السلمية تأكدت من خلال الإتفاقيات الكبرى التي أبرمت منذ مؤتمرات لاهاي (1899–1907) ، كما أن ميثاق الأمم المتحدة قد بين من خلال المادة (33) على طرق التسوية السلمية فقد نصت على : " يجب على أطراف أي نزاع من شأن أستمراره أن يعرض حفظ السلم والامن الدوليين للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطرق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها أختيارها " (عبدول ، 2001 : 139). وبصدد الإحتلال الإيراني للجزر وجب الإشارة إلى أن إيران ملزمة قانوناً بما جاء بميثاق الأمم المتحدة بما أنها إحدى الدول الموقعة

عليه كما أن المادة التاسعة من القانون المدني الإيراني قد نص على : " تعتبر المعاهدات التي تعقد بين الحكومة الإيرانية ومختلف دول العالم بمثابة القانون الواجب العمل به في حالة توافقها مع الدستور العام للبلاد " ، وسبق لإيران أن أكدت على هذه القضية أثناء الحرب العراقية الإيرانية (عبدول ، 2001 : 140).

أولاً: الخيار الدبلوماسي

تستمد الدبلوماسية قواعدها ومصادرها من خلال العرف وآراء فقهاء القانون الدولي والدبلوماسي والتشريعات الوطنية والإتفاقيات الثنائية بين الدول ، وكذلك المعاهدات والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة وأخيراً إتفاقية فيينا لعام 1961م للعلاقات الدبلوماسية والتي تضم (53) مادة تنظم مسائل مثل البعثات الدبلوماسية الدائمة والعلاقات بين الدول (السامرائي ، 2011 : 133-141).

يقصد بالتسوية السياسية لنزاعات الحدود تلك الطرق غير القضائية التي تستخدم في حل النزاعات الدولية وهي بصفة عامة " التفاوض " ، و " المساعي الحميدة " و" الوساطة " ، و" التحقيق والتوفيق " ، واللجوء إلى الأجهزة السياسية كالمنظمات الدولية ، وتتسم هذه الطرق بالبساطة وعدم التعقيد وتعتمد على حسن النوايا(رفعت ، 2001 : 77-78). وبناء عليه فقد عرضت بريطانيا مساعيها الحميدة بالفترة ما بين 1970-1971م ، وحاولت المملكة العربية السعودية والكويت بنفس الفترة القيام بدور الوسيط ، كما أن دولة قطر في عام 1995م عرضت مساعيها الحميدة وكل تلك المحاولات باءت بالفشل نتيجة الرفض الإيراني (ماتير ،

2005 : 265-266). ويتضمن الخيار الدبلوماسي عدة وسائل سنشير إليها ونحاول فحص الجهود التي بذلتها دولة الإمارات العربية المتحدة لحل مشكلة الجزر الثلاث مع إيران.

1. الحوار المباشر (المفاوضات)

تعتبر المفاوضات أحدى طرق التسوية السلمية للنزاعات بين الدول فهي يمكن تعرفيها بأنها (عقد المحادثات المؤدية إلى التفاعل أي التوصل إلى أساس للإتفاق حول مشكلة قائمة أو هدف محدد) (قادري ، 2011 : 128) ، وهناك مناهج مختلفة للمفاوضات أبرزها هي منهج المفاوضات التعاونية والذي يأخذ بعين الأعتبار المعايير التالية (إستراتيجية المصلحة المشتركة – إستراتيجية تطوير التعاون الآني – إستراتيجية توسيع نطاق التعاون إلى مجالات عديدة) أما المنهج الأخر فهو ما يطلق عليه منهج المفاوضات الصراعية والذي ينطلق من المعايير التالية (إستراتيجية الإنهاك – إستراتيجية التشتيت والتفتيت – إستراتيجية إحكام السيطرة وبمعنى أخر الإخضاع – إستراتيجية الدحر والغزو المنتظم " التفاوض التدريجي " – إستراتيجية التدمير الذاتي أو الإنتحار " اليأس ") (قادري ، 2011 : 166-171).

أعتمدت دولة الإمارات في تعاملها مع أيران لحل مشكلة الجزر الثلاث المنهج التعاوني في المفاوضات والحوار كأساس لإيجاد تسوية سلمية للنزاع الحدودي على الجزر المحتلة بينها وبين إيران وجعلته كأحد ركائزها الأساسية في سياستها الخارجية . لذلك فقد دعت الإمارات وفي الكثير من المناسبات وفي أكثر من حقل عربي وإقليمي ودولي إلى إنهاء النزاع عن طريق الحوار المباشر . وقد أكدت القيادة السياسية الإماراتية على هذا النهج ، وهنا نشير إلى خطاب المغفور له بأذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عندما قال : " ...

أعلنت دولة الإمارات عن إستعدادها التام ورغبتها الصادقة في إجراء حوار مباشر مع إيران فيما يتعلق بإحتلالها لجزر الإمارات الثلاث عام 1971م ، وإننا لا نزال ننادي بضرورة اللجوء إلى الحوار والإلتزام بالطرق السلمية من أجل إنهاء هذا الإحتلال ... " . كما نورد مثال أخر يؤكد هذا التوجه وذلك عندما ذكر راشد عبدالله وزير خارجية الدولة في أفتتاح أعمال المجلس الوزاري الرابع عشر المشترك مع الإتحاد الأوروبي : " ... وفيما يتعلق بالخلاف القائم بين دولة الإمارات وإيران فإن الإمارات تؤكد مجدداً أستعدادها للوصول إلى حل سلمي لقضية الجزر الثلاث ... عن طريق الحوار وفي إطار سياسة حسن الجوار وحسب الاعراف والقوانين الدولية " ، كما أنه أكد على نهج الحوار من خلال الكلمة التي ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بالدورة الثامنة والأربعين بالقول : " ... إننا نناشد إيران مرة أخرى الإستجابة لفتح حوار وبدأ مفاوضات من أجل إنهاء هذا الإحتلال وعودة الجزر الثلاث لسيادة الإمارات ... " (عبدول ، 2001 : 123-125).

دخلت الإمارات العربية المتحدة مع إيران مفاوضات على أثر المساعي الحميدة التي بذلتها كل من سوريا وسلطنة عمان ، فقد عقدت مفاوضات في ديوان الرئاسة بأبوظبي في 27-1992/12/28م طرحت فيها الإمارات مطالبها والتي تلخصت في إنهاء إحتلال جزيرتي طنب الكبرى والصغرى وتأكيد إلتزام إيران بمذكرة التفاهم حول أبو موسى وعدم التدخل الجزء الخاضع لسيادة الإمارات بأبوموسى وإلغاء التدابير والإجراءات التي قامت بها إيران فيها ووضع إطار زمني ملاءم لحل الأزمة . وقد أستمرت المفاوضات لثلاث جلسات دون إحراز أي تقدم خاصة بعد أن ذكر الوفد الإيراني أنه ليست لديهم تعليمات للخوض في هذه المطالب ، وبأنه سوف ينقل هذه المطالب إلى المسؤولين في إيران ، ومن بعدها سوف

يردون عليها . ولكن سرعان ماجاء الرد على هذه المطالب بالرفض ، وعقب ذلك جرى الإعلان الرسمي عن فشل المفاوضات بسبب رفض إيران مناقشة مسألة إنهاء الإحتلال الإيراني لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى أو الموافقة على إحالة الملف إلى محكمة العدل الدولية . وعلى أثر ذلك حاولت سوريا بنفس السنة 1992م مجدداً السعي نحو التوسط لإجراء مفاوضات أخرى ولكن ايران أعلنت ، عبر الرئيس "هاشمي رفسنجاني " ، بأنه ليس هناك جديد على الموقف الإيراني ، وبأن سياسة إيران تجاه الجزر لن تتغير ، بينما صرح رئيس مجلس الشورى الإيراني " على أكبر نوري " والتي قامت صحيفة " رسالات " بنشرها : " جزيرتي طنب الكبرى والصغرى وأبوموسى أراضي إيرانية بموجب أتفاق موقع مع الإنجليز " . وتأكيداً على صدق النوايا الإماراتية ورغبتها نحو التسوية السلمية عبر المفاوضات ، فقد ردت على هذه التصريحات التصعيدية الإيرانية بلغة دبلوماسية هادئة مع التأكيد على موقفها الثابت والواضح حيال الإحتلال الإيراني للجزر (عبدول ، 2001 : 363-368).

تأكد للجانب الإماراتي ، من بعد عدة محاولات لإجراء المفاوضات بين الدولتين ، بأن إيران تصر على إحتلالها لجزيرة أبو موسى ، أما جزيرتي طنب الكبرى والصغرى فقد رفضت حتى الحديث عنهما بأعتبار أنها قضية مسلم بها لإيران ولا نقاش حولهما ، وأن ما سبق قد أكد للجانب الإماراتي بإن إيران تماطل وتتعامل بسياسة اللامبالاه مع القضية . ومما يؤكد هذه الرؤية الإيرانية تصريح "حسين صادقي" المدير العام لشؤون الخليج العربي في وزارة الخارجية الإيرانية عندما قال : " إن خلافنا مع جارتنا الإمارات هو خلاف صغير وهامشي وقضية الجزر مفتعله أصطنعتها الدول الكبرى ... " (عيدروس ، 2002 : 128).

بالوقت الذي تصر فيه دولة الإمارات بأنها قضية جوهرية وخطيرة لأنها تتعلق بسيادة الإمارات وأن تداعيات أستمرار الأزمة سوف تلقي بضلالها ليست فقط على العلاقات الثنائية بل وحتى مع دول مجلس التعاون الخليجي ، لذلك لم تجد الإمارات من خيار أخر سوى اللجوء إلى الأمم المتحدة حتى تستكمل باقي الطرق السلمية لحل مشكلة الجزر مع ترك الباب مفتوح أمام أي تراجع إيراني للتوجه نحو المفاوضات بنية صادقة وبجدية.

2. اللجوء إلى الأمم المتحدة

سبق للأمم المتحدة أن أعلنت إستعدادها للمساهمة في حل النزاع فعلى سبيل المثال صرح الدكتور " بطرس غالي" أمين عام الأمم المتحدة الأسبق في 1992/1/2م بالقول : " أعرب عن الأمل في أن تتوصل الإمارات وإيران إلى حل مشكلة الجزر الثلاث وأن المنظمة الدولية على إستعدد لأن تلعب دوراً لحل النزاع ، ولذلك فإن قضية جزر الإمارات المحتلة قد أثيرت أمام الأمم المتحدة منذ عام 1971م وفي أكثر من مناسبة على أمل الوصول إلى حل (عبدول ، 2001 : 126-127).

أ. الأمانة العامة للأمم المتحدة

يحق لدولة الإمارات أن تثير قضية الجزر العربية الثلاث المحتلة من خلال الأمانة العامة للأمم المتحدة حتى توسع من مدارك كبار المسؤولين الدوليين العاملين في هذا الجهاز عن حقيقة وضع الجزر وبالمستجدات التي تجري على أرض الجزر المحتلة والممارسات الإيرانية فيها . وهذا الخيار قد يتم عبر اللقاءات السنوية مع الأمين العام للأمم المتحدة وكبار المسؤولين ووزراء خارجية الدول الخمسة الدائمة العضوية (أمريكا – روسيا – بريطانيا –

فرنسا – الصين) ، ويقوم وزير خارجية دولة الإمارات بجهود حول قضية الجزر من خلال الأمانة العامة عبر لقاءات فردية وجماعية . كما أن المندوب الدائم لدولة الإمارات يتواصل معهم بشكل دائم ، وتتم خلال هذه القاءات والجلسات شرح لأبرز المستجدات والتي تتضمن شرح موقف الإمارات ومساعيها وحث الأمانة عن القيام بدورها نحو التسوية السلمية والضغط على إيران . وهذا الدور ليس مقتصر على دولة الإمارات ، بل أن هناك دول كثيرة تقوم بمثل هذا الدور لدعم قضاياها على الصعيد الدولي (الطنيجي ، 2011 : 203).

ب. الجمعية العامة للأمم المتحدة

توظف دولة الإمارات هذا الخيار عبر طلبها إدراج ملف الجزر المحتلة في قائمة بنود جدول أعمال الدورات الإعتيادية السنوية للجمعية العامة وذلك وفق المواد (13-14-15) من النظام الداخلي ، وذلك حتى تأكد على قضية الجزر المحتلة عبر هذه الأداة الدولية وإطلاع الجمعية بشكل سنوية على أهم المستجدات ومواقف الدولة حيال ما يطرء على الساحة حول قضية الجزر ، وأخيراً يساعد الدولة في حالة رغبتها بإصدار قرار دولي من الجمعية العامة بأن تحصل على الأصوات الكافية لإصدار مثل هذا القرار ، والذي قد يخرج بصورة يطالب فيها الأطراف على بذل المزيد نحو تسوية الخلاف على الجزر المحتلة بالوسائل السلمية واللجوء للوسائل القانونية الدولية وهذا القرار وحتى وإن رفضته إيران وهو أمر متوقع منها فإنه يعد بمثابة عامل ضغط إضافي قد يضعها في موقف محرج إزاء مثل هذا الرفض ويحرج حلفاءها في المجتمع الدولي (الطنيجي ، 2011 : 208). مع العلم بأن دولة الإمارات ومنذ عام 1993م وحتى الوقت الحاضر وهي تضع مسألة الجزر الثلاث المحتلة ضمن كلمتها السنوية أمام الجمعية العامة.

ثانياً: الخيار القانوني

يقصد بالتسوية القضائية لتسوية نزاعات الحدود أن تقوم هيئة محايدة من غير أطراف النزاع بالفصل فيه على أساس القانون القائم ، وبقرار ملزم من الناحية القانونية وذلك مثل محكمة العدل الدولية والتحكيم الدولي . وتعود أهمية الطرق القضائية إلى عدة أعتبارات أهمها الطابع القانوني التي تتميز بها نزاعات الحدود والذي لا بد أن يكون سنداً قانونياً . والأمر الأخر لأهمية هذا الخيار تعود إلى أن النظام الدولي لا توجد فيه إتفاقية شارعة ولذلك يتم الإعتماد على القواعد الدولية وعلى الإتفاقيات الخاصة ، وبالتالي فإن المحاكم الدولية هي المؤهلة للكشف على تلك القواعد العربية وبيان حدودها وتفسيرها لذلك يعتبر هذا الخيار الأكثر أمناً في الفصل بالنزاعات الحدودية (رفعت ، 2001 : 78–79). ومن الوسائل المعتمدة في الخيار القانوني الدولي هي:–

1. اللجوء لمحكمة العدل الدولية

تعرف أيضاً بإسم المحكمة العالمية وهي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة ويقع مقرها في مدينة لاهاي بهولندا ، وقد تأسست عام 1945م ، تقدم المحكمة الإستشارات القانونية للهيئات الدولية وتفصل بالمنازعات بين الدول بشرط موافقة الدول المعنية على ذلك طواعية ولكن في حالة موافقتها فإنها تصبح ملزمة بالقرارات الصادرة من المحكمة . وقد حصلت الإمارات العربية المتحدة على دعم صريح من كثير من الدول الصديقة خصوصاً أمريكا ، وفرنسا ، وبريطانيا ، ومعظم الدول الغربية لموقفها الرامي إلى حسم النزاع بالطرق السلمية وعبر اللجوء إلى محكمة العدل الدولية (عيدورس ، 2002 : 127). وعموماً هذا

الخيار مرتبط بالموافقة الإيرانية عليه ويبدو أن هذه الموافقة حتى الوقت الحاضر غير مرجحة على أثر التصريحات الإيرانية والتي ترفض نهائياً حتى مسألة الحديث عن هذا الخيار ، ولكن الإمارات عبر هذا الخيار تستطيع الإستعانه بخبراء قانونيين دوليين أصحاب خبرة من أجل دراسة القضية وتقييم الوثائق والأدلة الموجودة وكافة الإجراءات التي يجب أن تسلكها الدولة في حالة مباشرة هذا الخيار بحيث يعزز موقفها القانوني لإستعادة جزرها المحتلة بقرار قضائي على غرار حل الخلاف الذي كان قائماً بين دولة قطر ومملكة البحرين حول جزر حوار (الطنيجي ، 2011 : 210).

2. اللجوء إلى التحكيم الدولي

تعد مسألة اللجوء إلى التحكيم الدولي أحد الخيارات التي تطالب وتدفع بها دولة الإمارات العربية المتحدة نحو حل الأزمة مع إيران حول الجزر المحتلة وهو خيار اللجوء إلى التحكيم الدولي الذي يقوم به محكم أو مجموعة محكمين يتم إختيارهم من المحكمة الدائمة للتحكيم وهو أكثر خصوصية ويوفر للأطراف فرصة لإنتقاء القضاء والإجراءات وهي ذات الطريقة التي أتبعت في حل النزاع بين اليمن وأريتيريا عام 1998م حول جزر حنيش بالبحر الأحمر ، غير أن موافقة الطرفين المتنازعين مطلوبة هنا أيضاً للجوء للتحكيم ، وقد إمتنعت إيران عن الموافقة على هذا الخيار ، وتشير حقيقة عدم موافقة إيران إحالة النزاع للتحكيم إلى وجود شكوك لديها حول إحتمال صمود قضيتها أمام مثل هذه الإجراءات ، وبالتالي فإنه ليس من الواضح ما إذا كانت إيران ستقبل مثل هذا القرار إذا صدر ضد تطلعاتها على مقارنة بإجراءات تنفيذ الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية الواردة في نص المادة 94 من

ميثاق الأمم المتحدة التي تعطي للدولة الصادر لصالحها القرار حق اللجوء إلى مجلس الأمن من أجل تنفيذ الحكم (ماتير ، 2005 : 265-266).

وعلى الدوام ، فإن التساؤل المثار يدور حول سبب رفض إيران للتحكيم الدولي وقبول أختصاص محكمة العدل الدولية مادامت أنها تدعي بأحقيتها للجزر وتدعي بأن لديها من الوثائق والخرائط والأدلة الأخرى ما يعطيها الحق بالإحتفاظ بهذه الجزر المحتلة ، خاصة وأن هناك دول كثيرة سلكت هذه المسار القانوني القضائي في حل نزاعاتها مع الدول المجاورة لها، وإيران أحدى هذه الدول وذلك عندما كانت بريطانيا تسيطر على هذه الجزر فقد طالبتها إيران في عام 1923م بإحالة القضية إلى عصبة الأمم ولكن لم تلقى ترحيب من بريطانيا . وعن سبب عدم رغبة إيران الإحتكام للوسائل القضائية الدولية فإن " محمد جواد لاريجاني " عضو مجلس الأمن القومي الإيراني الأسبق عبر عنها بالقول : " نحن لا نشعر بأي ضعف قانوني ونحن هناك وسيادتنا هناك وهي ليست محل نزاع ، ولكن المزاج الخاص بنا لا يتحكم به أو يحدده ما يقال من قبل دولة أو أخرى ، وعلى من لديه أيه شكوك أو مطالب أن يأتي ويتحدث إلينا مباشرة من دون تدخل طرف ثالث " (عيدورس ، 2002 : 131-132).مثل هذا التصريح أقل ما يقال عنه بأن تبرير من شخص متعجرف . ولكن بالوقت نفسه فإن الإمارات ترى بأنه ليس هناك مبرر معقول ومنطقي لعدم قبول إيران اللجوء لوسائل التسوية السلمية القضائية الدولية مادام أنه ليست هناك أرضية مشتركة للمفاوضات المباشرة هذا بالوقت الذي أكدت دولة الإمارات قبولها بأي قرار يصدر من محكمة العدل الدولية أو التحكيم الدولي مادام الأمر سيترتب عليه نهاية أزمة إحتلال إيران للجزر العربية الثلاث . وقد عبر عن هذا التوجه وبشكل صريح وواضح المغفور له بأذن الله الشيخ "زايد بن سلطان آل نهيان"

بالقول: " ... التأكيد على أهمية إنتهاج الحوار أسلوباً لتسوية المنازعات بين الدول وعلى ضرورة تكريس وإحترام مبادئ القانون الدولي التي تقضي بتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية بما في ذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية ... " (عيدورس ، 2002 : 163). وتعتقد دولة الإمارات أن هذا التعنت الإيراني في ظل معلومات عن قيام إيران بتعزيز وجودها العسكري على أرض هذه الجزر والساحل الإيراني بشكل عام قد يعمق من الأزمة ويأخذها بأتجاه التصعيد الذي سوف يدخل أطراف دولية أخرى في دائرة الصراع سوف يدفع ثمنها شعوب المنطقة.

المبحث الثاني

الخيارات المتصلبة – الإكراهية

1. اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي

سبق وأن عرض ملف الجزر المحتلة أمام مجلس الأمن الدولي في 1971/12/9م وذلك أستجابة لطلب أربعة دول عربية (العراق – اليمن الشعبية – ليبيا – الجزائر) وقد أنتهى هذا الإجتماع دون أي قرار أو حتى بيان رئاسي أو صحفي بسبب عدم وجود توافق على مستوى دول المجلس بذلك الوقت وغياب الرغبة لأعطاء الأطراف فرصة للتسوية السلمية عبر المفاوضات الثنائية والمساعي الحميدة التي كانت تبذل من قبل بعض الدول آنذاك (الطنيجي ، 2011 : 203).

تواصل دولة الإمارات بشكل سنوي بطلب الإبقاء على البند المتصل بالجزر المحتلة ضمن جدول أعمال مجلس الأمن ، ولكن في المقابل فإن أعضاء الأمانة العامة لمجلس الأمن الدولي يرون أن هذا البند غير فعال مادام أنه لم يطرح للتشاور أو التداول بين أعضاء المجلس طوال هذه السنوات . وقد كان دافع الإمارات للإبقاء على هذا البند هو من أجل تأكيد موقفها بأعتبارها قضية ذات أولوية أمنية للدولة . وفي كل الأحوال فإن تفعيل هذا الخيار في مجلس الأمن يمكن أن يتجسد من خلال قيام دولة معنية بهذه القضية بإثارة البند المتعلق بالإحتلال الإيراني للجزر مع مراعاه توضيح جانب مهم وهو ، أنها قضية ذات أبعاد تهدد الأمن والسلم الدوليين . وبطبيعة الحال فإن الإمارات خلال السنوات الماضية قامت بالكثير من الجهود الدبلوماسية في سبيل حشد التأييد لقضيتها . وهذا الجهد الدبلوماسي الإماراتي سوف تظهر

نتائجه عندما يتضح لها مدى وجود توافق عربي نحو الدفع للتوجه لمجلس الأمن (الطنيجي ، 2011 : 209–210). والدبلوماسية الإماراتية هي الأقدر على أختيار التوقيت المناسب للتوجه الرسمي لمجلس الأمن وهو متوقف على تقديرها للموقف الدولي من أي توجه نحو اللجوء إلى مجلس الأمن . وهذا بدوره سوف يكون مرتبط بدول كبرى لها مصالحها الإستراتيجية والإقتصادية وحساباتها السياسية في المنطقة ، فهناك ملف إيران النووي الذي يعد أولوية خاصة لدى بعض الدول مثل أمريكا وأوروبا . وهذا بدوره قد يدخل الملف في تعقيدات لا تريدها هذه الدول الكبرى التي تسعى للحصول على تنازلات من إيران ومرونة حيال هذه القضية فقط وبالتالي قد لا تتشجع نحو دعم توجه إماراتي بالوقت الحاضر إلى مجلس الإمن حتى لا تقع في إحراج بين مصالحها الإستراتيجية وعلاقاتها الوثيقة مع حلفاءها بالمنطقة مثل الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي . كما أن المنطقة بالوقت الحاضر تعيش حالة من عدم الإستقرار نتيجة ما يسمى " بالربيع العربي " والذي ألقى بضلاله على المنطقة وعقد الكثير من الملفات وغير موازين القوى الإقليمية وأصبحت بعض الانظمة الجديدة توجهاتها غير واضحة وخاصة في جمهورية مصر العربية التي أصبحت أكثر أنفتاحاً من إيران . كما أن ملف سوريا وإحتمال خروجها من النفوذ الإيراني قد يدفع إيران إلى إستغلال أي مبرر لها لإثارة القلاقل بالمنطقة خاصة وأن ملف الجزر المحتلة يعد بحد ذاته ملف ساخن لا يحتاج إلى المزيد من التصعيد . ولكن بالوقت نفسه هذا لا يمنع دولة الإمارات من الإستمرار بالمطالبة بإبقاء البند المتعلق بالجزر موضوع ضمن جدول أعمال مجلس الأمن الدولي والإبقاء على التنسيق الثنائي مع دول دائمة العضوية والأمانة العامة لمجلس الأمن الدولي.

2. الخيار العسكري

يتضمن ميثاق الأمم المتحدة الكثير من المبادئ والمواد المتعلق بالسلم والأمن الدوليين ، فقد فرضت الفقرة الثالثة من المادة الثانية على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة " أن ينهوا منازعاتهم بالطرق السلمية على نحو لا يجعل السلم والأمن العدل الدولي عرضه للخطر ... " ، كما يجب أن تلتزم الدول أعضاء الأمم المتحدة بما جاء بالفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق بأن يمتنعوا في علاقاتهم الدولية عن التهديد بإستخدام القوة أو أستخدامها فعلاً ضد سلامة الأراضي ماعدا ثلاث حالات على سبيل الإستثناء وهي تلك المتعلقة (الأمن الجماعي أعمالاً للفصل السابع تحت سلطة وإشراف مجلس الأمن – حالة الدفاع عن النفس وحتى هذا الإستثناء قيده بحالة عدم وجود توافق دولي ، وبالتالي تعطل آليات الأمن الجماعي للتعامل مع القضية بشكل فوري مع ضرورة أبلاغ الدول المعنية بحالة الدفاع عن النفس مجلس الأمن بالإجراءات والتدابير التي أتخذتها في سبيل تحقيق الدفاع عن النفس – والحالة الثالثة هي تلك المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ، وهذا يعطي الحق للأمم المتحدة للقيام بالإجراءات الوقائية لإزالة أسباب التهديد قبل أن يتحول إلى صراع أو أندلاع نزاع) وهذا يدل بشكل واضح وصريح على أن المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة يرفض أي حلول عسكرية لمعالجة أي قضية حدودية بين الدول إلا بالطرق السلمية والتي وردت بالمادة (33) على سبيل المثال وليس الحصر (الطنيجي ، 2011 : 93-96).

وفي ضوء ما تقدم فإن مسألة التهديد بإستخدام القوة العسكرية لإسترجاع الجزر قد يظهر للجانب الإيراني بأن هناك نوايا غير معلن عنها لدولة الإمارات جراء صفقات السلاح التي تجريها والإتفاقيات الدفاعية التي وقعتها مع الدول الكبرى ، وبأنها تعد نفسها لحرب قادمة

وليست من أجل ضرورات الدفاع الشرعي عن النفس وحماية الدولة من المخاطر الخارجية المحتملة كما تعلن دائماً . وهذا بدوره سوف يرفع مستوى التوتر في المنطقة ويدخل الأزمة في نفق مظلم ويزيد من حالة عدم الثقة بين الطرفين ، الأمر الذي قد ينعكس على مستوى التمثيل الدبلوماسي المتواضع سلفاً ، كما أنه قد يعطي تبرير لإجراءاتها العسكرية في الجزر المحتلة بل وإلى تعزيزها مستقبلاً ، هذا بالإضافة إلى أن الساحة الداخلية الإيرانية تشهد صراع بين عدة أجنحة على الحكم قد تستغله الأطراف المتطرفة في تعزيز موقعها السياسي.

هناك جانب أخر متعلق بالخيار العسكري وهو القيام بعمل عسكري فعلي لتحرير الجزر المحتلة وعدم الإكتفاء بمجرد التلويح بالتهديد بإستخرام القوة . وتقييمنا لهذا الطرح الثاني في الخيار العسكري بأنه سوف يأتي بنتائج أكثر كارثية من السيناريو الأول حتى وإن ترتب عليه تحرير الجزر الثلاث المحتلة وأعادتها للسيادة الإماراتية لأن البدأ بالحرب أسهل من أنهاءها ومثال ذلك الحرب العراقية الإيرانية فهي حرب كان من المتوقع لها في أسوأ الأحوال أن تستمر عدة أشهر وبنهاية الأمر أستمرت ثماني أعوام . ومن جانب أخر فإن الأعمال العسكرية لن تقتصر على الجزر المحتلة بل سوف تتعدى ذلك بكثير إلى مساحة جغرافية قد تتعدى حتى حدود دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران ومسألة دخول أطراف أقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي أو جامعة الدول العربية لصالح الإمارات أو دول وتنظيمات شيعية أو أرهابية موالية لإيران لصالحها وهو أمر وارد أيضاً . كما أن دخول أطراف أجنبية خارجية وقوى عظمى لا يمكن أستبعاده ، بل هو مرجح وبقوة ، بأعتبار أن منطقة الخليج العربي هي منطقة إستراتيجية لأسباب كثيرة للقوى العظمى ، وأولها تأمين مصادر الطاقة وإستثماراتها ، ومثل هذه الحرب سيترتب عليها بالضرورة خسائر بشرية ومادية كبيرة وسوف تؤثر على الأمن والسلم الدوليين

وبالتالي قد تجر المنطقة إلى حرب عالمية ، ناهيك إلى أن نظام الملالي في إيران يعلم جيداً بأنه نظام مفلس لا مستقبل له داخلياً في ظل الرفض الشعبي والعزلة الدولية وبالتالي فإن أي حرب عليها سوف يعطي النظام حبل النجاة لأزمته الداخلية ويعطيه الفرصة لتصدير أزمته للخارج فهو لن يتوانى عن فعل كل شي مقابل أن يضمن الحفاظ على نفسه ، وحتى على المستوى المادي فإن النظام الإيراني ليس لديه ما يخسره مقارنة بدولة الإمارات خاصة في ظل حالة الفقر والتردي المعيشي وإفتقار الدولة الإيرانية للبنى التحتية بكافة المجالات نظراً لتخصيص جل ميزانيتها لتنفيذ مشروعها الفارسي التوسعي على حساب رفاهية الشعب الإيراني وهي من البنود التي تجعل الدول تضيفها في حساباتها قبل الخوض في أي مغامرة عسكرية. وأخيراً فإن إقدام دولة الإمارات العربية المتحدة على الخيار العسكري سواء عبر التهديد بإستخدام القوة العسكرية أو الإستخدام الفعلي للقوة العسكرية من شأنه أن يفقدها الغطاء الدولي ورصيدها السياسي في المجتمع الدولي ، وخاصة وأن أحد مصادر قوتها في مسألة الجزر العربية الثلاث المحتلة مع إيران هي أمتلاكها رصيد كبير من التأييد الدولي سواء على مستوى الدول أو المنظمات الإقليمية والدولية ، وحتى على المستوى الشعبي تحظى دولة الإمارات العربية المتحدة بتأييد كبير قد تخسره في حالة أقدامها على الخيار العسكري. إن مسألة طرح الخيار العسكري بأعتباره أحد الإحتمالات الواردة لا يعني بالضرورة الحث عليه ، إنما يهدف لتحليل مضمونه وتقييمه ، وفي ضوء ما تم ذكره فإن يجدر بنا الذكر أن دولة الإمارات العربية المتحدة ، بالإضافة إلى إلتزامها بالأمن والسلم الدوليين ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، فإن مبادئها وقيمها النابعة من تعاليم الدين الإسلامي ، والعادات والتقاليد العربية الأصيلة ، وترسيخاً لنهج الأباء المؤسسين لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وعلى رأسهم

المغفور له بأذن الله صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، والمغفور له بأذن الله صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم ترفض قطعياً هذا الخيار . ومن وجهة نظرنا ، فأن الخيار العسكري لا يعد كخيار مفضل ، في ذهن القيادة السياسية ، والعسكرية بدولة الإمارات العربية المتحدة . والمطلع على التصريحات والمواقف الصادرة من القيادة السياسية لدولة الإمارات وكافة المسؤولين فيها من سياسيين وأمنيين وعبر كافة المحافل المحلية والإقليمية والدولية سوف يصل بسهولة إلى قناعة بأن دولة الإمارات ترى أن مبادئ حسن الجوار والأخوة الإسلامية مع الشعب الإيراني يلقي على عاتقها مسؤولية بأن تظل تتعامل مع القضية بحكمة وإتزان وهدوء وتسامح وطول بال ، وبأن تعطي للجهود الدبلوماسية كل الوقت الكافي للوصول إلى حل عادل ومرضي لكلا الطرفين . ولكن ، وفي الوقت نفسه ، تقتضي الإشارة إلى أن الحكمة والمرونة لا تعني التفريط بالحقوق وإنتهاك سيادة دولة الإمارات على جزرها المحتلة ، وهي تنطلق في سياستها هذه من موقف قوة وليس ضعف كما يترائى للبعض ، ذلك أن دولة الإمارات خلال السنوات الماضية أصبح إحدى الدول التي تتمتع بقدرات وتكنولوجية عسكرية متطورة وكبيرة وبكافة القطاعات العسكرية الجوية والبحرية والبرية وهذا حقها لضمان أمنها وسيادتها ، ويعد تمثيل القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة ببعض المهمات العسكرية تحت إشراف الأمم المتحدة في بعض بؤر النزاع في العالم مثل كوسوفو وحسن أداء وكفاءتها لأكبر دليل على أن دولة الإمارات اليوم ليست كما كانت عليه قبل (41) عام مضت ، بل هي ماضية في تطوير قدراتها في شتى المجالات ومن ضمنها القدرات العسكرية مع الإستمرار بالوقت نفسه بسياستها الخارجية القائمة على الثوابت والمرتكزات التي أنطلقت منها منذ تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1971م.

الفصل الخامس

لخاتمة والإستنتاجات والتوصيات

أولاً: الخاتمة

تاريخياً ، وعلى الدوام ، لعب الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي ولدولة الإمارات العربية المتحدة دوراً مهماً في تأكيد أهميتها الجيوستراتيجية ، مما أثار الأطماع الإقليمية ممثلة في إيران والدولية ممثلة بالقوى الإستعمارية وبالأخص بريطانيا وأمريكا اللتين أرادتا الحفاظ على مصالحها من خلال تكريس هيمنتهما على المنطقة وذلك على حساب حقوق ومصالح سكان المنطقة العرب . وقضية الجزر العربية الثلاث المحتلة بقيت حاضرة لتذكير شعوب المنطقة بتلك الحقبة التاريخية التي قامت فيها الدول الإستعمارية بالتحالف مع إيران على حساب القضايا العربية سواء تعلق الأمر بالجزر الثلاث المحتلة أو القضايا الأخرى مثل قضية سيادة مملكة البحرين أو مدن الساحل الشرقي للخليج العربي التي سلمت إلى إيران من أصحابها العرب إمتداداً إلى إقليم الأحواز العربي المحتل.

قيام بريطانيا بالقضاء على قوة القواسم وغيرهم من القوى العربية في المنطقة ، ومن ثم تكبيلهم بإتفاقيات ومعاهدات معها ، ساعد إيران على التحرك للسيطرة على هذه المدن والجزر العربية . كما أن عدم وجود توافق وتحالف بين القبائل والقوى العربية والتناحر الدائم فيما بينهم قد ساهم بدوره في إضعاف الوجود العربي وسهل من مهمة المستعمر ومن ثم إيران في فرض هيمنتهم على المنطقة ، فقد أسهمت السياسة البريطانية المنحازة لإيران ونظرتها لها بأعتبارها بديل مناسب لها في حالة أنسحابها من المنطقة جعلها تتغاضى تجاه

التجاوزات الإيرانية بل تعاملت معها بأستخفاف وعدم الجدية ، وبالمقابل قامت بإدخال العرب في دوامة من المساومات على حقوقهم . وعندما تسلمت أمريكا زمام الأمور في المنطقة لم ترى أفضل من إيران الشاه ليقوم بدور شرطي المنطقة لخدمة أجندتها وخاصة بعد أن أصبحت أمريكا قوة عظمى بالعالم على أنقاض القوى الإستعمارية التي خرجت من الحرب العالمية الثانية منهكة . أما إيران فقد نظرت إلى السياسة الأمريكية والدور الذي أعطي لها بأنه متوافق مع طموحها وتطلعاتها في تحقيق مشروعها الفارسي وإحياء الإمبراطورية الفارسية . هذه الرؤية لم تتغير كثيراً بعد وصول نظام الملالي بعد ثورة 1979م بل وأصبحت بإطار جديد يقوم على أساس طائفي مما أدخل المنطقة في صراعات وحالة من عدم الإستقرار.

يلاحظ أن الإحتلال الإيراني للجزر والإدعاءات الأخرى في المنطقة لم تكن مستنده على أسس تاريخية وقانونية متينة ، والغريب بالأمر أن إيران بررت مطالباتها وأدعاءاتها ومن ثم إحتلالها لهذه الجزر المحتلة والأراضي الأخرى التي أستولت عليها بأنها لا تخرج من كونها أسترجاع لحقوق بلاد فارس التي سلبها منها المستعمر الغربي ، وهي بالوقت نفسه تستند في ذلك إلى بعض الخرائط والوثائق غير الرسمية التي هي من صنع المستعمر نفسه . والتناقض الأخر هو أنها رغم هذه الإدعاءات الواهية ترفض تماماً أي تسوية للقضية مستند للحلول الدبلوماسية والقانونية لإثبات حقها مادام أنها وعلى وفق ما تدعي متمكنة مما في جعبتها من دلائل وإثباتات ، بل على العكس فهي لم تتوقف منذ الأيام الأولى للإحتلال الفارسي للجزر عن تعزيز قدراتها العسكرية وتكريس وجودها من خلال سلسلة من

الإجراءات التعسفية أولها تهجير السكان العرب من هذه الجزر وتوطين الفرس فيها لتغيير واقعها الديمغرافي وطمس هويتها العربية وبناء مرافق ومنشأت إيرانية فيها.

لقد فات الأوان لردع إيران من إحتلال الجزر الثلاث فقد أصبح هذا أمر واقع ، غير أن دولة الإمارات ، ومن خلالها سياستها الثابتة وإستنادها على حقائق تاريخية وقانونية ، تبذل جهود لتعزيز موقفها فهي لم تتوانى وحتى في أصعب الفترات التي مرت بها قضية الجزر المحتلة من القيام بواجبها الدبلوماسي في سبيل التعريف بقضيتها وجهودها للوصول إلى تسوية عادلة للقضية ، وقامت من خلال علاقاتها ، بإثارة القضية وكسب التأييد على كافة الأصعد سواء على مستوى الدول أو عبر حضورها بالمنظمات الإقليمية والدولية ، وحتى على مستوى شعوب العالم ، وذلك بعد أن وصلت محاولاتها للتسوية السلمية من خلال المفاوضات المباشرة مع إيران إلى طريق مسدود وصد دائم من إيران التي تعاملت مع هذه المحاولات بعجرفة بدرجة عالية من اللامسؤولية ، ومن دون أي أحترام أو تقدير لوجهة نظر الطرف الأخر لتفهم حقه في القضية المتنازع عليها.

ثانياً: الإستنتاجات

من خلال دراستنا وتحليلنا للعلاقة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول موضوع الجزر العربية الثلاث المحتلة ، توصلنا إلى عدة أستنتاجات ومنها:-

1. إن المشاكل التي تعيشها منطقة الخليج العربي بالوقت الحاضر ، وبكل تعقيداتها وملابساتها ، وصراعاتها وتوتراتها تعود ، من حيث خلفيتها التاريخية ، إلى السياسة التي أتبعتها بريطانيا منذ أكثر من ثلاث قرون . ومن هذا المنطلق ، يرى الباحث ، أن

بريطانيا كانت أسوء دولة أستعمارية على الإطلاق وسياستها كانت تعتمد على التفريق بين الشعوب والطوائف والاديان " سياسة فرق تسد " لترسيخ وجودها ولضمان بقاء مصالحها ، حتى بعد إنسحابها ، وبالتالي فإن جميع الدول التي كانت في يوم من الايام تحت النفوذ أو الإحتلال البريطاني مازالت حتى هذا اليوم تعاني من مشاكل أسهمت فيها بريطانيا قبل أن تخرج.

2. تنطلق السياسة الإيرانية من أهداف توسعية وطموح نحو الهيمنة على المنطقة لإرجاع أحلامها الأمبراطورية . ومثل هذا التطلع ، كان وما يزال ، يمثل هدفاً أستراتيجياً لدى كل النخب التي تواترت على حكم إيران ، كما هو حاضر لدى كل التيارات السياسية بشتى توجهاتها ، فهي متفقة على هذا المبدأ والإختلاف فيما بينهم مجرد أختلاف في التكتيك لا أكثر وقضية الجزر المحتلة وملف إيران النووي وأذرعها الشيعية في المنطقة جزء من هذه المشروع.

3. لاحظ الباحث بأن غياب العراق عن الساحة ، والذي كان يمثل دور الرادع لتطلعات إيران ، قد أنعكس بشكل سلبي على أمن وأستقرار المنطقة . فعندما كان العراق في أوج قوته ، وخاصة فترة الثمانينات وحتى نهايتها لم تجرأ إيران على أي أستفزازات ، بل أن قضية الجزر نالت الكثير من الأهتمام والدعم في تلك الفترة . وعليه ، يمكن أن نلاحظ أنه بعد عام 2003 وهو العام الذي أحتل فيه العراق ، زادت إيران من إستفزازاتها وأتبعت سياسة متطرفة حيال كافة الملفات ومنها ملف الجزر العربية المحتلة . كما أن حالة عدم الإستقرار في أفغانستان , وخاصة بعد تراجع نفوذ حركة طالبان التي شكلت مصدر قلق لإيران على حدودها الشرقية ، أكسبها نوع من الطمأنينة لإستكمال مشروعها التوسعي ،

وفي هذا طبعاً يعود الفضل إلى أمريكا التي ساهمت في هذا الإنجاز لإيران سواء بقصد أو دون قصد.

4. يعتقد الباحث أن إمكانية القيام بعمل عسكري ضد إيران أمر ينبغي على دولة الإمارات بصفة خاصة ودول الخليج العربية الأخرى أن تأخذه على محمل الجد ، ليس بسبب الجزر، بل لأن سياسة إيران بشكل عام التصادمية وما يرافقها من عدم الجدية والغياب الواقعي لإبداء أي نوع من التعاون ، والإعتراف بحقوق الأخرين ، فضلاً عن تصاعد الخطورة حيال ملفها النووي كل هذه الإعتبارات قد تعجل من إحتمال تعرضها لعمل عسكري منفرد من قبل أمريكا أو إسرائيل أو عمل عسكري جماعي بإشارف الأمم المتحدة أو من قبل تحالف من الدول على غرار السيناريو العراقي عام 2003م ، وهناك عدة مؤشرات تعزز صدقية ما ذهبنا إليه:-

- التصرفات الإيرانية الإستفزازية وغير العقلانية مثل دعمها للحركات الإرهابية كحزب الله أو تنظيم القاعدة كما تشير بذلك التقارير الإخبارية ، والرسمية.
- تهديداتها المستمرة لأمريكا والكيان الصهيوني بالتعرض لمصالحهم الإقتصادية والعسكرية.
- تدخلاتها المستمرة في شؤون الدول الأخرى من حملات تشييع كما في سوريا ومصر والمغرب ، ووجود شبكات تجسس مثل التي يعلن عنها في اليمن وبعض دول الخليج العربي وشحنات أسلحة كالتي عثر عليها في بعض الدول مثل العراق

، واليمن وسوريا وغيرها من وسائل التدخل لزعزعة الامن والإستقرار الإقليمي والدولي مثل دورها السلبي في أفغانستان وحركات المعارضة مثل البحرين.

- دعم كل الدول والحركات المناهضة لأمريكا بصفة خاصة والغرب بصفة عامة مثل دول أمريكا الجنوبية والوسطى كفنزويلا وغيرها من الدول اللاتينية ومحاولة توسيع نفوذها في أفريقيا كالسودان والسنغال ودول القرن الأفريقي.

5. هناك مؤشرات على تبلور ملامح ثورة شعبية داخلية قد تجري في إيران وخاصة من الحركات القومية (البلوش – الاكراد – الأذريين – العرب) والتى بدأت تنشط في داخل إيران وخارجها وهذا نتيجة السياسة الإقصائية التي تنتهجها القيادة الإيرانية القائمة على أساس التمييز العرقي والطائفي . كما أن أنعكاسات السياسة الخارجية الإيرانية قد تسهم في تصعيد هذا الإحتمال وحتى الشعب الإيراني من أصول فارسية بدأت تتمرد على هذا النظام وسياساته التي ترى بأنه متخلف ولا يتوافق مع تطلعات الشعب.
6. هناك الكثير من الدول الغربية والأسيوية لها مصالح أقتصادية بالمنطقة لا تقل عن مصالح أمريكا ولكن في حالة النزاع فإن المؤسسة العسكرية الأمريكية هي من سوف يقوم بالدور الأساسي في حماية هذه المصالح الأساسية بحكم أنها صاحبت الوجود العسكري الأقوى في المنطقة والتي ترتبط بمعظم دول الشرق الأوسط بمعاهدات أمنية ودفاعية.

7. أدركت الإمارات بأن إحدى وسائل وقف الإستفزازات الإيرانية ، وربما أي مغامرة عسكرية أخرى على سيادة أراضيها تكمن في تعزيز قدراتها العكسرية وهذا ما جعلها تدخل في سلسلة من التحالفات والإتفاقيات العسكرية بالوقت الذي أقتنت فيه أفضل وأقوى

الأسلحة المتطورة ومن مصادر مختلفة ، وباتت تحتضن الكثير من المشاريع ذات الطابع العسكري على أرضها لسد حاجاتها للسلاح والذخيرة وهذا بدوره شكل نوع من الردع العسكري وأسهم في تعزيز الإستقرار بالمنطقة.

8. يرى الباحث ، ووفق ما هو متاح من معطيات ومؤشرات ، إن الحل السلمي لا يبدو أنه الخيار المرجح على المدى القريب ، وهذا الأمر قد يتغير إذا أستطاعت الدول العربية أن تتوحد وتنسى خلافاتها وتكرس جهودها لتعزيز وجودها في العالم وتتعامل مع قضاياها وفق نفس الآليات والمعايير التي يتم التعامل فيها بالتكتلات الإقليمية الأخرى كالإتحاد الأوروبي . وهنا تستطيع فرض هيبتها وأن تمارس سياسات ضاغطة وقوية من شأنها أن تضع حد لأي تجاوزات إيرانية ، بل وتجبر إيران على التفاوض . إلا أنه ، وحتى الوقت الحاضر ، ورغم التأييد والدعم ، فإن المنظومة العربية هي أضعف من أن تخرج بقرارات أو تشكل نداً قوياً في مواجهة إيران.

ثالثاً: التوصيات

لقد أفضت هذه الدراسة للباحث بالعديد من الأفكار حول الجزر العربية الثلاث المحتلة، ومنطقة الخليج العربي بشكل عام حاول بلورتها من خلال صياغتها على النحو التالي:-

أ. على المستوى المحلي:

1. تفعيل جهود الدولة في الداخل من خلال تعزيز دور الإعلام المحلي في تسليط الضوء على قضية الجزر بكافة الوسائل الإعلامية ، ومن خلال تعزيز المناهج الدراسية لكافة المراحل السنية بمعلومات تاريخية عن تاريخ المنطقة ودولة الإمارات والجزر المحتلة

على وجه الخصوص ، كما يمكن إبراز القضية من خلال ورش العمـــل والنـــدوات الثقافية عبر مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية بالدولة.

2. تشكيل لجنة أو خلية أزمة تضم عناصر سياسية وأمنية لإجل دراسة الموقف ووضـــع فرضيات سيناريوهات محتملة حتى تكون القيادة السياسية مهيأة لكافـــة الإحتمـــالات وقادرة على التعامل مع أي موقف بشكل منظم.
3. توصية بعمل حصر لكافة الموارد الطبيعية على أرض هذه الجزر المحتلة والتي تقع ضمن المياه الإقليمية لها وعمليات إستغلال وإستنزاف إيران لهذه الخيرات التي تعود في الأصل لدولة الإمارات ومن ثم توثيقها بالهيئات الدولية وهذا بدوره سوف يفيد في أي طلبات تعويض مادي.

ب. على المستوى الإقليمي:

4. توصية بتشكيل لجنة بداخل منظومة مجلس التعاون الخليجي من أجل متابعة ممتلكات وحقوق العرب الذين تم تهجيرهم من مدن وجزر الساحل الشرقي للخلـــيج العربـــي " إيران " وأستقر بهم الحال في دول مجلس التعاون الخليجي.
5. أقتراح بتشكيل لجنة سياسية خليجية من مجلس التعاون الخليجي وأخرى عربية من جامعة الدول العربية من أجل القيام بدور دبلوماسي مستمر ودائم على المستوى الدولي.

ت. على المستوى الدولي:

6. توصية بأن تستمر الدولة في جهودها الدولية وخاصة الإستمرار بإبقاء بند الجزر المحتلة ضمن جدول أعمال مجلس الأمن الدولي وإطلاع الجمعية العامة على كافة

المستجدات بشكل سنوي والعمل على تعريف القضية للدول التي تقيم الدولة علاقات دبلوماسية أو تفتتح سفارات ومقرات فيها ضمن جهودها للتوسع في العالم ممثلة بالبعثات الدبلوماسية التابعة للخارجية الإماراتية.

7. حث الدول الغربية وخاصة بريطانيا وأمريكا وفرنسا والبرتغال من التي كان لها حضور في منطقة الخليج العربي بكشف اي وثائق أو خرائط لديها قد تكون غير معلن عنها أو تفنيد الخرائط التي بحوزة إيران والتي توظفها في تدعيم أدعاءاتها وأثبات عدم مصداقيتها.

8. الإستعانة بمراكز الأبحاث الدولية وخاصة القانونية منها في أعداد دراسات وأبحاث عن المنطقة وتقييم للوثائق والخرائط ، كما أن الإكتشافات الأثرية في المنطقة تؤكد دائماً الحق التاريخي ولذلك وجب الإستثمار فيها.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب والدوريات والمجلات العربية

إبراهيم ، محمد الواثق عبدالحميد محمد (2011). وسطية الإسلام في السياسة الخارجية الإماراتية ، أبوظبي ، الطبعة الأولى.

أبو الشيح ، يوسف فالح خضر (2005). نمط الإمكانات في النظام الإقليمي الخليجي وإستقلالية السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة : 1971–1997 ، رأس الخيمة، الطبعة الأولى.

بدر ، مصطفى (2010). الإمارات نموذج الدولة العصرية الحديثة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، الجزء الثاني.

حسن، محمد (2010). الأزمات والنزاعات في السياسة الدولية : الطموحات الإيرانية في الشرق الأوسط ، القاهرة ، الطبعة الأولى.

حارب، عبدالرحمن يوسف (1999). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، الأسكندرية ، الطبعة الأولى.

رفعت ، أحمد محمد (2001). ندوة رأس الخيمة التاريخية الرابعة ، رأس الخيمة ، الطبعة الأولى.

زين العابدين ، محمد سرور (2007). أأيقاظ قومي أم نيام ، لندن ، الطبعة الأولى.

صراي، حمد محمد (2011). التاريخ القديم لمنطقة الخليج العربي في مؤلفات المؤرخ جواد علي ، الشارقة ، الطبعة الأولى.

عبيد ، نايف علي (2004). السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية بين النظرية والتطبيق ، مجد المرسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ، الطبعة الأولى.

عبدالله ، عادل علي (2012). محركات السياسة الإيرانية في منطقة الخليج العربي ، دبي ، الطبعة الثانية.

عبدالله ، علي عبد الحسين (2011). أمن الخليج العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ، دمشق ، الطبعة الأولى.

عبدول ، عبد الوهاب (2001). الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن أستخدام القوة ، رأس الخيمة ، الطبعة الثانية.

عبدول ، عبدالوهاب (2001). ندوة رأس الخيمة التاريخية الرابعة ، رأس الخيمة ، الطبعة الأولى.

عتريسي ، طلال (2006). الجمهورية الصعبة ، بيروت ، الطبعة الأولى.

عمران ،عدنان(2001).ندوة رأس الخيمة التاريخية الرابعة،رأس الخيمة، الطبعة الأولى.

عيدروس، محمد حسن (2002). القاجار والجزر العربية ، دبي ، الطبعة الأولى – الجزء الأول.

عيدروس، محمد حسن (2002). رضا خان والجزر العربية ، دبي ، الطبعة الأولى– الجزء الثاني.

عيدروس، محمد حسن (2002). محمد رضا خان والجزر العربية ، دبي ، الطبعة الأولى – الجزء الثالث.

عيدروس، محمد حسن (2002). جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية ، دبي ، الطبعة الأولى – الجزء الرابع.

عيدروس، محمد حسن (2002). جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية ، دبي ، الطبعة الأولى – الجزء الخامس.

عيدروس، محمد حسن(2002). الإمارات بين الماضي والحاضر،دبي ،الطبعة الأولى.

عيدروس، محمد حسن (2002). الإمارات من الإستعمار إلى الإستقلال ، دبي ، الطبعة الأولى.

عيدروس، محمد حسن (2002). العلاقات العربية – الإيرانية ، القاهرة ، الطبعة الثالثة.

عيدروس، محمد حسن (2002). التطورات السياسية في الإمارات العربية ، دبي ، الطبعة الأولى.

غباش ، حسين(2002).الجزر الإماراتية بالوثائق البريطانية ،الشارقة ،الطبعة الأولى.

فهمي، عبد القادر محمد (2009). نظرية السياسة الخارجية ، عمان ، الطبعة الأولى.

قدري ، حسين (2011). الدبلوماسية والتفاوض ، عمان ، الطبعة الأولى.

قدوره ، زاهية . شبه الجزيرة العربية كياناتها السياسية ، بيروت ، الطبعة الأولى.

كشك ، أشرف محمد عبدالحميد (2012). تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 : دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو ، بيروت ، الطبعة الأولى.

التدمري ، أحمد جلال (2001). ندوة رأس الخيمة التاريخية الرابعة ، رأس الخيمة، الطبعة الأولى.

الحبروش، فاطمة الحاج عبدالله محمد (2008). التطور التاريخي لإمارات الساحل المتصالح ، أبوظبي ، الطبعة الأولى.

الحاج ، عبدالله جمعه (1998). دراسات في مجتمع الإمارات ، الشارقة ، الطبعة الأولى.

الحياني، جاسم إبراهيم (2007). خفايا علاقات إيران – إسرائيل وأثرها في إحتلال إيران للجزر العربية الإماراتية الثلاث ، دمشق ، الطبعة الأولى.

الريس، رياض نجيب (2012). رياح الخليج . بدايات مجلس التعاون والصراع العربي – الإيراني ، بيروت ، الطبعة الأولى.

السامرائي ، شفيق عبدالرزاق (2011) الدبلوماسية ، لندن ، الطبعة الثانية.

آل سعود،فيصل بن سلمان (2006).إيران والسعودية والخليج،بيروت ، الطبعة الأولى.

السويدي ، خالد أحمد الملا (2010).السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه إيران ، دمشق ، الطبعة الأولى.

القاسمي ، خالد بن محمد مبارك (2009). التطور التاريخي لقيام دولة الإمارات العربية المتحدة ، بيروت ، الطبعة الأولى.

القاسمي، الشيخ سلطان محمد(2012). حديث الذاكرة ، الشارقة ، الطبعة الخامسة.

الصمادي ، فاطمة (2012). التيارات السياسية في إيران ، بيروت ، الطبعة الأولى.

الطنيجي ، خليفه سيف حامد (2011). قضية جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى في وثائق الأمم المتحدة ، دمشق ، الطبعة الثانية.

القلم ، محمود سريع (2008). النظام الأمني في منطقة الخليج العربي " التحـــديات الداخلية والخارجية " ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية – الإمارات.

المجالي ، عصام نايل (2012). تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي ، عمان ، الطبعة الأولى.

المطيري ، أيمان لافي (2013). التطلعات الإيرانية في الخليج العربي ، الكويـــت ، الطبعة الثانية.

النجار ، مصطفى عبدالقادر (2008). دراسات في تاريخ الخليج العربي الحـــديث ، لندن ، الطبعة الأولى.

ليونوفيتش ، ميخين فيكتور (2009). حلف القواسم وسياسة بريطانيا فـــي الخلـــيج العربي ، دبي ، الطبعة الأولى (مترجم).

محمد، فاضل زكي (1975). السياسة الخارجية وأبعادها فـــي الـــسياسة الدوليـــة ، بغداد، الطبعة الأولى.

مجلة دراسات إستراتيجية (2000). أبوظبي، الإمارات العربيـــة المتحـــدة، مركـــز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، العدد (37).

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية(أبريل 1976). الكويت، جامعـــة الكويـــت، العدد6.

مجلة دراسات عالمية (2009). أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، العدد 83 ، الطبعة الأولى.

الرسائل الجامعية:

البشابشة ، محمد عبدالقادر فالح (2006). النزاع الإماراتي الإيراني حول الجـــزر الثلاث : أبوموسى . طنب الكبرى . طنب الصغرى ، جامعة اليرموك – الأردن.

الخريشا، خالد راكان فهاد (2003). النزاع الإيراني الإماراتي حول جـزر طنـب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى ، الجامعة الأردنية – الأردن.

الدقامسة، عبدالله محمد أحمد (2000). السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي ، جامعة آل البيت – الأردن.

الصيادي ، عبد اللطيف مسعد (2012). التسوية القانونيـة للنـزاع الإمـاراتي – الإيراني على الجزر الثلاث ، المركز الوطني للوثائق والبحوث – وزارة شؤون الرئاسـة – الإمارات ، الطبعة الثانية.

الطنيجي ، عبدالله عبدالرحمن بن ربيع (2010). الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة وأثره على السياسة الخارجية ، جامعة الشرق الأوسط – الأردن.

المواقع الإلكترونية:

أخبار علوم الإمارات – البرلمان العربي يستنكر زيارة نواب إيرانيين جزر الإمارات
http://myemarat.com/?p=12381

حركة عدم الإنحياز ، ويكيبيديا
http://ar.wikipedia.org

جريدة الإتحاد – الامارات تدعو إيران لحل قضية الجزر بمؤتمر عدم الإنحياز
www.alittihad.ae/details.php?id=83909&y=2012

جزر الإمارات المحتلة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى2012م.
http://www.emirates-islands.ae/

جغرافيا دولة الإمارات
http://ar.wikipedia.org/wiki/

دستور دولة الإمارات العربية المتحدة الدائم.
http://ar.wikisource.org

شبكة البصرة (عروبة الخليج العربي)
www.albasrah.net/ar_articles_2010/0610/qosy_050610.htm

شبكة الدفاع عن أهل السنة
www.dd-sunnah.net
شبكة المسلم نت – قواعد عسكرية في أبوموسى
www.almoslim.net/node/173172
صحيفة الإمارات اليوم – الإمارات تطالب باستعادة جزرها
www.emaratalyoum.com/politics/news/2012-09-30-1.515587
صحيفة الشرق الأوسط – لن تغلق إيران مضيق هرمز
www.aawsat.com
صحيفة الرؤية الإلكترونية – تدابير إيران في الجزر المحتلة
www.alroeya.com/node/10189

مجلة إلكترونية للدراسات والأبحاث القانونية – أتفاقية فيينا 1969م
www.droitplus.ma/images/conv-vienne.pdf
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2012م.
http://www.ecssr.ac.ae/ECSSR/appmanager/portal/ecssr?_nfpb=true&lang=ar
منتدى الجيش العربي، القواعد الأمريكية في الشرق الأوسط
http://www.arabic-military.com/t46849-topic
منتدى ألم الإمارات، الدور الأمريكي
www.alamuae.com/uaeislands
منتدى ألم الإمارات – الوجود العسكري الإيراني على أرض الجزر
www.alamuae.com/uaeislands/showtopics-39.html
منتديات ستوب (عروبة الخليج العربي)
www.forum.stop55.com/327599.html
منظمة الإستشارية الحكومية البحرية الأمكو
http://www.imo.org/Pages/home.aspx
منظمة التعاون الإسلامي
www.oic-oci.org

موقع ويكيبيديا الإلكتروني
http://ar.wikipedia.org
موقع أحمد العلاق
www.ahmedalalaq.wordpress.com

ميثاق الأمم المتحدة
www.un.org/ar
وزارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 2012م.
http://www.mofa.gov.ae/Mofa/portal/52ed8054-3a59-437c-a950-284b99940695.aspx
وكالة أخبار الشرق الجديد
www.neworientnews.com

المراجع باللغة الإنجليزية:

Abootalebi, A. (2007). Iran and the future of Persian Gulf Security, paper prepared at the Mid-West Political Science Association Annual Meeting, Chicago, Palmer House.

Brian aukanil & Ayman-ouri, (2003), The Iranian Occupation of the Three UAE Islands: Peace Efforts and Regional and International Implications, The Washington Center for International Studies, Second Edition.

Thomas Mattair (2005). The Three Occupied Islands of the U.A.E. State (Greater and Lesser Tunb and Abu Musa) , The Emirates Center for Strategic Studies and Research, First Edition

William Wallace, (1971).foreign policy and the political process, the macmillan press ltd, London.

قائمة الملحقات

ملحق رقم (1)

خارطة موضح فيها خط تقسيم جزيرة أبو موسى بين إمارة الشارقة وإيران

كما ورد في مذكرة التفاهم (الصيادي ، 2012 : 528)

ملحق رقم (2)

خارطة نشرت عام 1634 لرسامي الخرائط ميركاتور وهندويس يظهر فيها الخليج وقد كتب عليه باللاتينية أسم «sinus arabicus» أي الخليج العربي (ويكيبيديا ar.wikipedia.org،)

ملحق رقم (3)

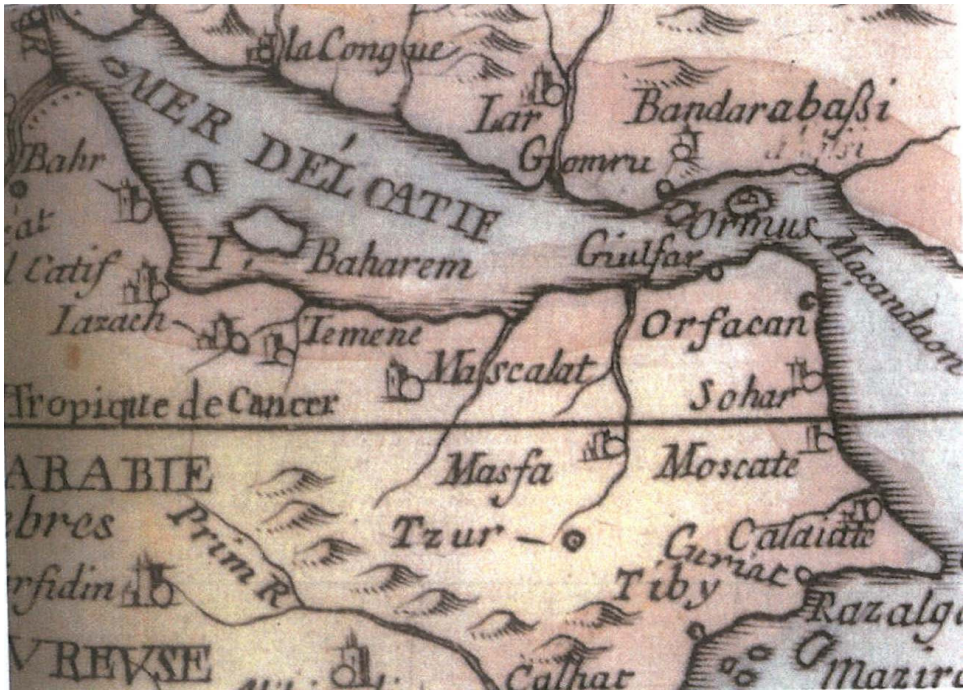

خارطة صادرة عام 1720 بإسم " خليج البصرة " (الصيادي ، 2012 :535)

ملحق رقم (4)

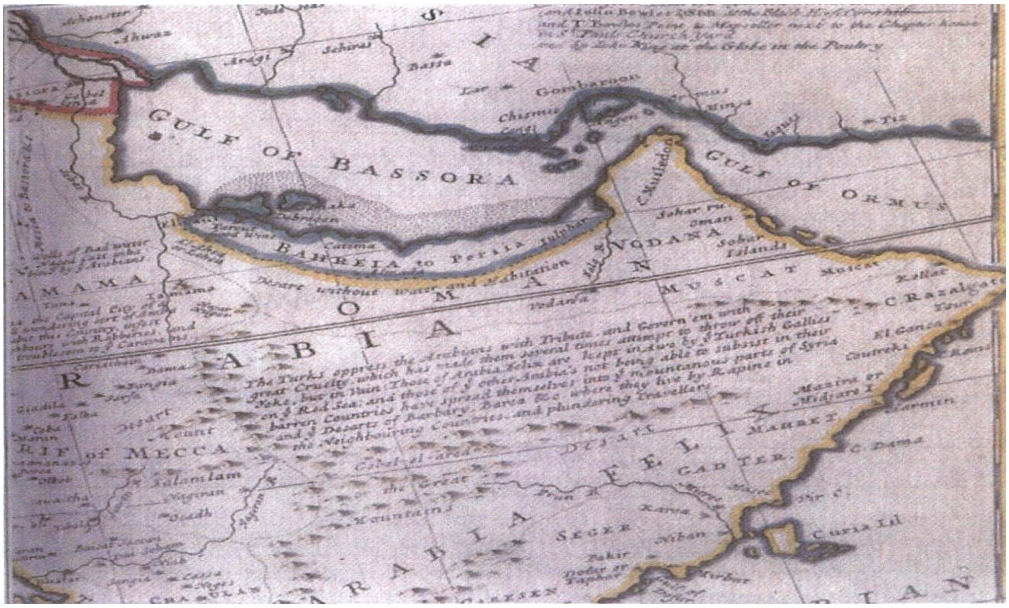

خارطة صادرة عام 1561 بإسم " خليج القطيف " (الصيادي، 2012 : 534)

ملحق رقم (5)

خارطة عثمانية تعود لعام 1606م معروضة بمتحف أمستردام بمسمى " MARE ELCATIF OLIM SINUS ARABICUS " وتعني " خليج القطيف العربي " (الخليج العربي ، facebook.com)

ملحق رقم (6)

صورةبالأقمار الصناعية لجزيرة ابو موسى يظهر فيها مدرج هبوط واقلاع للطائرات
وكذلك لحصينات وثكنات عسكرية و آليات مدرعة ومخابيء صواريخ .

صورة بالأقمار الصناعية لجزيرة أبو موسى (جزرنا المحتلة،uaelove.net)